الباب الثالث

القدرات التنافسية
لقطاع الزراعة

الفصل الثامن

القدرة التنافسية للصادرات المصرية لأهم السلع الزراعية غير التقليدية

د. خديجة محمد الأعسر *

مقدمة :

كانت الصادرات المصرية من السلع الزراعية تلعب الدور الرئيس في توفير موارد النقد الأجنبى حتى عقد الستينات، حيث كانت تشغل النسبة الغالبة من إجمالى الصادرات السلعية المصرية حيث بلغت نحو ٨٦,٦٪ منها فى عام ١٩٦١ ثم انخفضت لتصل إلى ما يقرب من ٦٨,٣ ٪ خلال النصف الأخير من نفس العقد(١) . ومع التزايد المستمر فى حجم السكان، وتناقص درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك للسلع الزراعية والغذائية، تناقص المتاح للتصدير من هذه السلع التقليدية (القطن – البصل– البطاطس – الأرز ...) هذا إلى جانب زيادة حدة المنافسة لبعض الدول النامية الأخرى، وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية، حتى أصبحت الصادرات المصرية الزراعية تمثل نحو ١٨ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية عام ١٩٩٨(٢) .

من هذا المنطلق فإنه يجب الاهتمام بمستقبل الصادرات الزراعية المصرية، خاصة في إطار تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) لتلعب دوراً بارزاً فى إطار تحرير التجارة العالمية، وتزايد التكتلات الاقتصادية العالمية، وارتفاع حدة المنافسة فى السوق العالمى بين الدول المصدرة، وتغير شروط التبادل التجارى العالمى، حيث تفوقت معايير الجودة، والكفاءة، وتكاليف النقل والتداول، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة على معايير المزية النسبية طبقاً للنظرية التقليدية للتجارة الدولية. وتعتبر مصر بلداً زراعياً تاريخياً وجغرافياً من الدرجة الأولى، وتتمتع فى هذا المجال بمزايا متنوعة، منها: وفرة الموارد الأرضية والمائية، ملاءمة المناخ لإنتاج العديد من المحاصيل

(*) استاذ مساعد بقسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

التصديرية على مدار السنة، رخص الأيدى العاملة، الموقع الجغرافى الممتاز لمصر الذى يجعلها قريبة من الأسواق الأوروبية الغنية والأسواق العربية البترولية.

ومصر لديها فرص تصديرية ضخمة لمجموعتين مهمتين من المنتجات الزراعية غير التقليدية، وهما: مجموعة الزهور ونباتات الزينة، ومجموعة النباتات الطبية والعطرية وتعتبر هذه المنتجات من السلع الزراعية التصديرية الواعدة، التى يمكنها أن تزيد من تنوع هيكل الصادرات الزراعية المصرية ورفع قدرتها التنافسية لغزو الأسواق الإقليمية والدولية، خاصة مع تزايد الطلب العالمى عليها فى الأسواق الخارجية، نتيجة لتطور أنماط الاستهلاك العالمى، وتطور بعض الصناعات القائمة عليها، مثل: صناعة الأدوية، وصناعة الزيوت العطرية.

ولأهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الصادرات المصرية من هذه المجموعات الزراعية غير التقليدية فى تصحيح اختلال الميزان التجارى الزراعى المصرى، سيتناول هذا الفصل دراسة اتجاهات هذه الصادرات وتوقعاتها مقارنة باتجاهات الصادرات الزراعية التقليدية وتوقعاتها، ثم قياس المزية النسبية والتنافسية للصادرات من هذه المجموعات الزراعية غير التقليدية، وتقدير المزية النسبية لإنتاجها فى مصر وتصور لمستقبل الصادرات منها. وذلك من خلال المحاور التالية:

١ – القدرة التنافسية ومحدداتها للصادرات الزراعية المصرية.

٢ – أهم الأسواق العالمية لصادرات مصر الزراعية.

٣ – الميزان التجارى الزراعى المصرى، والأهمية النسبية للصادرات الزراعية.

٤ – تحليل اتجاهات الصادرات المصرية من السلع الزراعية وتوقعاتها.

٥ – القدرة التنافسية لصادرات مصر من أهم السلع الزراعية غير التقليدية.

٦ – رؤية مستقبلية للصادرات المصرية من السلع الزراعية غير التقليدية محل الدراسة.

١- القدرة التنافسية ومحدداتها للصادرات الزراعية المصرية:

١-١- لمحة تاريخية حول سياسات التجارة الخارجية:

تناول الاقتصاديون موضوع التجارة الخارجية وأثارها بالنسبة للاقتصاد القومى منذ عدة قرون، فقد سادت آراء التجاريين خلال القرن ١٦، ١٧ والتى نادت بالقيود والتحكم الكامل فى كل من الاستيراد والتصدير .ثم ظهرت النظرية الكلاسيكية وكتابات آدم سميث الذى أشار فى نظريته (المزايا المطلقة) إلى أهمية وضرورة ترك الحرية كاملة للتجارة الخارجية بدون قيود للانتفاع بمزاياها، وتطور هذا المفهوم إلى ما عرف بنظرية الإنتاجية (Productivity Theory) أى أن التجارة والحرية تؤدى إلى الكفاءة الفنية (Technical Efficiency) وبالتالى تحقيق النمو الاقتصادى؛ مما دفع الكثير من الدول التى كانت مستعمرة أجنبياً إلى تبنى كثير من السياسات لتشجيع الصادرات، والاستفادة من مزايا التجارة العالمية .إلا أن الدول المتخلفة لم تحقق أى مكاسب أو منافع خلال القرن ١٩ نظراً لتخصصها فى تصدير محاصيلها الزراعية، أو محصولها الرئيس اتباع الأساليب التقليدية فى اقتصادياتها الزراعية البدائية[٣]؛ مما دفع الاقتصادى بريبش إلى دعوة صانعى السياسة فى الدول النامية لرسم استراتيجية للتنمية بعيدة كل البعد عن السياسات المستخلصة من النظرية الكلاسيكية. لعدم عدالة توزيع مكاسب التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، الذى أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجارى (Terms of Trade) فى المدى الطويل لغير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية.[٤]

كما أشار بعض الاقتصاديين إلى ضرورة اتجاه الدول المتخلفة إلى تصنيع منتجاتها والإتجاه نحو تصديرها فى شكل سلع مصنعة[٥] وقد اتجهت دول العالم فى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية إلى إيجاد نوع من التكتلات الاقتصادية فيما بينها؛ لمواجهة الظروف الاقتصادية غير المواتية بعد الحرب، وزاد هذا الاتجاه مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين بقيام عدد من التكتلات الاقتصادية العالمية منها الاتحاد الأوروبى ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك[٦] (NAFTA)، ومنطقة التجارة الحرة فيما بين البرازيل والأرجنتين وغيرها[٧]، وأصبح النظام التجارى العالمى يشهد موجة من الحماية الجمركية فى البلاد

المتقدمة صناعيا فى ظل هذه التكتلات الاقتصادية، وكان القطاع الزراعى من أكثر القطاعات الإنتاجية تمتعاً بالحماية فى التجارة الدولية، حيث قدر متوسط الرسوم الجمركية على السلع التجارية بحوالى ١٠٪، بينما كانت تزيد عن ٤٠٪ بالنسبة للسلع الزراعية(٨). كما استخدمت سياسات دعم الصادرات الزراعية بشكل واضح وقوى فى دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية - بينما كان يتميز القطاع الزراعى فى الدول النامية بزيادة تشوهات وانحرافات هيكل الأسعار نتيجة لممارسة السياسات الاقتصادية المعوقة لنمو الإنتاج الزراعى (فرض الضرائب المباشرة على الإنتاج ، ونظام حصص الاستيراد ...)؛ مما أثر بشكل واضح على حرية التدفق السلعى الزراعى(٩).

وقد شهدت أدبيات التجارة الخارجية مراجعة لمفهوم المزية النسبية من جانب بعض الاقتصاديين، مثل: باجواتى (١٩٦٦) ولينيل (١٩٨١) فى ضوء المكاسب التجارية التى حققتها بعض الدول فى السوق العالمى، وبصفة خاصة دول جنوب شرق آسيا، وقد ترتب على هذه الدراسات قيام الاقتصاديين بتطوير مفهوم المزية النسبية التقليدية إلى مفهوم المزية النسبية الديناميكى، وكان ذلك نقطة البداية لظهور مبدأ أن العامل الأساسى فى تحقيق مكاسب من التجارة الدولية، ليس فقط الوفرة النسبية فى عوامل الإنتاج، بل تطوير توليفة جديدة من تلك العوامل. وقد مثلت تلك الدراسات المرحلة الانتقالية بين مبدأ المزية النسبية إلى مبدأ المزية التنافسية والذى أوضحه (مايكل بورتر) عام ١٩٩٠(١٠).

وجاءت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) ١٩٩٤ (General Agreement on Tariffs and Trade (GATT))، والتى سميت فيما بعد بمنظمة التجارة العالمية (WTO) لتمثل أحد الأعمدة الرئيسة لتحرير التجارة العالمية، والتى تضمنت لأول مرة فى تاريخ التجارة الدولية تحرير الإنتاج الزراعى والتجارة الدولية فى السلع الزراعية. وهنا تبرز أهمية الدور الذى يجب أن تقوم به الدول النامية من أجل تطوير هياكلها الإنتاجية، وخاصة القطاع الزراعى، وتطويع أوضاعها الاقتصادية فى إطار نصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية؛ لتعظيم الفوائد وتقليل الخسائر؛ حيث إنه من المتوقع أن تجنى الدول المتقدمة الجانب الأكبر من ثمار وفوائد هذه الاتفاقية، على الأقل فى المدى القصير.(١١)

وترتكز الاتفاقية على العديد من البنود الرئيسة فى مجال تحرير السلع الزراعية أهمها مبدأ النفاذ إلى الأسواق، ومبدأ الشفافية(١٢).

١-٢ محددات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية فى إطار اتفاقية (WTO) :

لم يعد مبدأ المزية النسبية- القائم على وفرة عناصر الإنتاج، أو على أساس تكلفة الإنتاج والأسعار- هو المحدد الأساسى للتبادل الدولى. بل أصبحت المنافسة بين المنتجات تعتمد على التفوق السلعى وتفوق البرنامج التسويقى الذى يقدمه المنتج على منافسيه، سواء فى السوق المحلى أو السوق الأجنبى، وقد أصبح التسويق الحديث يلعب دوراً أساسياً فى التبادل التجارى، كما أن أسعار تداول السلع عالمياً تتغير بتغير أسعار الصرف وهى دائمة التغير، ولها تأثيرها على تكلفة الإنتاج، وهذا يعنى أن المزية التنافسية تتحدد بالعديد من العوامل، ولا توجد دولة تتمتع بالمزية التنافسية الكاملة، لأن المزية التنافسية تنشأ من توظيف المتاح من عناصر الإنتاج، وظروف الطلب، وأساليب ودور الإدارة فى المنشأة التصديرية وإستراتيجيتها التصديرية.(١٣) وتعتبر الطاقة الإنتاجية والتصديرية الزراعية من ضمن الموارد الزراعية التى يمكن أن تكون مصدراً من مصادر موارد النقد الأجنبى للدولة.

ولكى تزداد القدرة التنافسية لصادرات الدولة من السلع الزراعية يجب أن تراعى عدة جوانب ومحددات مهمة فى إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وأهمها ما يلى :-

*** شروط الجودة والمواصفات القياسية:**

تحتاج أسواق الدول الصناعية والمتقدمة إلى مواد غذائية عالية الجودة. ومن أهم أسباب انخفاض صادرات مصر من السلع الزراعية لدول الاتحاد الأوروبى هو التفاوت (أو عدم ثبات) جودة الشحنات المصرية؛ وذلك لضعف مقاييس وقواعد مراجعة الجودة المطبقة، وإهمال المصدرين المصريين للمواصفات القياسية ومعايير الجودة؛ مما أثر على سمعتهم فى الأسواق العالمية كمصدرين غير موثوق بهم، بل إنه مع تزايد أهمية الأخذ بمعايير الجودة فى الصادرات العالمية، فقد اتسع مفهومها ليشمل كافة مراحل ما قبل

الإنتاج ثم مراحل الإنتاج، والتسويق، والتداول، والاستعمال، وما بعد الاستعمال، حيث ظهرت مفاهيم حديثة لحماية البيئة تفرض نفسها على شروط الجودة ومتطلباتها من حيث تأثير المنتج على البيئة. وتتبع الحكومة بعض السياسات لتشجيع المنتجين على إنتاج السلع بجودة عالية، خاصة بعد اعتيادهم على مواصفات الجودة التى يطلبها السوق المحلى أو تلك التى كانت خاصة بدول أوروبا الشرقية.

***السعر النسبى لصادرات السلع الزراعية:**

ويعتبر من المحددات الأساسية والمهمة فى التأثير على المركز التنافسى فى السوق العالمى؛ حيث تسعى الدول إلى تخفيض أسعار منتجاتها إلى الحد الذى يمكنها من كسب أكبر نصيب من السوق العالمى ومواجهة أسعار الدول المنافسة.

*** القواعد الصحية والصحية النباتية(SPS):**

ويمثل استخدام هذه القواعد فى التجارة العالمية فى إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية أحد السمات المهمة التى يجب الالتزام بها لزيادة القدرة التنافسية، وقد أثبتت بعض الدراسات التطبيقية لصادرات الدول النامية أن الأخذ بقواعد (SPS) يعتبر أكثر أهمية من تكاليف النقل والتعريفات، أو القيود الكمية فى تحديد مواصفات وشروط التنافسية للتجارة الدولية، وأصبح تطبيق هذه القواعد قيودا حاسمة وحاكمة لإثبات القدرة التنافسية لصادرات السلع الزراعية. وخير مثال على ذلك قضية العفن البنى لصادرات مصر من البطاطس لدول أوروبا بعد عام ١٩٩٥.(١٤)

*** مسألة التكنولوجيا البيولوجية:**

وترتبط هذه المسألة بحقوق الملكية الفكرية، حيث تسعى بعض الدول المتقدمة كاليابان والاتحاد الأوروبى، فى إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية لوضع الشروط التى تميز المنتجات الغذائية المعالجة بالمواد المحورة وراثياً عن غيرها. وقد بدأت الأسواق البريطانية فى تمييز أو تصنيف المنتجات غير المعالجة وراثياً عن تلك التى يتم تحويرها.

كما أخذ رجال الأعمال بالقطاع الخاص فى الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة التمييز والفصل بين النوعين فى أسواق عرض هذه المنتجات(١٥).

*** كفاءة أداء العمليات التصديرية:**

تعتمد القدرة التنافسية أيضا على كفاءة أداء العمليات التصديرية، والتى تشمل عمليات التجميع، والتخزين، والتعبئة، والتغليف، والشحن، مما يؤثر فى النهاية على تكاليف تصدير السلعة وسعرها النسبى فى أسواق التصدير، حيث إن بعض السلع والمنتجات الزراعية تتميز بسرعة تعرضها للتلف، وبعضها يحتاج لمواصفات معينة وفراغات محددة فى تعبئتها وتغليفها وسرعة تصديرها (منتجات الزهور، ونباتات الزينة).

***حماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) :**

أصبحت حماية حقوق الملكية الفكرية جزءاً من اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وعلى جميع الدول النامية، ومنها مصر، أن تلتزم بتنفيذها بحلول أول يناير عام ٢٠٠٠. فإذا لم تتوفر الوسائل والسياسات اللازمة لمكافأة المبدعين فى بلادهم، وحماية براءات الاختراع فإن مشكلة هجرة العقول المفكرة تزداد سوءاً،(١٦) فلا بد أن تتبنى مصر السياسات التى تمكنها من تسجيل البراءات والاختراعات فى مجال الإنتاج الزراعى للحفاظ على قدرتها التنافسية.

٢- أهم الأسواق العالمية لصادرات مصر الزراعية:

تعتبر أسواق الدول العربية، ودول الاتحاد الأوروبى، بصفة أساسية، أهم الأسواق التى تتجه إليها صادرات مصر من السلع الزراعية فى الوقت الحاضر، يليها فى الأهمية دول آسيا، وسوق الولايات المتحدة الأمريكية، وأسواق دول أخرى، وبشكل أكثر تحديداً يلاحظ أن نحو ٩٠٪ من صادرات مصر الزراعية تتجه إلى عشر دول هى: السعودية، وألمانيا وإيطاليا، واليونان، والمملكة المتحدة، وهولندا، واليابان، وروسيا، وسوريا، وتركيا.(١٧)

*** أسواق الدول العربية:**

نظراً للاعتبارات القومية بصفة أساسية، ولتقارب النمط الاستهلاكى، وللتقارب الجغرافى والزمنى، اعتبرت الأسواق العربية أهم الأسواق العالمية التى تحظى باهتمام المصدرين المصريين لعديد من السلع الزراعية(١٨). وقد تزايدت هذه الصادرات للسوق العربية من حوالى ١٣ ٪ خلال فترة الثمانينات(١٩)إلى ما يقرب من ٥١,٨ ٪ من إجمالى قيمة صادرات مصر الزراعية عام ١٩٩٢، وأخذت نسبتها فى التذبذب بين الزيادة والنقصان فى السنوات التالية حتى بلغت ما يقرب من ٣٧,٢ ٪ عام ١٩٩٧ (جدول رقم (١) بالملحق الإحصائى).

*** السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبى) :**

تأتى دول الاتحاد الأوروبى فى المرتبة الأولى بين مناطق العالم فى حركة التجارة الخارجية المصرية، وخاصة تجارة السلع الزراعية؛ حيث تراوحت نسبة الصادرات المصرية الزراعية إلى الاتحاد الأوروبى ما بين ٣١ ٪ و ٤٥,٣ ٪ من إجمالى الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٧ (جدول رقم (١) بالملحق الإحصائى). وأهم هذه الصادرات هى: الخضراوات، والفاكهة، والنباتات الطبية والعطرية، والزهور ونباتات الزينة والبطاطس، والقطن وغيرها. وتعتبر ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة من الأسواق المهمة فى هذا الاتحاد للصادرات المصرية الزراعية.(٢٠)

ورغم أن التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع دول الإتحاد الأوروبى تمثل نسياً جوهرية فى هيكل الصادرات الزراعية تجعله شريكاً تجاريا مهماً، إلا أنها مازالت تمثل نسباً هامشية فى الطاقات الاستيعابية والتصديرية لدول السوق.(٢١)

*** أسواق دول آسيا :**

تعتبر دول آسيا، وخاصة دول شرق آسيا، من الأسواق المهمة لصادرات مصر من السلع الزراعية، رغم انخفاض نسبة صادراتها لهذه الأسواق فقد تراوحت النسبة بين حوالى ٣ ٪ ٦,٥ ٪ من إجمالى صادرات مصر الزراعية خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٧

(جدول رقم (١) بالملحق الإحصائى) ويعتبر القطن المصرى أهم سلعة زراعية تصديرية لهذه المنطقة، وتعتبر اليابان وكوريا أهم دول هذه السوق المستوردة له.

***سوق الولايات المتحدة الأمريكية:**

تتميز صادرات مصر من السلع الزراعية للسوق الأمريكى بضآلة نسبتها من إجمالى الصادرات المصرية الزراعية، حيث تراوحت هذه النسبة بين ٢,٩ ٪ و ٣,٦ ٪ خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٧ (جدول رقم (١) بالملحق الإحصائى) وتتمثل هذه الصادرات فى: القطن، والكتان، وفواكه مجهزة محفوظة، وتوابل وأعشاب طبية، وأصناف كثيرة جداً بكميات بسيطة، فالسوق الأمريكى قابل لاستيراد الكثير من السلع الزراعية المصرية، وتمثل هذه الصادرات فى المتوسط نحو ٠,٠٥ ٪ من إجمالى واردات السوق الأمريكى للسلع الزراعية، والغذائية.(٢٢)

ومازالت هناك فرص تصديرية متاحة أمام الصادرات المصرية الزراعية لتنويع أسواق التصدير وعدم التركيز فى مناطق تسويقية معينة، فأسواق دول شرق أوروبا مازالت مفتوحة أمام هذه الصادرات لاجتيازها؛ خاصة فى فترات عدم توافر الإنتاج فيها .وهناك أيضا دول جنوب شرق أفريقيا (الكوميسا)، إلى جانب إمكان الدخول فى الاتفاقيات الثنائية مع دول أخرى.

٣- الميزان التجارى الزراعى المصرى والأهمية النسبية للصادرات الزراعية:

تسعى مصر –كدولة نامية– لإصلاح الخلل فى ميزانها التجارى؛ ولذلك تتصدر قضية التصدير المرتبة الأولى فى أولويات القضايا المهمة. وتهدف مصر إلى الوصول لذلك من خلال زيادة صادراتها وتنويعها وتقليل وارداتها. وقد بلغت نسبة قيمة الصادرات والواردات الزراعية حوالى ١٤,٩٧ ٪ ، ٢٠,٩٥ ٪ من إجمالى قيمة الصادرات والواردات المصرية على التوالى عام ١٩٩٩، وبلغ العجز فى الميزان التجارى الزراعى حوالى ٣ مليار دولار عام ١٩٩٩، بينما بلغت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ما يقرب من ١٤,٩ ٪ (جدول رقم ١)؛ ولذلك تهدف السياسة الزراعية لتنويع هيكل

الصادرات الزراعية، ومحاولة خلق أسواق جديدة لمنتجات غير تقليدية، لم تأخذ حظها بعد من الاهتمام، ومحاولة رفع جودة المنتج، وتطويره، وزيادة الكفاءة التصديرية، وتنمية القدرة التنافسية.

وقد واجهت بعض الصادرات الزراعية التقليدية تناقصاً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة. فبالنسبة للقطن المصرى يرجع الانخفاض الملحوظ فى صادراته إلى النجاح الذى تحقق على المستوى العالمى بشأن تقليل الفروق السعرية بين الأقطان الطويلة من ناحية والقصيرة من ناحية أخرى، وأدى ذلك لتقليل مزايا الأقطان المصرية، وهو ما يعود بدوره للتطور الذى لحق بتكنولوجيا تصنيع القطن، حيث أمكن إنتاج منسوجات فائقة الجودة من القطن الطويل والقصير مثلهما فى ذلك مثل القطن فائق الطول، فى الوقت الذى استمر فيه منتجو القطن المصرى وصانعو الغزول القطنية فى التمسك بتفوق القطن المصرى فى السوق العالمى، وأعطوا بذلك لمنتجاتهم القطنية سعراً أعلى من السعر العالمى المنافس له، مما أثر سلباً على المنتجين والمصنعين المصريين، خاصة بعد تدهور جودة المنتجات التى يعرضونها فى السوق، مما أدى لتناقص النصيب السوقى للقطن المصرى بشدة.

كما تعرضت صادرات مصر من محصول البطاطس فى السنوات الأخيرة لبعض المشاكل وصعوبة النفاذ إلى السوق الأوروبى بسبب حدة المنافسة من الدول الأخرى المصدرة للبطاطس، إلى جانب مشكلة العفن البنى، مما يعنى أن صادراتها ستواجه بالتحدى الذى تنطوى عليه اعتبارات الشروط الصحية، والصحية النباتية التى تفرضها اتفاقية منظمة التجارة العالمية.(٢٣)

كما يعتبر البرتقال من أهم محاصيل الموالح التصديرية، وإن كانت أهميته النسبية قد انخفضت أيضا فى السنوات الأخيرة.

جدول رقم (١) :
الميزان التجارى الزراعى المصرى خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)
(القيمة بالمليون دولار)

السنوات	الصادرات الزراعية (٣)	الواردات الزراعية (٢)	الميزان التجارى الزراعى (٣) = (٢) - (١)	نسبة تغطية الصادرات للواردات (٪) (٤) = (١) / (٢) × ١٠٠
١٩٩٥	٤٥٧	٣٣٦٢	٢٩٠٥	١٣,٥٩
١٩٩٦	٤٢٧	٣٤٣١	٣٠٠٤	١٢,٤٥
١٩٩٧	٤١٨	٣٤٩٥	٣٠٧٧	١١,٦٩
١٩٩٨	٥١٨	٣٥٢٧	٣٠٠٩	١٤,٦٩
١٩٩٩	٥٢٩	٣٥٥٢	٣٠٣٢	١٤,٨٩

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات التجارة الخارجية.

وتشتمل الصادرات الزراعية غير التقليدية على مجموعة الزهور ونباتات الزينة ومجموعة النباتات الطبية والعطرية، بالإضافة إلى بعض الأنواع الجديدة من الخضر والفاكهة مثل الكنتالوب، والاسبارجس، والفراولة، والفاصوليا الخضراء وغيرها، وسيتم التركيز على دراسة مجموعتين رئيستين من هذه السلع، وهى: النباتات الطبية والعطرية والزهور ونباتات الزينة؛ فقد أثبتت الدراسات أن لمصر فرصاً تصديرية هائلة لعدد ضخم من منتجات المجموعة الأولى، حيث تجد طلباً متزايداً عليها من السوق المحلى والأسواق العالمية؛ نتيجة لتغير أنماط الاستهلاك فى العالم، وزيادة الوعى الغذائى والصحى، والعودة إلى ما تجود به الطبيعة، والبعد ما أمكن عن المركبات الكيماوية والأدوية لما تحتويه من آثار جانبية غير مرغوبة وضارة، هذا فضلاً عن تزايد حاجة صناعة الأدوية التى تعتمد أساساً على المادة الخام للنباتات الطبية والعطرية، كما تعتمد صناعة الزيوت العطرية فى مصر والعالم على النباتات العطرية، والتى لم يكن لمصر نصيب من التجارة العالمية فيها قبل الستينات، إلا أن نصيبها فى إنتاج وتصدير الزيوت العطرية قد ارتفع واكتسب شهرة عالمية فى بعض الأنواع(٢٤).

وعلى الرغم من أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه النباتات الطبية والعطرية فى تنمية صادرات مصر الزراعية، وتنويع هيكلها، والحد من العجز فى الميزان التجارى، إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الكافى على مستوى إنتاجها وتصديرها، كما تعتبر الزهور ونباتات الزينة من الحاصلات الزراعية غير التقليدية، من حيث نمطها الإنتاجى؛ فهى تحتاج إلى درجات حرارة معتدلة، بالإضافة لطول فترة الإضاءة اليومية، كما يستلزم إنتاجها وفرة المياه العذبة، وكل هذه المتطلبات متوفرة فى البيئة المصرية بوفرة، مما يعطى فرصة لإنتاج الزهور ذات المواصفات الممتازة ومرتفعة القيمة. وتلاقى الزهور إقبالاً شديداً من المستهلك فى السوق العالمى ومن المستهلك المصرى الذى أصبح يهتم الآن بالزهور ونباتات الزينة على مختلف أنواعها، ورغم وفرة الإنتاج واستخدام التكنولوجيا المستوردة، إلا أن الجودة مازالت منخفضة؛ ونتيجة لذلك تلجأ محلات الزهور فى الفنادق السياحية الكبرى والمحلات الواقعة فى الأحياء الغنية والقريبة من الفيلات إلى استيراد الزهور من أوروبا وتقوم ببيع هذه الزهور بأسعار مرتفعة تصل إلى نحو ١٥ جنيهاً للساق الواحدة من زهرة السوسن، ونحو ٧ جنيهات لساق الورد. وقد أدت هذه الأسعار والمنافسة الأجنبية فى السوق المحلى لتشجيع الاستثمار على إنتاج الزهور ذات الجودة المرتفعة فى مصر؛ مما أدى إلى زيادة عدد منتجى الزهور ذات الجودة العالية نتيجة للإقبال الشديد عليها فى السوق بل إن بعض هؤلاء المنتجين أصبحت جودة منتجاتهم مساوية لأى إنتاج عالمى، مما يدل على مدى قدرة الزهور المصرية على المنافسة فى أسواق التصدير(٢٥). وتبلغ نسبة قيمة إنتاج النباتات الطبية والعطرية، والزهور ونباتات الزينة حوالى ٢,٩ ٪ ، ٠,٠٣ ٪ على التوالى من إجمالى قيمة إنتاج الحاصلات البستانية خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) بينما بلغت نسبة قيمة صادرات كل منهما نحو ١٣,٤ ٪ ، ٠,١٣ ٪ على التوالى من إجمالى قيمة صادرات الحاصلات البستانية خلال متوسط نفس الفترة(٢٦) .

وقد قامت الدولة بأجهزتها الحكومية والمؤسسية على تنمية الصادرات المصرية فى جميع قطاعاتها، ومنها القطاع الزراعى بصفة عامة، والصادرات الزراعية غير التقليدية بصفة خاصة. فقد تم تعديل القرارات المتعلقة بالتعريفة الجمركية الخاصة بزهور القطف وتم تعديل معدل التعريفة الجمركية من ٧٠٪ إلى ٥٥٪ عام ١٩٩٦، ثم تبعه قرار آخر بالخفض فى سنة ١٩٩٧ حيث تم خفض التعريفة الجمركية من ٥٥٪ إلى ٥٠٪، ثم تبعه

خفض آخر فى عام ١٩٩٨ وذلك بتخفيض معدل الضريبة من ٥٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ ، والهدف من هذه التخفيضات هو التيسير فى استيراد مستلزمات الإنتاج، والشتلات، والتقاوى ذات الجودة العالية، والتى تعطى إنتاجاً ذا مواصفات جودة مرتفعة تتناسب مع متطلبات السوق العالمى، وإشباع ذوق المستهلك العالمى، مما يساعد المصدرين المصريين على إنتاج الزهور وتصديرها للخارج.

من ناحية أخرى تم توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية والتى تتضمن داخلها بنداًيختص بتصدير الزهور، حيث إنه من خلال بنود هذه الاتفاقية تستطيع مصر تصدير ٣٠٠٠ طن سنوياً من زهور القطف الطازجة والبراعم الزهرية، وذلك خلال الفترة من أول أكتوبر وحتى ١٥ إبريل، وتكون نسبة السماح الجمركية تصل إلى ١٠٠ ٪ وبالرغم من هذا لم تستغل فترة السماح بشكل جيد. أما قبل أو بعد هذه الفترة فتكون الضرائب ١٠٠ ٪ على صادرات الزهور الطازجة والبراعم، ولذلك يجب العمل على تنمية صادرات مصر منها خلال فترة السماح، وفى الوقت نفسه تعتبر هذه الفترات من أفضل المواسم الزراعية والتصديرية لدى مصر.

٤- تحليل اتجاهات الصادرات المصرية من السلع الزراعية وتوقعاتها:

٤-١- وصـــف النمـــوذج :

تتعدد الأساليب الإحصائية التى يمكن استخدامها للتنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وتندرج معظم نماذج التوقع الإحصائى للمتغيرات المرتبطة بالزمن تحت ما يعرف باسم تحليل السلاسل الزمنية، ويعتمد استخدام أى من هذه الأساليب على العديد من العوامل، أهمها: طول السلسلة الزمنية موضع الدراسة، وعدد المتغيرات فى النموذج الإحصائى، والسلوك العشوائى لتلك المتغيرات. وتشير العديد من الدراسات إلى أن استخدام نماذج ARIMA قد أعطى نتائج جيدة، بينما يشير بعضها الآخر إلى أن الأساليب الإحصائية البسيطة مثل أسلوب توفيق المنحنيات (Curve Fitting) قد يؤدى إلى نتائج سريعة وبدرجة دقة قد تضاهى نظيرتها المعتمدة على أساليب الإحصاء القياسى الأكثر تعقيداً.

وقد استند هذا التحليل أساساً إلى أسلوب التوقع الإحصائى المعروف باسم توفيق المنحنيات (Curve Fitting)، لدراسة سلوك المتغيرات موضع الدراسة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧، وذلك فى إحدى عشرة صورة رياضية مختلفة، ثم استخدام توقع هذا السلوك للتنبؤ بالقيم المستقبلة لتلك المتغيرات. وقد تم وفقاً لهذا الأسلوب اختيار أفضل الصور الإحصائية من بين الإحدى عشرة صورة الإحصائية المدروسة للتعبير عن سلوك هذا المتغير وفقاً لمعامل التحديد المعدل لهذه العلاقة (R^2) ونسبة (ف$F^*_{2.16}$) لمعنوية العلاقة الانحدارية. وفى بعض الحالات فقد تمت المفاضلة بين الصور الرياضية وفقاً للمنطق الاقتصادى لسلوك ذلك المتغير.

ويعيب الأسلوب المستخدم بالطبع عدم القدرة على تفسير الظواهر الكامنة فى سلوك تلك المتغيرات، إذ يتم اختزال كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى متغير واحد هو عنصر الزمن، ويرجع ذلك إلى عدم توفر البيانات التفصيلية التى تمكن من استقراء العوامل التى تؤثر على سلوك المتغيرات موضع الدراسة(٢٧).

٤-٢- تحليل النتائج:

* الصادرات الزراعية التقليدية:

يمثل كل من القطن، والبصل، والبطاطس، والبرتقال، والأرز أهم الصادرات الزراعية التقليدية. وقد اتسمت صادرات تلك المجموعة بالتقلب من سنة لأخرى، إلا أن الاتجاه العام لها يختلف من سلعة لأخرى، ولما كان القطن يمثل أهم مكونات تلك المجموعة؛ فإن الاتجاه العام لصادرات القطن يؤثر تأثيراً واضحاً فى السلوك العام لصادرات تلك المجموعة.

وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائى لهذه المجموعة من صادرات السلع الزراعية التقليدية، أن قيمة صادرات كل منها قد تعرضت للتقلب خلال فترة الدراسة (١٩٧٩-١٩٩٧) ووفقاً لتقديرات المعادلات الموضحة بالجدول رقم (٢)، فإنه من المتوقع أن تنخفض قيمة صادرات كل من: الأرز، والقطن، والبصل، والبرتقال، والبطاطس إلى نحو ١٦٩ ألف دولار، ٣٠ ألف دولار، ٣٥ ألف دولار، ١٠ آلاف دولار، ٨٠ ألف دولار، على

التوالى بحلول عام ٢٠١٠، وذلك مقابل قيمة كل منها التى بلغت نحو ٧١٣٦٣ ألف دولار ١١٠٢٢٣ ألف دولار، ١٢٨١٢ ألف دولار، ١٤٠٨٨ ألف دولار، ٤١٢٤٩ ألف دولار على التوالى فى عام ١٩٩٧ (جدول رقم (٢) بالملحق الإحصائى).

وتشير الأشكال البيانية (رقم ١ ورقم ٥ بالملحق الإحصائى) إلى تطور الاتجاه العام لقيمة صادرات هذه السلع الزراعية التقليدية خلال الفترة ١٩٧٩- ١٩٩٧وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠ .

*** الصادرات الزراعية غير التقليدية :**

شهدت الصادرات الزراعية غير التقليدية والممثلة فى مجموعة النباتات الطبية والعطرية، ومجموعة الزهور ونباتات الزينة، تطوراً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة بفضل الاهتمام الملحوظ بتطوير القدرات التصديرية لتلك الحاصلات الزراعية؛ مما كان له أكبر الأثر فى زيادتها زيادة معنوية فى السنوات الأخيرة. وهذا ما توضحه نتائج التحليل الإحصائى لهذه الصادرات (والموضحة بجدول رقم (٢))، ووفقاً للمعادلات رقم (٦)، (٧) بهذا الجدول فمن المتوقع أن تبلغ كمية وقيمة الصادرات من النباتات الطبية والعطرية نحو ١٩٥,٣٨ ألف طن، ٣١٨ مليون جنيه على التوالى بحلول عام ٢٠١٠، وذلك مقابل كميتها وقيمتها فى عام ١٩٩٧ التى بلغت نحو ٤٨,٠٢ ألف طن، ٧٧,٤٧ مليون جنيه على التوالى. وتشير الأشكال البيانية رقم (٦)، ورقم (٧) بالملحق الإحصائى إلى تطور كمية وقيمة هذه الصادرات.

ووفقاً للمعادلات رقم (٨) ، (٩) فمن المتوقع أن تبلغ كمية وقيمة الصادرات من الزهور ونباتات الزينة نحو ١٦,١١ ألف طن، ٢٦,٩ مليون جنيه عام ٢٠١٠ مقابل كميتها وقيمتها عام ١٩٩٧ التى بلغت حوالى ٣,٢ ألف طن، ٤,٢٤ مليون جنيه على التوالى. وتشير الأشكال البيانية رقم (٨)، (٩) لهذا الاتجاه فى تطور كمية وقيمة صادرات تلك المجموعة السلعية.

*** الأثر التعويضى للصادرات الزراعية غير التقليدية :**

مما لاشك فيه أن الصادرات الزراعية غير التقليدية من الممكن أن تلعب دوراً بالغ الأهمية فى تعديل الميزان التجارى الزراعى المصرى، والذى يعانى من اختلال ضخم نتيجة تضخم حجم الواردات من السلع الزراعية الأساسية، مثل: القمح ومشتقاته. وطبقاً للاتجاه العام لتطور قيمة الصادرات الزراعية التقليدية (والتى تمثلها المعادلة رقم (١٠)) فمن المتوقع حدوث انخفاض تدريجى فى قيمة تلك الصادرات خلال الفترة المقبلة إذا ما استمر هيكل الصادرات على النحو الموجود حالياً. (كما يتضح من الشكل البيانى رقم (١٠)) أما بالنسبة لتطور قيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية فمن المتوقع أن يستمر الإتجاه العام المتصاعد لها (والممثل بالمعادلة رقم (١١))، ومن المتوقع حدوث ارتفاع فى قيمة تلك الصادرات خلال الفترات المقبلة إذا ما استمر هيكل الصادرات على النحو الموجود حالياً (كما يشير إلى ذلك الشكل البيانى رقم (١١)). كما أنه من الممكن أن يزداد زيادة كبيرة إذا ما تم الاهتمام بتلك المجموعة من السلع والتى لمصر فيها مزية نسبية عالية فى إنتاجها، وبإجراء المقارنة بين قيمة صادرات كل من السلع الزراعية التقليدية والسلع الزراعية غير التقليدية محل الدراسة، وبحل المعادلتين الممثلتين لهما (المعادلتان رقما (١٠)، (١١)) بيانيا تبين أنه من المتوقع أن تتعادل قيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية مع نظيرتها التقليدية فى حدود عام ٢٠١١ (شكل رقم ١٢)، وبعد ذلك من المتوقع أن تزداد قيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية عن نظيرتها التقليدية، ويظهر هنا بوضوح الأثر التعويضى لها.

٥- المزية النسبية والتنافسية لصادرات مصر من أهم السلع الزراعية غير التقليدية:

أظهر تحليل الاتجاه العام لصادرات مصر من السلع الزراعية غير التقليدية- من مجموعة النباتات الطبية والعطرية، ومجموعة الزهور ونباتات الزينة- أن هناك سوقاً عالمياً ضخماً أمام تلك الصادرات، وطلباً عالمياً متزايداً، وإزاء ما تمتلكه مصر من مزايا فى إنتاج وتصدير النباتات الطبية والعطرية لجودة بعضها، أو ظهورها فى غير مواعيد إنتاجها مقارنة بالدول الأخرى، وارتفاع قيمتها التصديرية، والطلب المتزايد عالمياً على

جدول رقم (٢) : نتائج تطبيق نماذج التوقع الإحصائى لتحليل الاتجاه العام لأهم الصادرات الزراعية التقليدية وغير التقليدية فى مصر خلال الفترة (١٩٧٩ – ١٩٩٧)

الصادرات الزراعية	رقم المعادلة	الصورة الرياضية للمعادلة	قيمة معامل التحديد R2	نسبة F
الصادرات الزراعية التقليدية				
قيمة صادرات الأرز	١	$Y_t = 12070.43\ e^{0.083288T}$ (2.84) (2.69)	0.26	7.251
قيمة صادرات القطن	٢	$Y_t = 665757.397\ e^{-0.110317T}$ (3.89) (-4.89)	0.56	23.91
قيمة صادرات البصل	٣	$Y_t = 5944.804\ e^{0.054621T}$ (6.83) (4.25)	0.49	18.068
قيمة صادرات البرتقال	٤	$Y_t = 75394.4318\ e^{-0.07476T}$ (6.82) (4.25)	0.32	9.652
قيمة صادرات البطاطس	٥	$Y_t = 23951.026\ e^{0.01517T}$ (5.78) (2.41)	0.21	5.79
الصادرات الزراعية غير التقليدية				
كمية صادرات النباتات الطبية والعطرية	٦	$Y_t = 9691.126-2661.503T+264.511T^2$ (2.44) (-2.91) (5.95)	0.91	91.06
قيمة صادرات النباتات الطبية والعطرية	٧	$Y_t = -1278.93+332.803T+301.172T^2$ (-0.097) (0.109) (2.04)	0.82	40.92
كمية صادرات الزهور ونباتات الزينة	٨	$Y_t = 1207.643-316.368T+24.437T^2$ (1.98) (-2.26) (3.59)	0.68	19.89
قيمة صادرات الزهور ونباتات الزينة	٩	$Y_t = 1591.49-309.74T+34.44T^2$ (1.23) (-1.04) (2.38)	0.64	17.23
قيمة الصادرات الزراعية التقليدية	١٠	$Y_t = 662114\ e^{-0.0050T}$ (8.33) (4.22)	0.54	20.31
قيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية	١١	$Y_t = 335.62X2+23.064X+312.56$ (2.43) (3.564) (6.22)	0.84	23.31

ملحوظة :تشير المعادلات إلى المتغيرات التالية: الأرقام بين الأقواس تعبر عن نسب t لتقديرات معاملات الانحدار .

Y_t = القيمة التصديرية لصادرات السلعة في السنة t T = العوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالزمن

هذه الحاصلات، فهى دلائل تشير إلى إمكانية مضاعفة الصادرات الحالية منها. من ناحية أخرى تتمتع مصر بإمكانيات كامنة للتوسع فى إنتاج وتصدير الزهور ونباتات الزينة ولكن مازالت طاقتها التصديرية منها محدودة، ولا تتناسب مع إمكاناتها الزراعية المتاحة فى هذا المجال. هذا إلى جانب أن مصر تواجه منافسة قوية فى السوق العالمى من جانب الدول الأخرى المصدرة لهذه المجموعات السلعية؛ مما يعنى أن مفهوم التنافسية فى الوقت الحاضر أصبح يرتبط بضرورة زيادة الإنتاجية، وتحسين الجودة، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. كما تعتمد القدرة التنافسية على كفاءة أداء العمليات التصديرية من ناحية عمليات التجميع، والتخزين، والتعبئة، والتغليف، والشحن، وعلى مدى الوفاء بمتطلبات التصدير من خلال استقرار السياسة التصديرية والمحافظة على الأسواق التقليدية بالإضافة إلى إمكانية فتح أسواق جديدة. ومن الممكن تحليل إمكانيات القدرة التصديرية والتنافسية لمصر بالنسبة لهذه المجموعات السلعية للصادرات الزراعية غير التقليدية مع بعض الدول المنافسة لها فى السوق العالمى لهذه الصادرات، وذلك بالاستعانة ببعض مؤشرات نمو صادرات مصر من هذه السلع والأسواق المصدرة لها، وباستخدام معيار المزية النسبية الظاهرة Revealed Comparative (RCA) Advantage وفقا لصيغة Balassa على النحو التالى

$$RCA = \frac{XIJ}{XWJ} \div \frac{\Sigma XI}{\Sigma W}$$

حيث تمثل RCA = المزية النسبية الظاهرة

X = الصادرات .

I = الدولة .

J = السلعة .

W = العالم .

فإذا كانت صادرات الدولة I من السلعة J منسوبة إلى إجمالى صادرات العالم من هذه السلعة أكبر من إجمالى صادرات الدولة I منسوبة إلى إجمالى صادرات العالم، فإن معامل المزية النسبية الظاهرة (RCA) يكون أكبر من الواحد الصحيح، ويعنى ذلك أن الدولة تتمتع بمزية نسبية فى تصدير هذه السلعة(٢٨).

٥-١- القدرة التنافسية لصادرات الزهور ونباتات الزينة :

وبقياس هذا المعامل فى مصر والدول المنافسة لها فى تصدير الزهور ونباتات الزينة عام ١٩٩٩ وجد أن قيمته فى مصر بلغت نحو (١,٠٦) وهو يزيد عن مثيله فى بعض الدول المنافسة لها فى تصدير هذه المجموعة السلعية، مثل: إيطاليا (RCA = ٠,٩)، وبلجيكا (RCA = ٠,٠٤)، وأسبانيا (RCA = ٠,٨٧)؛ مما يعنى أن الفرصة متاحة لزيادة وتدعيم قدرة مصر التنافسية فى صادراتها من هذا المنتج، ورفع كفاءتها الإنتاجية للحفاظ على مكانتها فى السوق العالمى. ويلاحظ أن قيمة (RCA) مرتفعة فى الدول الكبرى المصدرة للزهور ونباتات الزينة والمنافس القوى لمصر فى السوق العالمى مثل كينيا (RCA = ٦٥,٧)، والإكوادور (RCA = ٣٣,٧٥)، وكولومبيا (RCA = ٣٣,١) وزيمبابوى (RCA = ١٩,٠)، وهولندا (RCA = ١٤,٤)، (جدول رقم ٣) كما أن هولندا تعتبر أكبر مصدر للزهور فى العالم حيث تستحوذ على حوالى ٥٣٪ من الصادرات العالمية للزهور، وتأتى كولومبيا فى المرتبة الثانية بعد هولندا، حيث تستأثر بحوالى ٦,٩٥٪ من إجمالى صادرات الزهور فى العالم. كما يوجد مجموعة أخرى من الدول تستحوذ على نصيب واضح فى السوق العالمى لهذه الصادرات، منها: ايطاليا (٣,٧٪)، والدانمارك (٣,٦٪)، والإكوادور (٢,٧٪)، وإسرائيل (٢,١٪) ، وكينيا (٢٪) ، وزيمبابوى (٠,٧٦٪) وذلك فى عام ١٩٩٩ (جدول رقم ٤) (بالملحق الاحصائى)، ويلاحظ من هذه النسب أنه رغم انخفاض النصيب النسبى لصادرات كل من كولومبيا، وزيمبابوى، وكينيا، والإكوادور فى السوق العالمى لصادرات الزهور إلا أن هذه الدول تتمتع بمزية نسبية كبيرة فى تصدير هذه المجموعة السلعية مقارنةً بهولندا التى تعتبر أكبر مصدر للزهور فى العالم.

ويرجع ذلك إلى أن المناخ يعتبر من العوامل المحددة لإنتاج زهور القطف، كما تمثل درجة الحرارة، وطول فترة الإضاءة اليومية أساساً فى تحديد مواصفات الزهرة وتباين ألوانها، وبالتالى ارتفاع قيمتها، وقد شجع ذلك بلاد كثيرة على التخصص فى إنتاج الزهور، وتصديرها، والاستفادة بهذه المزية النسبية فى تنمية مواردها من العملات الأجنبية، كما لعب التقدم العلمى فى مجال الهندسة الوراثية مع استخدام أساليب التقنية الحديثة فى عمليات الخدمة الزراعية دوراً مهماً فى إضفاء نوع من التفوق فى الإنتاج من

حيث الكم والمواصفات، أدى الى تخصص بعض الدول فى إنشاء بورصات يتم من خلالها عقد صفقات بين البائعين والمشترين، وتعتبر بورصة آلسمير Aalsmeer فى هولندا أكبر البورصات العالمية لتجارة الزهور والتى يتبارى فيها يوميا وعلى مدار العام حوالى ٢٦٠٠ مصدر ومستورد فى دخول مزادات لبيع وشراء الزهور فى انحاء العالم. كما توجد بورصات مماثلة فى عدة دول مثل فرنسا وإسرائيل تقوم بنفس هذه العمليات.

ويرجع تمتع كينيا بميزة نسبية عالمية فى تصدير الزهور إلى ارتفاع المساحات المزروعة بالزهور بسرعة هائلة حتى بلغت نحو ١١٠٠ هكتار وملائمة المناخ للزراعة الجيدة، بالإضافة إلى إتجاه المصدرين الكينيين فى الفترة الأخيرة إلى استخدام أسلوب تصدير بوكيهات الزهور مباشرة إلى (السوبر ماركت) فى إنجلترا كأحد أساليب البيع الجديدة.

جدول رقم (٣) : معامل الميزة النسبية الظاهرة لصادرات مصر من الزهور ونباتات الزينة وأهم الدول المنافسة لها عام ١٩٩٩

الدولة	قيمة معامل الميزة النسبية الظاهرة (%)
هولندا	٤,١
كولومبيا	٣٣,١
ايطاليا	٠,٩
الدانمارك	٤,١
بلجيكا	٠,٠٤
الإكوادور	٣٣,٧٥
إسرائيل	٤,٥
كينيا	٦٥,٧
أسبانيا	٠,٨٧
زيمبابوي	١٩,٠
مصر	١,٠٦

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بيانات غير منشورة.

كما تتمتع كولومبيا بالسمعة الطيبة لصادراتها من الزهور؛ لاهتمامها بجودة الإنتاج والمعالجة الجيدة التى تطيل من عمر الزهور، ويرجع ذلك إلى نظام المحافظة على الزهور فى محطات الشحن فى المطارات، والتى تتمتع بتجهيزات للتحكم فى درجات الحرارة والرطوبة، علاوة على أن المناخ فى كولومبيا يساعد على عمليات الإنتاج الجيد للزهور، من حيث: طول فترة الإضاءة، مع وفرة العمالة، والمياه الصالحة، مما أدى إلى جذب العديد من المنتجين والمستثمرين لهذه الصناعة.

وتعتبر الإكوادور، وزيمبابوى من الأسواق الناشئة فى تجارة وتصدير الزهور، ورغم ذلك فإنها تتمتع بمزية نسبية عالية فى التصدير لهذا المنتج، حيث إنهما من الدول سريعة النمو فى هذا المجال؛ مما حقق لهما سمعة طيبة من حيث مستوى الجودة، إلا أن ارتفاع أسعار الشحن فى زيمبابوى (٢,٥ دولار للكيلو) يعتبر العامل المقيد لصادراتها من الزهور على عكس الوضع بالنسبة لكينيا والإكوادور(٢٩).

*** الطاقة التصديرية لمصر من الزهور ونباتات الزينة :**

تتمتع مصر بمناخ وإمكانيات تمكنها من زراعة وإنتاج مجموعة الزهور ونباتات الزينة ، وتنحصر أغلبها ما بين ٥-٦ أصناف أهمها (الجلاديولس، والورد البلدى، وعصفور الجنة، وقرنفل، وجبيوفيلا، ودالیا) . وقد بلغ متوسط إنتاج مصر من هذه الزهور نحو ٣٠٥١,٧ طن خلال متوسط الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٠)، وزادت المساحة المزروعة بها من حوالى ٦٧٣ فدان عام ١٩٩٨ إلى نحو ٧٢٩ فدان عام ٢٠٠٠ (جدول رقم (٥) بالملحق الإحصائى) وتعتبر أسواق ألمانيا الاتحادية ، وهولندا ، وإيطاليا، والمملكة السعودية ولبنان، والمغرب، وسويسرا، وفرنسا من أهم الأسواق التى تصدر إليها مصر الزهور ونباتات الزينة، وقد زادت نسبة قيمة صادراتها لهذه الدول مجتمعة من حوالى ٣٣,٧٪ عام ١٩٩٨ الى نحو ٣٦,٨٪ من إجمالى قيمة صادراتها من الزهور ونباتات الزينة عام ٢٠٠٠.

بينما زادت قيمة إجمالى صادرات مصر من هذه المجموعة السلعية من حوالى ٤,٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٥,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠، بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢٠,٢٪ (جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤) : أهم الأسواق العالمية لصادرات مصر من الزهور ونباتات الزينة خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٠) (القيمة بالألف جنيه)

الدولة	١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
ألمانيا الاتحادية	٥٠٠	١٠,٥	٦٠٠	١٠,٩	٤٠٠	٧,٠
هولندا	٤٠٠	٨,٤	٤٠٠	٧,٣	٧٠٠	١٢,٣
المملكة السعودية	٢٠٠	٤,٢	٢٠٠	٣,٦	٣٠٠	٥,٣
إيطاليا	١٠٠	٢,١	٤٠٠	٧,٣	٣٠٠	٥,٣
لبنان	١٠٠	٢,١	١٠٠	١,٨	١٠٠	١,٨
المغرب	١٠٠	٢,١	١٠٠	١,٨	١٠٠	١,٨
سويسرا	١٠٠	٢,١	١٠٠	١,٨	١٠٠	١,٨
فرنسا	١٠٠	٢,١	١٠٠	١,٨	١٠٠	١,٨
إجمالى صادرات مصر من الزهور ونباتات الزينة	٤٧٤٠	--	٥٥٠٠	--	٥٧٠٠	--

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، بيانات غير منشورة .

*** المزية النسبية لإنتاج الزهور ونباتات الزينة فى مصر :**

وإذا كانت مصر تتمتع بمزية نسبية ظاهرة فى تصدير الزهور ونباتات الزينة وفقاً لمعامل (RCA) ، فإنها تتمتع بمزية نسبية فى إنتاج الزهور تفوق كثيراً من الدول المنافسة لها فى حوض البحر المتوسط، حيث تتوفر لدى مصر الموارد المائية، وطبيعة التربة، وملائمة المناخ، والأيدى العاملة الرخيصة نسبياً، كل هذه العوامل تعطى إنتاجا وفيراً وجيداً، وصادرات مرتفعة كماً وقيمة. وباستخدام صيغة معامل تكلفة الموارد المحلية The Domestic Resource Cost (DRC) لقياس المزية النسبية للإنتاج وفقاً للصيغة التالية :

$$\text{معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)} = \frac{\text{التكلفة الاجتماعية لاستخدام الموارد المحلية}}{\text{القيمة الصافية للعملة الأجنبية المتولدة}}$$

فإذا كانت قيمة (DRC) أقل من واحد صحيح فهذا يعنى أن الدولة تتمتع بمزية نسبية فى الإنتاج لهذه السلع.

أى أن الموارد المستخدمة فى إنتاج تلك السلعة قيمتها أقل من القيمة المضافة بالأسعار العالمية، بمعنى آخر أن الموارد تنتج أكبر من قيمتها.(٣٠)

وفى ضوء البيانات المتاحة، فقد اتضح أن مصر تتمتع بمزية نسبية عالية فى إنتاج الزهور ونباتات الزينة، فقد بلغت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية فى إنتاج الداليا حوالى (DRC = ٢٩,٠)، بينما بلغت قيمته فى إنتاج الجلاد يوليس نحو (DRC = ٠,١٨) ذلك عام ١٩٩٩ (جدول رقم (٨) الملحق الإحصائى).

وهذه النباتات من أهم أصناف مجموعة الزهور ونباتات الزينة التى تصدرها مصر للسوق العالمى.ورغم أن مصر تتمتع بمزية نسبية فى إنتاج الزهور ونباتات الزينة، وقدرة تنافسية فى صادراتها من هذه المجموعة السلعية، إلا أن مصر لم تستغل حتى الآن مزيتها النسبية فى تصدير الزهور فى مواسم زيادة الطلب الخارجى عليها، والتى تناسب ظروف الإنتاج فى مصر إلى حد كبير. فهناك دول منافسة لمصر وتقل عنها كثيراً فى

إمكانيتها وطاقتها الإنتاجية، ولكنها تحتل نصيباً واضحاً فى الصادرات العالمية للزهور ونباتات الزينة ويأتى فى مقدمتها إسرائيل، حيث تتميز منتجاتها من الزهور بارتفاع درجة جودتها، للاهتمام بها فى مراحل الإنتاج والتعبئة والتسويق، حيث يتم تجميع الزهور من مختلف أنحاء إسرائيل فى ٨ محطات تبريد وبذلك يتمكن كل منتج صغير أن يصدر الزهور تحت ماركة واحدة، وهكذا تنخفض تكاليف المنتج وتصل تكاليف الشحن إلى ٧٠ دولاراً / كجم عام ١٩٩٦/٩٥ وهكذا يستطيع صغار المنتجين الإسرائيليين المنافسة فى السوق العالمى، والتوسع فى إنتاج هذه المنتجات، رغم تقيد إسرائيل بتوريد ٢٤,٥ ألف طن بدون ضرائب للسوق الأوروبية الموحدة، ورغم ارتفاع تكاليف العمالة ٨ مرات عن مثيلتها فى دول شرق إفريقيا، والماء المتاح لديها ذو تكلفة عالية جداً، وعلى الرغم من ذلك، فإن إسرائيل تملك أكبر وأفضل خبراء فى البحوث الزراعية والوراثية والخدمات الاستثمارية فى التسويق والتصدير(٣١).

ومن أهم الأسباب التى تحد من استفادة مصر من الإمكانيات المتاحة لها فى إنتاج وتصدير الزهور وتؤثر على قدرتها التنافسية فى السوق العالمى هى:

- عدم توفر المعلومات التسويقية والتكنولوجية عن أسواق التصدير، ونظراً لأن قطاع تسويق الزهور ونباتات الزينة بالدول الأوروبية يتسم بالديناميكية والتغير السريع؛ فإن عدم توفر تلك المعلومات يجعل من الصعب على المنتج والمصدر المصرى وضع الخطط الإنتاجية والتسويقية السليمة، والتى تتفق وحاجة تلك الأسواق وتطورها السريع.

- الارتفاع المبالغ فيه فى أسعار الشحن الجوى، وعدم توافر فراغات الشحن، حتى أن تكاليف شحن الطن من مصر قد يفوق- فى العديد من الحالات- تكاليف شحن نفس الطن من دول تبعد عن السوق أضعاف مصر، مثل: كينيا، ودول شرق إفريقيا، وتايلاند، وكولومبيا، وغيرها(٣٢).

- عدم توافر معدات وأدوات الحفاظ على المنتج، والجهل بالأساليب السليمة لمعاملات ما بعد الحصاد، مما يؤدى إلى التدهور السريع لزهور القطف بعد وصولها إلى أسواق التصدير، ويخلق سمعة سيئة للمنتج المصرى.

- عدم وجود سوق محلى مزدهر لتجارة الزهور لتشجيع المنتجين على الاستمرار فى الزراعة، وتقليل درجة المخاطرة بالنسبة للمصدرين بحيث يمكن تصريف الإنتاج فى حالة وجود ظروف استثنائية(٣٣).

٥-٢ القدرة التنافسية لصادرات النباتات الطبية والعطرية:

تشير بعض الدراسات إلى أنه يوجد نحو ألفى نوع من النباتات الطبية والعطرية تنمو فى مصر، ويستزرع منها للأغراض الاقتصادية حوالى ستين نوعاً، إلا أن الواقع العملى يشير إلى أن هناك من ١٢ - ٢٠ صنفاً فقط تقوم مصر بتصديره فعلياً بكميات تجارية تصل لحوالى ٩٠٪ من إنتاجها، وهى الأصناف التى تتم زراعتها تقليدياً، ولها حجم طلب عالمى كبير، وأهم هذه الأصناف: (زيت وعجينة الياسمين، والعتر، وشيح البابونج، والكركديه، والبردقوش، والنعناع، والريحان، والشمر، والكزبرة، وأنواع أخرى من أصناف العطارة) . وتجدر الإشارة إلى أن مصر تمتلك شهرة عالمية فى استخلاص وإنتاج زيت العتر، وعجينة الياسمين وتأتى فى مقدمة دول العالم المصدرة لهذه الأصناف(٣٤).

وتتمتع مصر بمزية نسبية ظاهرة فى تصدير النباتات الطبية والعطرية حيث بلغت قيمة معامل (RCA) حوالى ٣,١ عام ١٩٩٩(٣٥) .

ويلاحظ أن هناك طلباً عالمياً متزايداً على النباتات الطبية والعطرية، والسوق العالمى من الصادرات والواردات لهذه المجموعة السلعية كان يمتاز بوجود فائض فى الطلب عام ١٩٩٦، ١٩٩٧ بلغت قيمته حوالى ٧٧٩,٣ مليون دولار، ٢٥٦,٧ مليون دولار على التوالى. بينما حقق سوق هذه الأصناف السلعية عجزاً فى الطلب فى عامى ١٩٩٨ ١٩٩٩، بلغت قيمته نحو ٤٠٢,٧ مليون دولار، ٥٨٧,٤ مليون دولار على التوالى. وقد تناقصت قيمة الصادرات العالمية لمجموعة النباتات الطبية والعطرية من حوالى ٨٩١٩,٩ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ما يقرب من ٧٥٠٠,٦ مليون دولار عام ١٩٩٩، أى تناقص بنسبة بلغت حوالى ١٥,٩٪ خلال هذه الفترة.

بينما امتازت الواردات العالمية منها بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (١٩٩٦- ١٩٩٩) حتى بلغت قيمتها نحو ٨٠٨٧,٠٤ مليون دولار عام ١٩٩٩ (جدول رقم (٥)).

جدول رقم (٥):
قيمة التجارة العالمية للنباتات الطبية والعطرية
خلال الفترة (١٩٩٦- ١٩٩٩).
(القيمة بالمليون دولار)

السنة	الواردات	الصادرات	الفائض والعجز
١٩٩٦	٨١٤٠,٦	٨٩١٩,٩٨	٧٧٩,٣٤
١٩٩٧	٧٩٨٨,٠٤	٨٢٤٤,٧٤	٢٥٦,٧٠٢
١٩٩٨	٨٢٢٧,٠٨	٧٨٢٤,٣٦	(٤٠٢,٧٢)
١٩٩٩	٨٠٨٧٠,٤	٧٥٠٠,٦٤	(٥٨٦,٤٠)

ملحوظة : الأرقام بين الأقواس سالبة

المصدر: جمعت وحسبت من : United Nations Statistics Division FAS Global Agricultural Trade System Using Data From the UNStatistical Office

وتبلغ نسبة صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية حوالى ٠,١٩ ٪، ٠,٢٠ ٪ عام ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالى من إجمالى صادرات العالم من هذه المجموعة السلعية.(٣٦) وفى ضوء البيانات المتاحة وجد أن النصيب النسبى لقيمة صادرات التوابل لأهم الدول المنافسة لمصر من إجمالى صادرات العالم لهذه الأصناف عام ١٩٩٨ هى: إندونيسيا (١٤,٨ ٪)، والهند (١٢,٥ ٪)، والصين (٧,٩ ٪)، وماليزيا (٦,٢ ٪). والبرازيل (٥ ٪)، وفيتنام (٣,٤ ٪). وسيريلانكا (٣,٤ ٪)(٣٧).

*** الطاقة التصديرية لمصر من النباتات الطبية والعطرية:**

بلغ متوسط قيمة صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية حوالى ١٥,٨٧ مليون دولار خلال متوسط الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٠)، وبلغت نسبة زيادتها ما يقرب من ١٥,١ ٪ عن نفس الفترة. وقد حدث تحسن ملحوظ فى قيمة صادرات مصر من هذه المجموعة السلعية إلى أهم الأسواق العالمية حيث زادت قيمة صادرتها كنسبة من إجمالى صادراتها من النباتات الطبية والعطرية إلى ألمانيا الاتحادية من ٢٠,١ ٪ عام ١٩٩٨، إلى ٢٤,٢ ٪ عام ٢٠٠٠، وإلى ايطاليا من ٥,٣ ٪ إلى ٦,٦ ٪، وإلى أسبانيا من ٣,٤ ٪ إلى نحو ٥ ٪، وإلى روسيا الاتحادية من ٤,٣ ٪ إلى ٧,٦ ٪ ، وإلى بولندا من ٠,٩ ٪ إلى حوالى ١,٥ ٪ عن نفس الفترة. مما يشير إلى اتساع السوق العالمى أمام هذه الصادرات المصرية، وقدرتها على النفاذ لكثير من دول أوروبا، هذا إلى جانب الفرص المتاحة لها فى أسواق دول أخرى تستوعب نسباً واضحة من هذه الصادرات مثل: إنجلترا، وهولندا، وفرنسا؛ فقد بلغ متوسط قيمة صادرات مصر إليها حوالى ١,١٢ ، ٠,٨٥ ، ٠,٣٨ مليون دولار على التوالى خلال متوسط الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٠)، وبنسبة قدرها ٧ ٪، ٥,٣ ٪، ٢,٤ ٪ على التوالى من إجمالى صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية.

كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الأسواق التى تصدر إليها مصر هذه المجموعة السلعية؛ حيث بلغ متوسط قيمة صادراتها إلى هذه السوق نحو ٤,٧٤ مليون دولار بنسبة قدرها ٢٩,٨ ٪ من إجمالى صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية خلال متوسط الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٠) (جدول رقم ٦).

ويلاحظ أن مصر تصدر ما يقرب من ٧٠ ٪ و ٨٥ ٪ من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الشمر، والريحان على التوالى (٣٨).

وبالنسبة لأهم أصناف صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية، فقد زادت قيمة صادراتها من كل من زيت وعجينة الياسمين، وزيت العتر، والبردقوش، والنعناع والكركديه استجابة لتزايد الطلب العالمى عليها، وبلغت نسبة الزيادة فى صادرات هذه السلع نحو ٢١ ٪ ، ٥٦ ٪ ، ١٦,٧ ٪ ، ١٧,١ ٪ ، ٤٢,٥ ٪ على التوالى خلال الفترة (١٩٩٨-

جدول رقم (٦) : أهم الأسواق العالمية لصادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية خلال الفترة (١٩٩٨– ٢٠٠٠) (القيمة بالمليون دولار)

الدولة	١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٨٢	٣١,٨	٥,٠	٣٣,٢	٤,٤	٢٥,٢
ألمانيا الاتحادية	٣,٠٥	٢٠,١	٢,٨٠	١٨,٦	٤,٢٢	٢٤,٢
روسيا الاتحادية	٠,٦٦	٤,٣	٠,٧١	٤,٧	١,٣٢	٧,٦
إنجلترا	١,٠٩	٧,٢	١,٠٦	٧,١	١,٢٠	٦,٩
إيطاليا	٠,٨٠	٥,٣	٠,٦٣	٤,٢	١,١٥	٦,٦
هولندا	٠,٨٢	٥,٤	٠,٧٩	٥,٣	٠,٩٥	٥,٤
أسبانيا	٠,٥٢	٣,٤	٠,٤٥	٣,٠	٠,٨٧	٥,٠
فرنسا	٠,٤٥	٣,٠	٠,٣١	٢,٠	٠,٣٨	٢,٢
بولندا	٠,١٤	٠,٩	٠,٢٥	١,٦	٠,٢٧	١,٥
كندا	٠,١٩	١,٣	٠,١٦	١,٠	٠,٢٣	١,٣
البرازيل	٠,٣٦	٢,٤	٠,٢٢	١,٥	٠,٢٢	١,٣
أستراليا	٠,٢٢	١,٥	٠,١٧	١,٢	٠,١٨	١,٠
اليابان	٠,٢٩	١,٩	٠٠,١٠	٠,٧	٠,١٦	٠,٩
فنزويلا	٠,١٧	١,١	٠,٢٩	٢,٠	٠,١٦	٠,٩
النمسا	٠,١٦	١,٠	٠,١٣	٠,٨	٠,١٦	٠,٩
بلجيكا	٠,١٥	١,٠	٠,١١	٠,٧	٠,١٢	٠,٧
اليونان	٠,١٨	١,٢	٠,١١	٠,٧	٠,٧	٠,٠٤
إجمالى صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية	١٥,١٤	--	١٥,٠٣	--	١٧,٤٣	--

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – نقطة التجارة الدولية – بيانات غير منشورة.

٢٠٠٠) وذلك باستثناء شيح البابونج، الذى شهدت قيمة صادراته انخفاضاً ملحوظاً، حيث انخفضت من حوالى ١٣,٢٥ مليون جنيه عام ١٩٩٨ إلى نحو ١١,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٠) (جدول رقم (٧)) ؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض المساحة المنزرعة به من حوالى ١١,٠١ ألف فدان عام ١٩٩٨ الى حوالى ٧,١ ألف فدان عام ٢٠٠٠ (جدول رقم (١٠) بالملحق الإحصائى) .

وتعتبر كل من هولندا، واليابان، والسعودية، وإنجلترا، وسويسرا من أهم الدول المستوردة لزيت الياسمين من مصر، بينما تعتبر كل من فرنسا، واليابان، وسويسرا، وروسيا الاتحادية من أهم الدول المستوردة لعجينة الياسمين. أما عن صادرات مصر من زيت العتر والبردقوش، والنعناع، والكركديه فإن أهم الدول المستوردة لها هى: ألمانيا، وهولندا، وإنجلترا، وفرنسا، والهند، وإيطاليا، والسعودية، وتونس، وتركيا، واليونان، وإسرائيل، وإسبانيا(٣٩) .

* المزية النسبية لإنتاج النباتات الطبية والعطرية فى مصر:

تتوافر لمصر مزايا نسبية واضحة لإنتاج مجموعة النباتات الطبية والعطرية وتصديرها للخارج؛ حيث إنها تصدر مايقرب من ٩٠ ٪ من إنتاجها للسوق العالمى، وتبلغ المساحة المزروعة بهذه النباتات حوالى ٤٠ ألف فدان، ومازال المجال مفتوحاً أمامها لمزيد من الصادرات فى هذا السوق؛ نظراً لعدم خضوعها لنظام الحصص التصديرية، مع تزايد الطلب العالمى عليها للاستهلاك المباشر والتصنيع؛ حيث بلغت نسبة استخدامها كمدخلات فى صناعة الأدوية حوالى ٢٤ ٪، ومن المتوقع أن تزداد إلى نحو ٣٦ ٪ فى السنوات القادمة؛ ولذلك فإن مصر أمامها فرصة لإنتاجها بالطرق العضوية، من ناحية أخرى فإن احتياجات هذه النباتات من المياه منخفضة، ومن ثم فهى محاصيل موفرة لاستهلاك الموارد المائية. كما أنها تمتاز بالاستخدام الكثيف للعمالة، ورغم ارتفاع أجور العمالة إلا أنها مازالت منخفضة مقارنة بمعدلاتها فى الدول الأخرى المنافسة لمصر.

وبتطبيق معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) على إنتاج بعض أصناف النباتات الطبية والعطرية، وجد أن مصر تتمتع بمزية نسبية فى إنتاج الياسمين (DRC = ٠,٧٧) والعتر (DRC = ٠,٢٧) والكمون (DRC = ٠,٥٦) والشمر (DRC = ٠,٧٤)(٤١)

جدول رقم (٧) :

صادرات مصر من أهم أنواع النباتات الطبية والعطرية خلال الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٠)

(القيمة بالألف جنيه)

الدولة	١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
زيت وعجينة الياسمين	٨١٣٠	١٥,٧	٨٤٠٥	١٦,٤	٩٨٥٧	١٦,٦
زيت العتر	٤٧٨٠	٩,٣	٧١٦٠	١٣,٩	٧٤٨٠	١٢,٦
شيح البابونج	١٣٢٥٠	٢٥,٧	١٢٨٥٠	٢٥,٠	١١٥٤٠	١٩,٥
البردقوش	١٠١٤٢	١٩,٦	٩١٨٠	١٧,٩	١١٨٤٠	١٩,٩٨
النعناع	٤٣٨٠	٨,٥	٤٠٤٠	٧,٩	٥١٣٠	٨,٦
الكركديه	٤١٤٨	٨,٠	٤٠٦٠	٧,٩	٥٩١٠	٩,٩٧
إجمالى صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية	٥١٦٤٠	--	٥١٣٨٠	--	٥٩٢٦٢	--

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – بيانات غير منشورة

وفى واقع الأمر، على الرغم من أن مصر تتمتع بمزية نسبية فى إنتاج النباتات الطبية والعطرية، ومزية تنافسية ظاهرة فى تصديرها لهذه المنتجات، إلا أن تباطؤ معدلات نمو الصادرات المصرية من هذه المجموعة السلعية يرجع لمجموعة من الأسباب أهمها :

- تذبذب المساحة المنزرعة، وارتفاع مستوى التكاليف الإنتاجية للفدان، وصغر حجم الحيازات وتبعثرها مما يؤدى لارتفاع تكاليف أداء العمليات الزراعية، بالإضافة إلى الحاجة لعمالة كثيفة، لاسيما فى العملية الإنتاجية النهائية، وتعارضها مع مواعيد حصاد المحاصيل المنافسة للنباتات الطبية والعطرية(٤٢) .

- استقطاع ١ ٪ ضرائب من المنبع على صادرات النباتات الطبية والعطرية، وفرض ضرائب تجارية على الأرباح؛ مما يزيد من التكاليف التصديرية لهذه المنتجات ويحد من قدرتها التنافسية .

- ارتفاع نوالين الشحن ورسوم الحاويات الخاصة بتصدير النباتات الطبية والعطرية باعتبارها أحد المكونات الرئيسة للتكلفة التصديرية؛ مما يؤثر على القدرة التنافسية للصادرات المصرية من هذه المنتجات فى السوق العالمى، فى الوقت الذى تقوم فيه بعض الدول النامية مثل: تونس بتحمل ٥٠٪ من نولون الشحن للمصدر التونسى فى إطار نظام للحوافز(٤٣) .

- التقلبات الحادة فى إنتاجية و أسعار تكلفة النباتات الطبية من موسم إنتاجى لآخر، مما يعرض المصدرين لخسائر كبيرة .(٤٤)

- التعقيدات فى إجراءات التصدير وعمليات التخليص الجمركى؛ نظراً لضرورة الحصول على كثير من الموافقات من جهات متعددة، وكذا عند استرداد الرسوم لتسوية الشهادات حيث تستغرق عملية المراجعة ورد الرسوم أكثر من سنة، بالرغم من التصريحات المستمرة للمسئولين بأن الرد يتم خلال أسبوع .

- ارتفاع نسبة الفوائد والمصاريف البنكية بالنسبة لتمويل مستندات تصدير النباتات الطبية والعطرية، حيث إن ظروف الدخول فى المنافسة الشرسة مع دول أخرى تدفع

المصدر إلى إعطاء تسهيلات دفع للمستوردين بالخارج تصل إلى ستة شهور، وحيث إن الفائدة المفروضة تصل إلى ١٤ -١٦٪ فى مصر مقارنة بـ ٦ - ٨٪ فى معظم الدول المنافسة لها فإن التكلفة التمويلية الناتجة عن منح المصدر المصرى لتسهيلات ائتمانية لعملائه بالخارج مرتفعة جداً وتؤدى إلى إحجام المصدر عن إعطاء مثل هذه التسهيلات والتى يمكن أن تزيد من رقم الصادرات المصرية.

- انخفاض القوة التفاوضية للمصدر المصرى؛ نتيجة الاتجاه العالمى للشركات بالاندماج لتكوين كيانات كبيرة قوية مع عدم وجود مؤسسات مصرية لمواجهة هذه التكتلات وكذا عدم وجود الحوافز لتشجيع اندماج الشركات المحلية.

- صدر منذ أربع سنوات قرار وزارى من وزير الزراعة بتحليل جميع الصادرات المصرية من النباتات الطبية والعطرية، عن طريق المعمل المركزى للمبيدات لتحليل بقايا المبيدات نظير رسوم مرتفعة للغاية (حوالى ٢٠٠ جنيه لكل صنف)، وبالنظر إلى طبيعة الصادرات من هذه الأصناف، يلاحظ أن الحاوية فى أحيان كثيرة تحتوى على أكثر من ٣ أصناف، مما يمثل تكلفة إضافية لا مجال لها خاصة إذا كان هذا التحليل غير مطلوب من الدول أو الشركات المستوردة، كما أنه لا يؤخذ به فى الاعتبار عند التصريح بالشحن أو التصدير.

- من الأسباب التى أدت إلى فقدان مصر للعديد من أسواقها بالخارج ظهور دول أخرى استغلت فرصة ارتفاع أسعار صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية لتقوم بزراعة مساحات شاسعة بتكلفة اقتصادية، وغزو أسواق مصر التقليدية، ومن أهم هذه الدول كندا، وأستراليا، وأهم سبب لهذه الظاهرة هو تثبيت سعر الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى على مدى ١٠ سنوات تقريباً (خلال فترة التسعينات. بالرغم من وجود تضخم تراكمى على مدى العشر سنوات بلغ أكثر من ٨٠٪ فى الوقت الذى قامت فيه دول منافسة أخرى كالهند، وتركيا، وإندونيسيا بتخفيض قيم عملتها للمحافظة على تنافسية صادراتها(٤٥) .

٦- رؤية مستقبلية لصادرات مصر من السلع الزراعية غير التقليدية محل الدراسة:

تواجه الصادرات المصرية من السلع الزراعية غير التقليدية محل الدراسة مجموعة من الصعوبات والمشاكل العامة، تؤثر بشكل واضح على قدرتها التنافسية ونفاذها إلى السوق العالمى، أهمها ما يلى :

- ارتفاع تكاليف الحصول على البذور، والشتلات، ومستلزمات الإنتاج من معدات، وآلات ومستلزمات التعبئة والتغليف، وغيرها من مستلزمات الإنتاج الحديثة، والتى تعد جزءاً حيوياً وكبيراً من تكاليف الإنتاج لنباتات الزهور والزينة، والنباتات الطبية والعطرية، و يرجع ذلك إلى فرض الرسوم الجمركية على واردات مصر من هذه المستلزمات بالإضافة إلى عدم تمتع منتجى ومصدرى هذه المجموعات السلعية (والمنتجات الزراعية بصفة عامة) بنفس المعاملة التى يلقاها المنتجون والمصدرون بالقطاع الصناعى من استرجاع قيمة الرسوم والضرائب المدفوعة على مستلزمات الإنتاج عند تصدير المنتج النهائى.

- عدم إدراك المنتجين والمصدرين المصريين للأهمية والتأثير الكبير على التجارة الدولية - خاصة فى الدول المتقدمة - لبعض المفاهيم الحديثة، مثل: الأمان الاستهلاكى والزراعة الحيوية، والتنمية المتواصلة، والحفاظ على البيئة، مع أن وضع العلامات الدالة على مراعاة تلك العوامل على العبوات يلعب دوراً كبيراً ومتزايداً فى درجة إقبال مستهلكى الزهور ونباتات الزينة على الشراء، كما أن دخول النباتات الطبية والعطرية فى الغذاء وصناعة الأدوية يجعل المستوردين والمستهلكين لهذه المنتجات يحرصون على توافر هذه المفاهيم.

- انعدام الدعاية للمنتج المصرى، و قصور الأنشطة التسويقية فى أسواق التصدير؛ ويرجع ذلك إلى نقص الموارد المالية للهيئات المعنية بذلك، حيث إن الارتقاء بمستويات جودة السلعة وتخفيض تكلفتها التصديرية لا يعنى انسيابها فى الأسواق الخارجية ما لم يسبقها ويصاحبها أنشطة ترويجية وتسويقية ملائمة.

وذلك على عكس ما يفعله العديد من الدول المنافسة، مثل: إسرائيل حيث لا تكاد تخلو مطبوعة أوروبية تهتم بقطاع الزهور ونباتات الزينة فى أوروبا من إعلان أو أكثر عن المنتجات الإسرائيلية، ولقد تطورت الدعاية الإسرائيلية لتشمل التليفزيون، وحتى شبكة المعلومات الدولية على أجهزة الكمبيوتر، وهذه العملية مهمة جداً فى تعريف المستوردين بالطاقات التصديرية (٤٦) .

- انعدام الربط بين أجهزة البحث العلمى فى الجامعات، ومراكز البحوث وبين منتجى ومصدرى نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية فى مصر، وإغفال المنتجين المصدرين لطاقات التحديث والتطوير الكبيرة التى يمكن أن توفرها تلك الخبرات البحثية الممتازة بدلاً من الاعتماد على خبرات أجنبية تجهل الطبيعة، والظروف، والخصائص الاجتماعية، والاقتصادية فى مصر.

- ارتفاع تكاليف الشحن بعد فرض رسوم مخاطر الحرب التى فرضت على مصر ومجموعة دول أخرى بما فيها إسرائيل بعد أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، والتى أدت إلى ارتفاع تكاليف نوالين الشحن لصادرات مصر إلى دول شمال أوروبا لأكثر من ٣ أضعاف ما كانت عليه مما أثر سلباً على قدرة مصر التنافسية.

ولمعالجة الصعوبات والمشاكل التى تواجه صادرات مصر من السلع الزراعية غير التقليدية- محل الدراسة- فإن البحث يوصى بتبنى مجموعة من السياسات الاقتصادية القادرة على رفع الكفاءة التصديرية لهذه المنتجات، وغزو الأسواق العالمية بقوة لمواجهة المنافسة الشديدة إقليمياً (من تركيا وإسرائيل وإيران) ودولياً. وتتخلص أهم هذه السياسات المقترحة فيما يلى:

* تبنى سياسة الإنتاج من أجل التصدير، وليس تصدير الفائض من هذه السلع التى تمتاز بالجودة المرتفعة، والعائد المرتفع، والاستهلاك المحدود من المياه التى تعتبر من أهم تحديات القرن القادم للإنتاج الزراعى، وتشجيع الإنتاج المخصص للتصدير فى الأراضى الجديدة (مثل الزراعة فى منطقة توشكى، والوادى الجديد) .

* الاهتمام بعمليات الترويج والدعاية لصادرات مصر من هذه السلع فى الأسواق الخارجية بكافة أساليب الدعاية والإعلان، وبمختلف الوسائل (مثل النشرات، والمعارض الزراعية) التى تنتشر بالدول الأجنبية؛ بهدف زيادة الطلب على هذه المنتجات فى أسواقها التقليدية، وفتح أسواق جديدة لها. فعلى سبيل المثال السوق اليابانى لواردات الزهور تتزايد وارداته من سنة لأخرى، وتعتبر هولندا المصدر الرئيس لهذا السوق ويستطيع المصدر المصرى لهذا المنتج أن يغزو هذا السوق من خلال الاستفادة من الإعفاءات الجمركية التى تقدمها اليابان على وارداتها من الزهور، والاستفادة من التسهيلات التى تقدمها منظمة التجارة الخارجية اليابانية (الجيرو) بالقاهرة بمراكزها الخمسة التى تساند رجال الأعمال، وتهدف لتسهيل التقاء المصدر بالمستورد، حيث يمكن للمصدر المصرى الاتصال بمكتب (الجيرو) الذى سيساند طلب المصدر من خلال المركز الرئيس له فى طوكيو. بالإضافة إلى إمكانية التعاون مع بعض الشركات اليابانية لتخصيص بعض المناطق لزراعة أنواع الزهور التى تطلبها السوق اليابانية.

* تذليل كافة العقبات، والإجراءات الإدارية والبنكية والجمركية المختلفة المعوقة لعمليات تصدير هذه المنتجات. وذلك بخفض أو إعفاء الواردات من الآلات، والمعدات، والبذور والشتلات وغيرها من الواردات الخاصة بهذه المنتجات من الرسوم الجمركية، وقيام البنك المركزى بتمويل البنوك التجارية على مستندات التصدير بأسعار فائدة تقل عن الأسعار السائدة بنسبة ٥٪، أيضا تخفيض نوالين الشحن ورسوم الحاويات لخفض التكلفة التصديرية، فى إطار نظام للحوافز يتحمل تكاليف هذا التخفيض، مع ضرورة تطبيق نظام Tax Rebate على صادرات مصر الزراعية. ويلاحظ أن هذا النظام بدأ تطبيقه على الصادرات الصناعية.

* تكوين بنوك خاصة للمعلومات التسويقية، تقوم بتوفير البيانات الفورية المتدفقة وبثها فى نفس أوقات ورودها؛ وذلك لرفع معدلات الأداء فى العملية التصديرية.

* ضرورة الاهتمام بإنشاء مؤسسة Association على غرار منظمة تجارة التوابل الأمريكية ASTA تمثل فيها الشركات العاملة فى مجال الإنتاج والتصدير للنباتات الطبية والعطرية ويكون لها صلاحيات وضع الأنظمة واقتراح القوانين اللازمة لتنظيم وتعظيم

هذه الصناعة. وكذلك اقتراح إنشاء جمعية، أو اتحاد للمصدرين، أو تعاونيات تسويقية لمنتجى الزهور تقوم بتجميع الزهور وتسويقها بالأسلوب المناسب؛ فيحصل المزارعون على أسعار مجزية، كما تقوم هذه التجمعات بإعداد طائرة متخصصة لشحن الزهور يومياً كما هو معمول به فى إسرائيل وغيرها من بعض الدول.

* قيام الدولة – عن طريق المنح والمعونات – بالحصول على قرض بشروط ميسرة لإنشاء وحدة تعقيم بالإشعاع IRRADIATION عند أحد المنافذ الجمركية لخدمة الصادرات المصرية من التوابل والأعشاب، ويمكن أن يتحمل المصدرون تكاليف تشغيل هذه المحطة من حصيلة الرسوم التى تفرض لكل طن يتم تعقيمه، مع ملاحظة أن تعقيم المنتجات المصرية سوف يؤدى إلى رفع القيمة المضافة، وبالتالى سعرها التصديرى لدول العالم المختلفة، وهذا النظام معمول به فى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية(٤٧).

* ضرورة اتجاه السياسة الاقتصادية فى مجال تصدير هذه المنتجات الزراعية؛ لمحاولة الاستفادة من التجارة الخارجية فى تحسين الوضع الاقتصادى فى الميزان التجارى، من خلال اتباع سياسة حديثة للتصدير، بالتحول من الاهتمام بتصدير السلع الزراعية غير التقليدية محل الدراسة بصورتها الخام، إلى محاولة تصنيع ما يمكن تصنيعه منها حالياً، وتصديره فى شكل منتجات مصنعة (عجائن الياسمين، الزيوت العطرية)، وتصنيع بعض الأعشاب والنباتات الطبية التى تعتبر مواد خام لصناعة الأدوية يؤدى لزيادة القيمة المضافة فى قطاع التجارة الخارجية. وتتيح أحد أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية –الخاصة بتخفيض التصاعد الجمركى على صادرات السلع نصف المصنعة والمصنعة – الفرصة أمام مصر للاستفادة من تصدير منتجاتها الزراعية المصنعة. ويمكن أن يتم هذا التصنيع فى إطار جذب رأس المال الأجنبى والعربى لإقامة الشركات والمصانع الخاصة بها محلياً.

كما تزداد أهمية هذا التحول الاقتصادى المطلوب فى صادرات مصر الزراعية مع التنبؤ باستمرار انخفاض التوسع فى صادرات الدول المصدرة للمواد الأولية نتيجة انخفاض مرونة الطلب الداخلية عليها بالمقارنة بارتفاعها على صادرات السلع المصنعة.

* الاهتمام بضرورة إنعاش السو ق المحلى للطلب على النباتات الطبية والعطرية، والزهور ونباتات الزينة؛ لمعادلة نقص التصدير فى بعض المواسم؛ وبالتالى الحفاظ على الأسعار والمساحات المزروعة بها هذه المنتجات (٤٨).

* البحث عن حلول لميكنة العمليات الزراعية فى زراعة النباتات الطبية والعطرية خاصة فى الأراضى الجديدة وفى المساحات كبيرة، وضرورة إنشاء وحدات تصنيع للتغلب على مشاكل النقل، والتغلب أيضا على ارتفاع أسعار العمالة وندرتها بهذه الأراضى.

* اهتمام الجهات المسئولة ومصلحة الجمارك بإعادة تصنيف مجموعة النباتات الطبية والعطرية؛ لإمكانية حصر بعض الأصناف التى تمتاز فيها مصر بمزية نسبية فى التصدير مثل الريحان، ولكنها لم تظهر ضمن السلع المصدرة بشكل مستقل، وإنما تدرج ضمن بعض مجموعات السلع التجارية.

خاتمـــة:

يتضح من العرض السابق للدراسة أن مصر تملك العديد من المزايا والإمكانيات التى تجعلها دولة متفوقة فى إنتاج الزهور ونباتات والزينة، والنباتات الطبية والعطرية، ولها قدرة تصديرية تنافسية فى الأسواق العالمية. والواقع الجغرافى لمصر يوفر لها مزية تنافسية كبيرة لقربها من أسواق الدول المستهلكة؛ بما يحقق لها نجاحاً كبيراً لو أمكن استغلاله.

ولكن الواقع التصديرى لمصر لهذه المنتجات الزراعية غير التقليدية، يشير إلى عدم الاستفادة القصوى من هذه الإمكانيات، لضآلة نسبة صادراتها من هذه المجموعات بالنسبة إلى إجمالى صادراتها من الحاصلات البستانيـــة، كمـــا لا يتناسب الإنتاج والتصدير منها مع الموارد الزراعية المتاحة، والخبرات المتوفرة، وقد تم التعرف على بعض المشاكل الإنتاجية، والتسويقية، والتصديرية المهمة الخاصة بهذه المنتجات. ولكن على الرغم من تبنى الدولة لبعض الإجراءات والسياسات التى تهدف إلى تشجيع تصدير

هذه المنتجات الزراعية غير التقليدية، إلا أنها مازالت محدودة، فعلى الرغم من خفض معدل التعريفة الجمركية الخاصة بزهور القطف إلى ٤٠٪ لتشجيع استيراد مستلزمات إنتاجها إلا أنها مازالت مرتفعة، والأمر يحتاج إلى إعادة النظر فيها تيسيراً على المنتجين لتشجيع وزيادة الصادرات منها.

من ناحية أخرى يجب أن تتبنى الدولة فعلياً (وليس بالتصريحات) سياسة مشجعة لعملية التصدير لهذه المجموعات الزراعية التصديرية غير التقليدية، وضرورة التحرك السريع من جانب المسئولين فى الدولة لمواجهة مشكلة فرض رسوم مخاطر الحرب بعد أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية. ففى الوقت الذى تحركت فيه الحكومة الإسرائيلية ونجحت فى إلغاء هذه الرسوم الإضافية على صادراتها خلال الأسبوع الأول من تطبيقها- بالتفاوض المباشر مع شركات التأمين العالمية، لم تتحرك الحكومة المصرية للتفاوض إلا بعد أكثر من شهر ولم تتحدد بعد نتائج مفاوضتها.

وتوصى الدراسة بضرورة تبنى سياسة الإنتاج من أجل التصدير، وليس تصدير الفائض من هذه السلع التى من المستهدف أن يكون لها دور واضح فى معالجة العجز فى الميزان التجارى الزراعى، فى إطار استراتيجية للتصدير طويلة المدى وواضحة المعالم والأهداف.

الملاحـــق

١- الملحـــق الإحصـــائى

جدول رقم (١) : التوزيع النسبى لإجمالى قيمة الصادرات المصرية من السلع الزراعية
على أهم أسواقها العالمية خلال الفترة (١٩٩٠- ١٩٩٧)

(نسبة ٪)

الأسواق العالمية / السنوات	دول عربية	دول السوق الأوروبية	الولايات المتحدة الأمريكية	دول آسيا	دول أخرى	الإجمالى
١٩٩٠	٣٠,٤	٣١,٠	٣,٦	٦,٥	٢٨,٥	١٠٠,٠٠
١٩٩١	٣٢,١	٣٦,٨	٢,٥	٤,٦	٢٤,٠	١٠٠,٠٠
١٩٩٢	٥١,٨	٢٩,٢	٣,٠	٢,٧	١٢,٣	١٠٠,٠٠
١٩٩٣	٤٦,٠	٣٧,١	٢,٩	٣,٤	١٠,٦	١٠٠,٠٠
١٩٩٤	٤٧,٠	٢٨,٣	٣,٦	٤,٤	١٦,٧	١٠٠,٠٠
١٩٩٥	٣٧,٨	٤٥,٣	٢,٥	٥,٢	٩,٢	١٠٠,٠٠
١٩٩٦	٣٨,٤	٣٥,٧	٣,١	٣,٤	١٩,٤	١٠٠,٠٠
١٩٩٧	٣٧,٢	٣٠,٩	٢,٩	٤,١	٢٤,٩	١٠٠,٠٠

المصـــدر: جمعت وحسبت من: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – مركز تنمية الصادرات المصرية – بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٢):

تطور قيمة أهم الصادرات الزراعية التقليدية خلال الفترة (١٩٧٩- ١٩٩٧) (القيمة بالألف دولار)

السنة	القطن	البرتقال	البطاطس	البصل	الأرز	الجملة
١٩٧٩	٣٨١٨٢٤	٢٠٥٩١	٢٦٨٨٠	٤٧٢٠	٣١٥٤٠	٤٦٥٥٥٥
١٩٨٠	٤٢٣٤١٣	٣٨٩٤٠	٣٢٥٠١	١١٦٤٦	٣٥٢٢٣	٥٤١٧٢٣
١٩٨١	٤٥٧٠٩١	٤٧١٥٧	٢٥٦١٩	٦٧٧١	٤٢٦٠٩	٥٧٩٢٤٧
١٩٨٢	٤٠٨٧٢٤	٥٢٦٣٧	٤١١٠١	٥٢٨٧	١١٦١٧	٥١٩٣٦٦
١٩٨٣	٤٤١٢٣٩	٧٢٣٩٣	٣٠٦٣٢	١١٧١٥	٧٠٨١	٥٦٣٠٦٠
١٩٨٤	٤٨٥٩٤٩	٧٦٣٩٠	٣٦٧٨٧	٥٧٠٦	٢٢٥٢٢	٦٢٧٣٥٤
١٩٨٥	٤٢٧٢٤٧	٨٦٥٢١	٢٦٩٧٤	٧٦٦١	٥٤٠٠	٥٥٣٨٠٣
١٩٨٦	٤٤٠٧٦٢	٤٤١٦٤	٢١٩١٧	٦٥٥٤	١٦٠٢٢	٥٢٩٤٠١
١٩٨٧	٣٨٨٨٧٢	٦٩٩٨٠	٢٤٢٨٠	١١٨٥٧	٣٩٦٥٧	٥٣٤٦٤٦
١٩٨٨	٢٨٧٠٣٩	٤٩١٧٤	٣١٥٠٥	١٢٤٤٢	١٧٦٣٥	٣٩٧٧٩٥
١٩٨٩	٢٧٤٥٠٢	٧١٣٧٩	٢٦٨٨٤	٩٦٩٢	٨٢٩١	٣٩٠٧٤٨
١٩٩٠	١٨٦٠٩٢	٤٩٠٨٨	٢٢٤٢٦	١٢٨٥٠	١٨١٨١	٢٨٨٦٣٧
١٩٩١	٦٠٦٨٧	٤٤٤٦٢	٤٧٨١٧	١١٥١٤	٣٨٧١٠	٢٠٣١٩٠
١٩٩٢	٥٢٥٤٦	٣٢٤٧٦	٤٢٦٤٩	١١٦٣٢	٥٧٣١٣	١٩٦٦١٦
١٩٩٣	٤٣٥٨٦	١٦٦٥٧	٣٢١٨٤	٢٠٦٠٣	٤٠٠٥١	١٥٣٠٨١
١٩٩٤	٢٣٢٩٠٠	٨١٩٧	٢٦٥١٦	٢٠٤٠٧	٧٨٥٨٨	٣٦٦٦٠٨
١٩٩٥	١٥٢٢١٦	١٢٩٨٦	١٠٢١١٦	١٧٢٢٤	٥٦٧٤١	٣٤١٢٨٣
١٩٩٦	٩١٨٣٠	١٧٣٢٨	٧٩٩٠٩	١٠٨٩٧	١١٧٧٢٣	٣١٧٦٨٧
١٩٩٧	١١٠٢٢٣	١٤٠٨٨	٤١٢٤٩	١٢٨١٢	٧١٣٦٣	٢٤٩٧٣٥

المصدر:البيانات جمعت وحسبت من :F.A.O, Trade Yearbook, Different Volumes .

جدول رقم (٣) :

تطور كمية وقيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية موضع الدراسة خلال الفترة (١٩٧٩- ١٩٩٧).

	تطور كمية وقيمة الصادرات من الزهور ونباتات الزينة		تطور كمية وقيمة الصادرات من النباتات الطبية والعطرية	
	القيمة (الف جنيه)	الكمية (طن)	القيمة (الف جنيه)	الكمية (طن)
١٩٧٩	٨٧٩	٣٦٧	٥٨٠٤	٤٧٤٥
١٩٨٠	٤٣	٢٢	٤٥٨٨	٣٥٢٢
١٩٨١	١٢٩٩	٧١١	٤٣٦١	٤٤٨٣
١٩٨٢	٢٢٣١	٩٦١	٥٦٠٥	٥٠٩٦
١٩٨٣	٢١٢٣	٧٩٢	٦٨٤٩	٥٧٠٨
١٩٨٤	١٤٨٢	٥٩٤	٧١٤٢	٧٠٦٢
١٩٨٥	١١٠٥	٥٢٨	٦٢١٣	٦٨٦٤
١٩٨٦	٧٢٤	٢٧٧	٩٧١١	٦٩١٣
١٩٨٧	١١٣٣	٤٠٢	٣٠٢٠٨	٧٤٣٦
١٩٨٨	١٥٢٨	٥٨٨	٣٨٣١٣	٧٦٩٧
١٩٨٩	٧٦٣	١٧٥	١٩٦٥٧	٧٩٥٨
١٩٩٠	٢١٦٠	٢٣١	٢٨١٦٤	٧٩٢٥
١٩٩١	٣٧٨٠	١٢١١	٤٠٣٦٧	٩٤٦٩
١٩٩٢	٤٤٢٢	١٤٩٨	٩٤٧١٢	٢٦٦٢٢
١٩٩٣	٤٧٤٤	١٦٤٢	٩٨٥٣٧	٣٥١٩٨
١٩٩٤	٥٠٦٥	١٧٨٥	٩٨٨١٨	٤٣٧٧٤
١٩٩٥	٧٠٣١	٢٣١٦	١٠١٩٩٦	٤٦٠٤٦
١٩٩٦	١١٧١٢	٥٨٩٣	١٠٤٣١٢	٤٧٢٥٠
١٩٩٧	٤٢٣٧	٣٢٠١	٧٧٤٧٢	٤٨٠٢١

المصدر: البيانات جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٤) :

أهم الدول المنافسة لمصر في تصدير الزهور ونباتات الزينة عام ١٩٩٩ (القيمة بالألف دولار أمريكي)

الدول	إجمالي الصادرات العالمية	صادرات الدولة والعالم من الزهور ونباتات الزينة	إجمالي صادرات الدولة ٪ من إجمالي صادرات العالم	صادرات الدولة من الزهور ونباتات الزينة ٪ من صادرات العالم لنفس السلعة
العـــالم	٥٤٦٤٧٥٥٠٠٠	٧٩١٤,٦٣	—	—
هـولـنـدا	٢٠٠٢٨٦٠٠٠	٤٠٧٨,١	٣,٦٦	٥١,٥٣
كـولومـبـيـا	١١٥٧٦٠٠٠	٥٥٠,١	٠,٢١	٦,٩٥
إيـطـالـيـا	٢٢٨٠٠٠٠٠٠	٢٩٥,٩	٤,٢	٣,٧
الـدانمـارك	٤٨١٥٢٠٠٠	٢٨٧,٥	,٠٨٨	٣,٦
بلجـيكا	١٧٦١٩٨٠٠٠	٣٧٣,٨	٨٧,٩٧	٦,٥
الإكـوادور	٤٤٥١٠٠٠	٢١١,٣	٠,٠٨	٢,٧
إسـرائيل	٣٥٧٩٤٠٠٠	١٦٧,٠	٠,٤٧	٢,١
كـينيا	١٨٠٠٠٠٠	١٥٦,٥	٠,٠٣	١,٩٧
إسـبـانيا	١٠٩٩٦٤٠٠٠	١٣٨,٦	٢,٠	١,٧٥
زيمبـابوي	٢٠٠٠٠٠٠	٦٠,١	٠,٠٤	٠,٧٦
مـصـر	٣٥٥٩٠٠٠	٥,٥٠	٠,٠٦٥	٠,٠٦٩

المصـدر: جمعت وحسبت من : ١- بيانات إجمالي الصادرات العالمية (العمود الأول) جمعت من :

UNCTAD Handbook of Statistics, United Nations, New Yrok, 2000

٢- بيانات صادرات العالم من الزهور ونباتات الزينة وأهم الدول المصدرة عمود (٢) جمعت من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - مركز تنمية الصادرات المصرية، بيانات غير منشورة. ٣- بيانات عمود (٣)، (٤) حسبت بواسطة الباحثة.

جدول رقم (٥) : تطور إنتاج ومساحة أهم أنواع الزهور ونباتات الزينة فى مصر خلال الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٠)

المساحة : بالفدان الإنتاج بالطن الإنتاجية : بالطن

السنة / الصنف	١٩٩٨			١٩٩٩			٢٠٠٠		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
جلاديولس	١٦٤	٣,٥	٥٧١	١٥٨	٤,٣	٦٨٩	١٨٨	٤,٤	٨١٨
ورد بلدي	٢٣٨	٢,٢	٥١٥	٢٢٣	١,٨	٣٩٧	٢١٩	٢,٢	٤٩٢
عصفور الجنة	٤٠	٤,٨	١٩٢	٤٠	٥,٣	٢١٣	٣٩	٤,٨	١٩٠
قرنفل	--	--	--	--	--	--	٢٣	٦	١٣٨
جبيوفيلا	٣٧	٨	٢٩٦	٣٩	٨	٣١٢	٢٩	٨	٢٣٢
داليا	٤٢	٥,٤	٢٢٩	٥٥	٥,٦	٣٠٦	٥٦	٥١,٤	٢٨٧٧
نباتات الزينة	١٥٢	١,٢	١٨٢	١٦٤	١,٥	٢٤٤	١٧٥	١,٥	٢٦٢

ملحوظة : (-) بيانات غير موفورة .

المصدر : بيانات وزارة الزراعة - نشرة الاقتصاد الزراعي - أعداد مختلفة .

جدول رقم (٦) :

التقييم الاقتصادى لمتوسط تكاليف

إنتاج الفدان لمحصول الداليا والجلاديوليس عام ١٩٩٩ .

(القيمة بالجنيه)

بنود التكاليف	القيمة الاقتصادية لتكاليف إنتاج فدان الداليا	القيمة الاقتصادية لتكاليف إنتاج فدان الجلاديوليس
أجور عمال	١٣٤	٤٨٩,١
ثمن تقاوى	٤٠٠	١٧٥٠٠
سماد بلدى	٢٠٠	٣٢
سماد كيماوى	٢٤٢	٣٣٠
المبيدات	٣٠٠	٤٠٠
الرش الوقائى	١٠٠٠	٢٠٠٠
تكاليف متغيرة	٢٢٧٦	٢٠٧٤١,١
الإيجار	١٢٢٦,٩	١٢٢٦,٩
تكاليف كلية	٣٥٠٢,٩	٢١٩٦٨

المصدر: نظراً لعدم وفرة بيانات وإحصاءات عن تكاليف إنتاج الزهور ونباتات الزينة؛ فقد تم الاستعانة بالبيانات المتاحة فى استمارات استبيان خاصة بمزارعى ومصدرى زهور القطف الخاصة بدراسة : سمر محمد محمد بغدادى ، "دراسة للإمكانيات التنافسية للصادرات المصرية من زهور القطف" رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة عين شمس عام ٢٠٠١ .

جدول رقم (٧) :

معاملات التحويل المستخدمة فى تقدير القيمة الاقتصادية لتكاليف إنتاج فدان من الداليا والجلاديوليس

عناصر التكلفة والإيراد	قيمة معاملات التحويل
التقاوى والشتلات	١
الأسمدة	
نتروجين	١,٠٢
فوسفات	١,٠٤
بوتاس	١,٠٢
مبيدات	١
الجرارات	١,٠٥
الرشاشات	١,٢٦
العمالة	٠,٦٧
الإجارة (الأرض)	قيمة صافى عائد فدان محصول قصب السكر
الإيرادات	١,١٤٧

المصدر: ملحوظة: الاجارة الاقتصادية (نفقة الفرصة البديلة لاستخدام الأرض) يستخدم قيمة صافى عائد فدان محصول قصب السكر لأنه يمكث فى الأرض سنة، وهى نفس المدة التى يمكثها كل من نبات الداليا والجلاديوليس.

المصدر: أخذت من :

FAO, "Policy Analysis Study: Egypt a Comparative Advantage and Competitive of Magior Crop", Regional Office For Near East, Cairo, May 2001.

جدول رقم (٨) :

القيمة الاقتصادية لعناصر التكلفة والإيرادات لتقدير

معامل تكلفة الموارد المحلية لإنتاج الداليا والجلاديوليس (القيمة بالجنيه)

المحصول	الإيرادات	المستلزمات	العناصر المحلية		صافى الربح
			عنصر العمل	الأرض	
الداليا	٦٨٨٢	٢١٤٢	١٣٤	١٢٢٦,٩	٣٣٧٩,١
الجلاديوليس	٢٩٧٣٠,٢٢	٢٠٢٦٢	٤٨٩,١	١٢٢٦,٩	٧٧٥٢,٢٤

معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) = التكلفة الاجتماعية لاستخدام الموارد المحلية / إجمالى الإيرادات بالأسعار الاجتماعية – المستلزمات القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

المصدر: حسبت من بيانات الجداول رقم (٦) . (٧) بالملحق الإحصائى.

جدول رقم (٩) :

صادرات مصر والعالم من النباتات الطبية والعطرية عام ١٩٩٩ (القيمة بالمليون دولار).

الدولة	إجمالى الصادرات العالمية	صادرات الدولة والعالم من النباتات الطبية والعطرية	إجمالى صادرات الدولة ٪ من إجمالى صادرات العالم	صادرات الدولة من النباتات الطبية والعطرية ٪ من صادرات العالم لنفس السلعة
العالم	٥٤٦٤٧٥٥	٧٥٠٠	--	--
مصر	٣٥٥٩	١٥,٠٣	٠,٠٦٥	٠,٢٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من :

١- بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق الإحصائى.

٢- بيانات الصادرات العالمية للنباتات الطبية والعطرية أخذت من: United Nations Statistics Division , FAS Global Agricultural Trade System Using Data From the UN Statistical Office.

جدول رقم (١٠) : تطور مساحة وإنتاج أهم محاصيل النباتات الطبية والعطرية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٨– ٢٠٠٠)

المساحة : بالفدان الإنتاج بالطن الإنتاجية : بالطن

السنة / الصنف	١٩٩٨			١٩٩٩			٢٠٠٠		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الياسمين الزهر	٠,٣٤٣	٢,٩	٠,٩٨٥	٠,٢٢٤	٢,٩٢	٠,٦٥٥	٠,٢	٣,٠٢	٠,٦٥
العتر	٤,٣٤	٩,٥	٤١,٢	٢,٨	١٠,٤	٢٨,٨	١,٩	١١,١٧	٢١,٤٩
شيح البابونج	١١,٠١	٠,٨٣	٩,١٤	٧,٣	٠,٨٥	٦,٢	٧,١	٠,٨٤	٦,٠
الكركديه	٣,٧٦	٠,٥٢	١,٩٦	٤,٣٤	٠,٥١	٢,٢٣	٠,٠٠٥	٠,٠٦	٠,٠٠٣
البردقوش	٣,٦١	١,٨٨	٦,٧٩	٥,٩	١,٩٦	١٠,٢٢	٣,١٨	٢,١٤	٦,٨
النعناع	١,٧٣	٣,١	٥,٣	١,٦٩	١,٩	٣,٢٥	٠,٩٩	٢,٨	٢,٧٥

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة .

٢- ملحـــق الرســـومات البيانيـــة

شكل بياني رقم (١)

تطور قيمة الصادرات من الأرز خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧ وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠

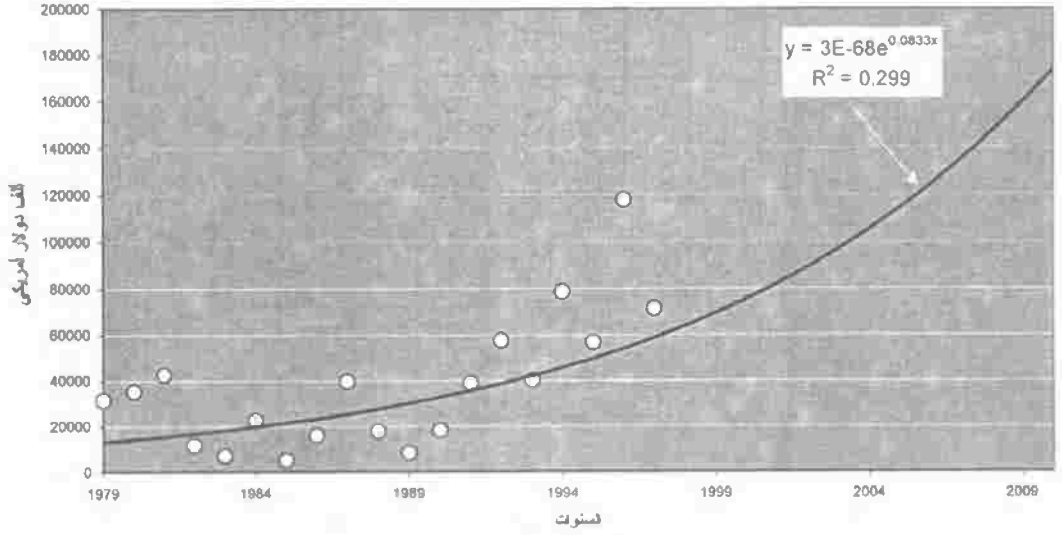

المصدر : بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٢)

تطور قيمة الصادرات من القطن خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧ وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠

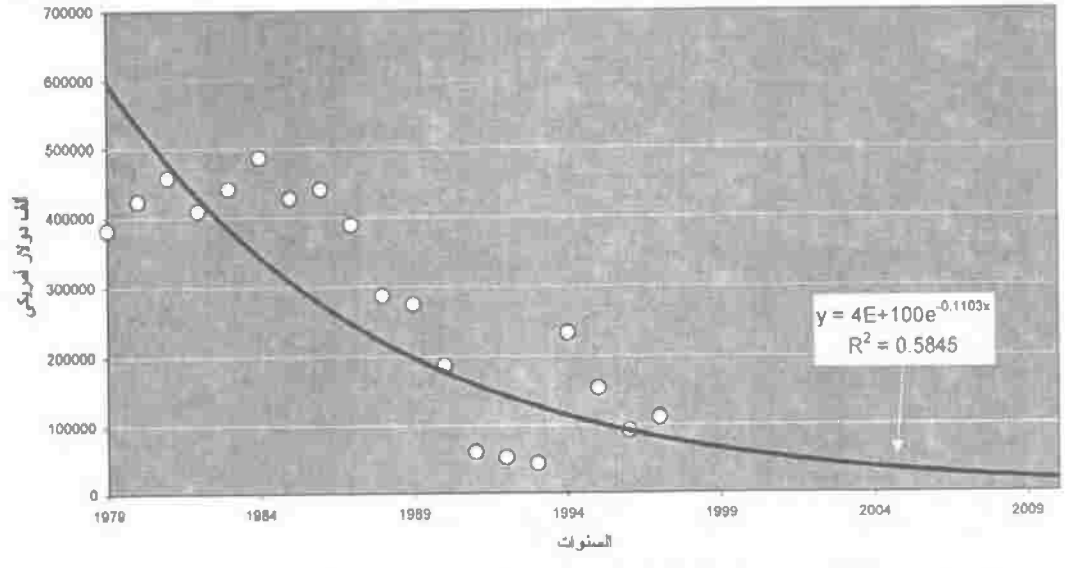

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٣)

تطور قيمة صادرات البصل خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧ وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠

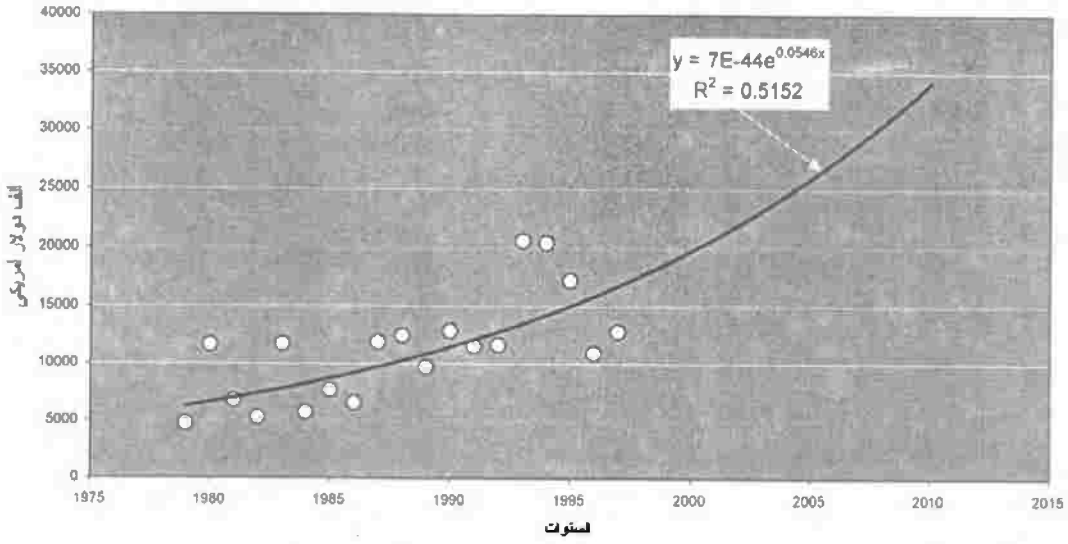

المصدر : بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٤)

تطور قيمة صادرات البرتقال خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧ وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠

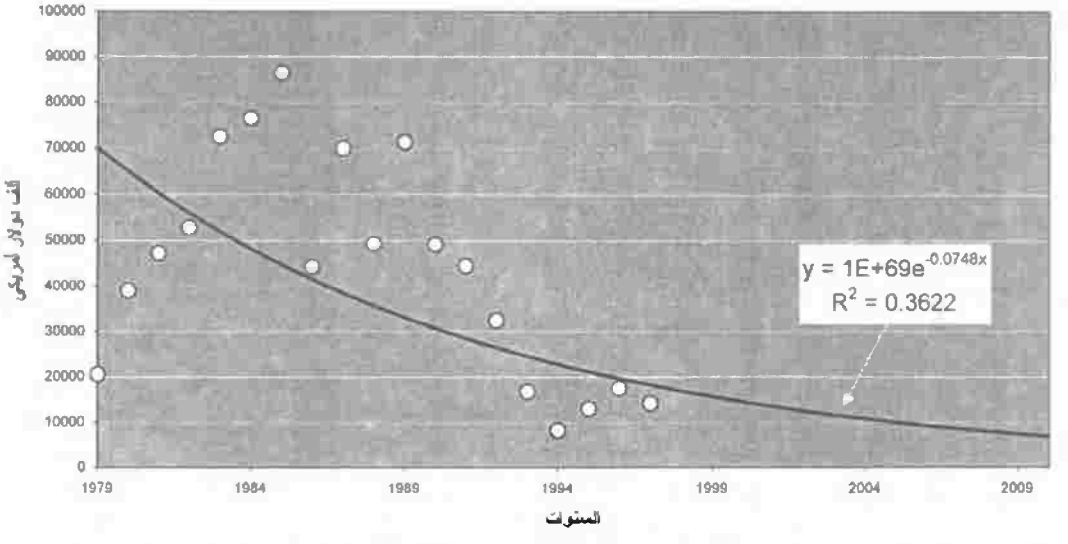

المصدر : بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٥)

تطور قيمة صادرات البطاطس خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧ وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠

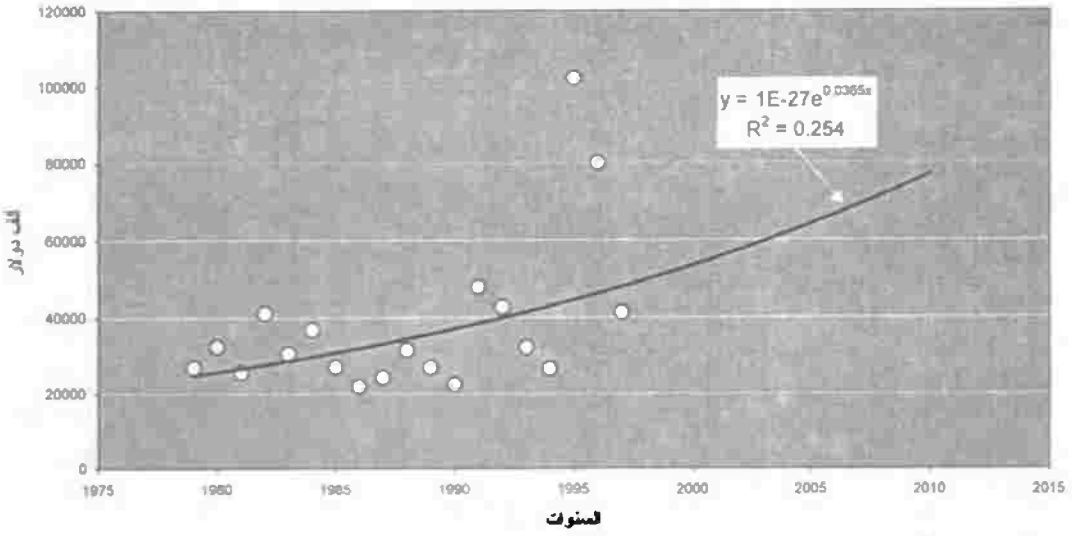

المصدر : بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٥) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٦)

تطور كمية الصادرات من النباتات الطبية والعطرية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٧) وتوقعاتها حتى سنة ٢٠١٠

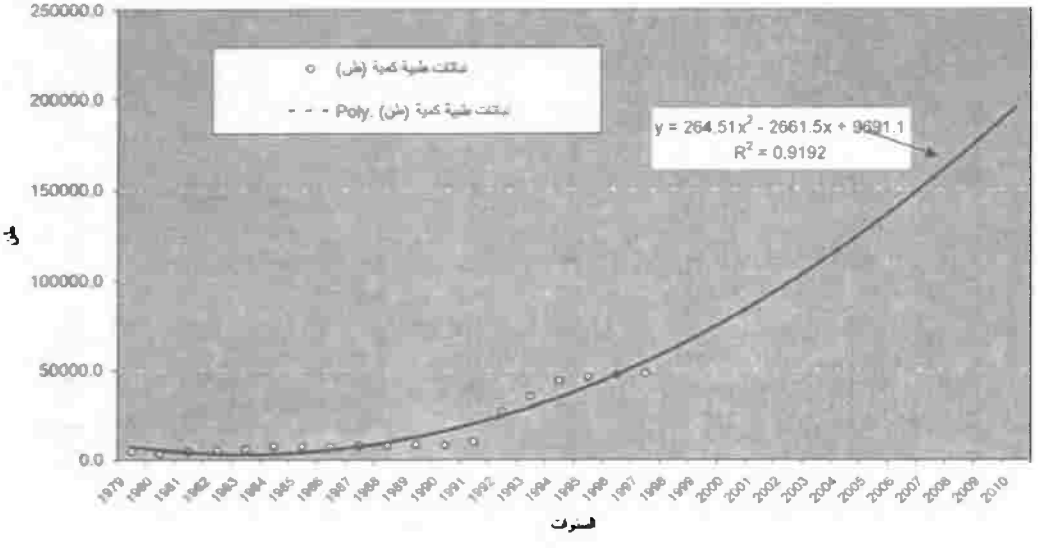

المصدر: بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٦) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٧)

تطور قيمة الصادرات من النباتات الطبية والعطرية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٧) وتوقعاتها حتى سنة ٢٠١٠

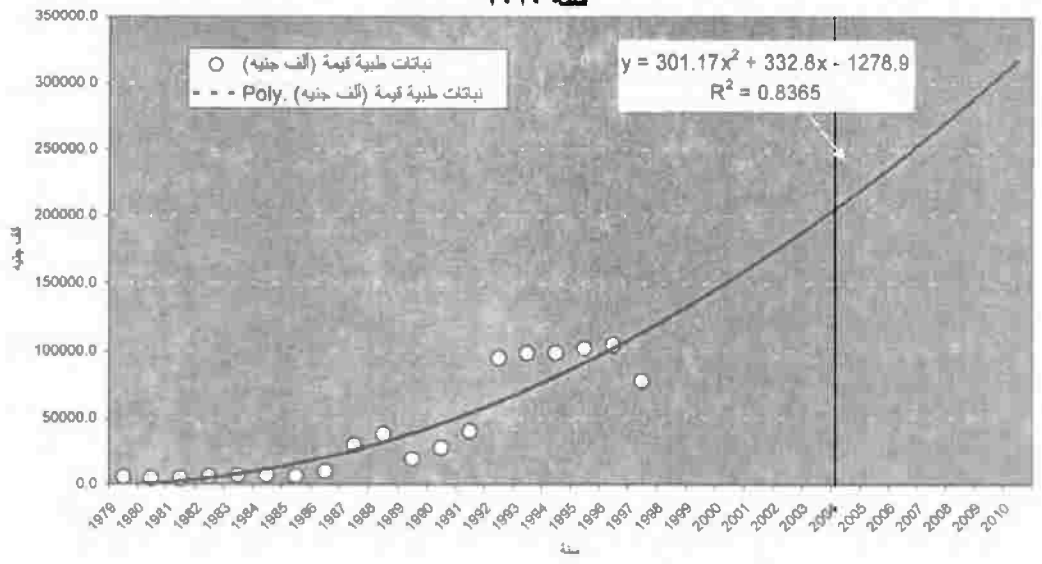

المصدر : بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٧) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٨)

تطور كمية الصادرات من الزهور ونباتات الزينة خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٧) وتوقعاتها حتى سنة ٢٠١٠

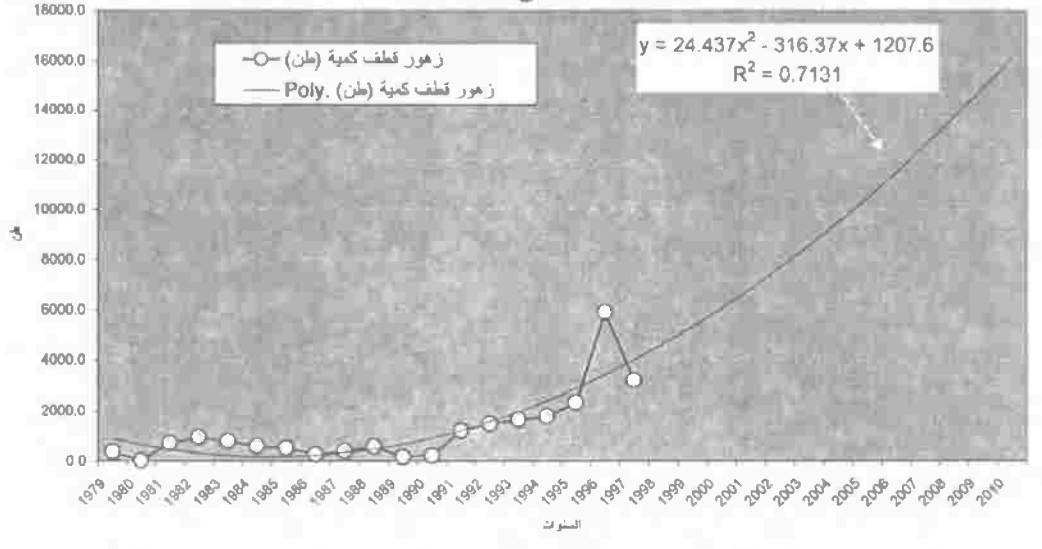

المصدر: بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٨) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (٩)

تطور قيمة الصادرات من الزهور ونباتات الزينة خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٧) وتوقعاتها حتى سنة ٢٠١٠

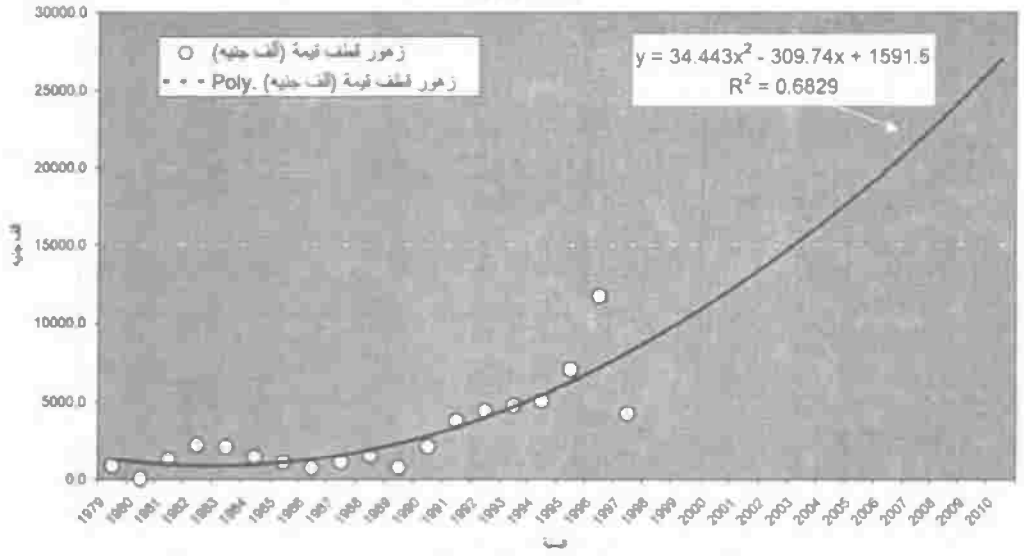

المصدر : بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (٩) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (١٠)

تطور إجمالى قيمة الصادرات من أهم السلع الزراعية التقليدية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٧) وتوقعاتها حتى سنة ٢٠١٠

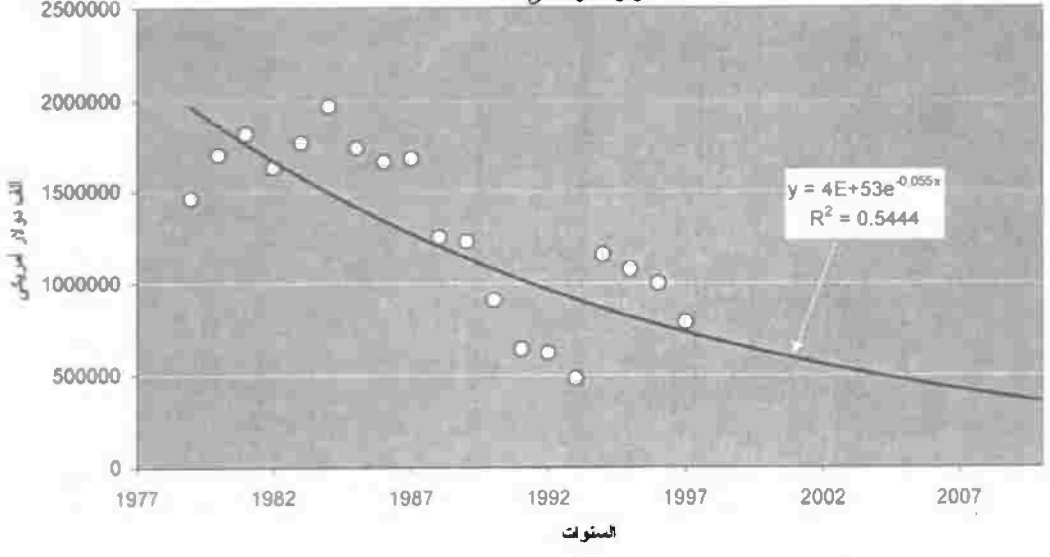

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي ومعادلة رقم (١٠) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (١١)

تطور إجمالى قيمة الصادرات من السلع الزراعية غير التقليدية موضع الدراسة خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٧) وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٠

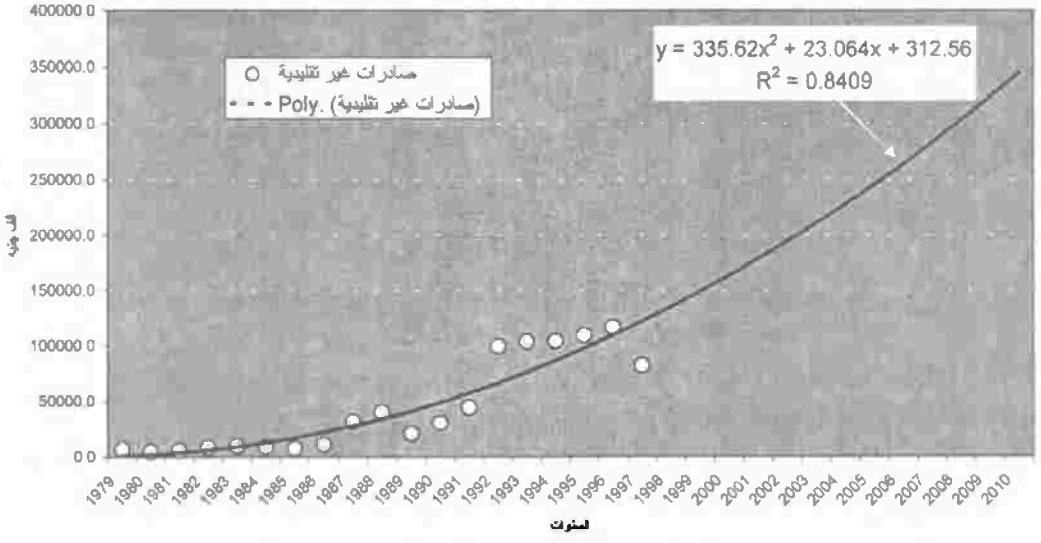

المصدر: بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائى ومعادلة رقم (١١) بالجدول رقم (٤) بالبحث

شكل بياني رقم (١٢)

الأثر التعويضى للصادرات الزراعية غير التقليدية موضع الدراسة

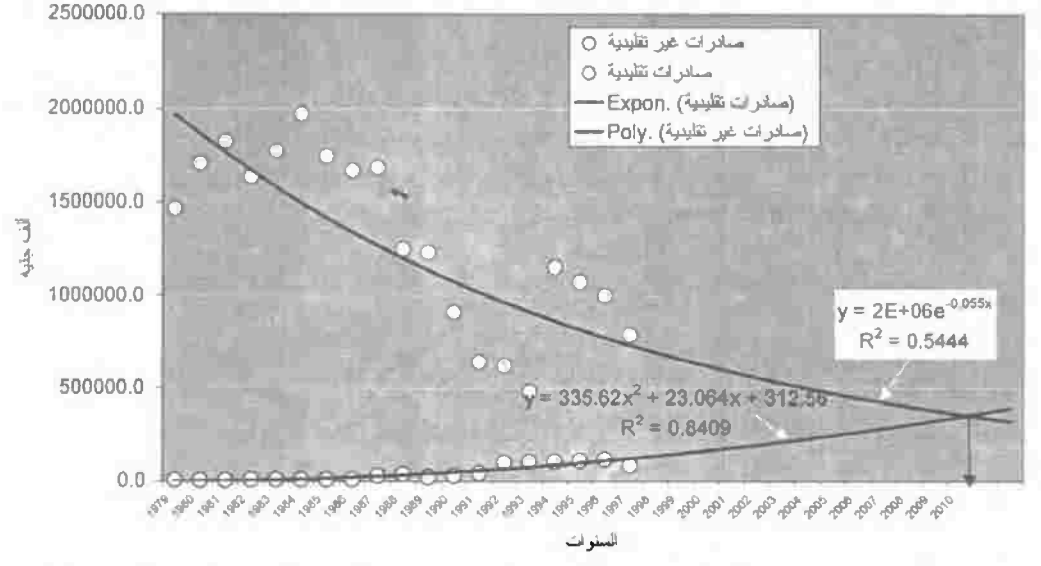

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢) ، (٣) بالملحق الإحصائى والمعادلات رقم (١٠) ، (١١) بالجدول رقم (٤) بالبحث

الهوامـــش:

١ – معهد التخطيط القومى "الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة "**سلسلة قضايا التخطيط والتنمية** ، رقم (١٢) ، فبراير ١٩٩٨ ، ص ١٤٢ .

٢ – حسبت من بيانات F . A. O. **Trade Year Book**, Vol. No. 52. 1998.

٣– لمزيد من التفصيل انظر:

a - H. Myint, "The Classical Theory of International Trade and UnDerdeveloped Countries" in Penguim, Modern Economics. Readings, **Economic Policy For Development**, I. Livingstone, 1971, pp. 85 - 90.

b - H. Kita Mura, "Capital Accumulation and International Trade" in Penguin, **Modern Economic Readings.. op. Cit**. P. 114.

4 - W. Bear, "The Economics of Prebisch and The Economic Commission For Latin America, UN. ECLA" in Penguin, Modern Economic Readings... op. Cit. pp. 178 - 179.

5 - Diana Hunt, **Economic Theories of Development: an Analysis of Competing Paradigms, Harvester Wheat Sheaf**, New York, London , 1989. pp. 130-133.

6 - F.A.O., "**Expert Consultation On The Impact of a Changing International Trade Environment On Agriculture Trade in The Near East Region**" Report No, 807, June 1995, p. 2

٧– جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، "سياسات التجارة الخارجية الزراعية العربية فى ظل المتغيرات الاقتصادية والإقليمية: نظرة مستقبلية "**ندوة كفاءة التجارة العربية**، القاهرة ٢٥ – ٢٩ يونية ١٩٩٥ ، ص ١٥ .

٨ – Economic and Social Commission For Western Asia, ESCWA, "**Challenges and Opportunities of The New International Trade Agreements (Uruguay Round) for ESCWA Member Countries In Selected sectors: Agriculture Under GATT and TWO, with Special Reference to Egypt,** United Nations, New York, 1998 . P. 7.

9 - **Ibid** - pp. 7 - 8.

١٠– -د/أشرف كمال عباس ، "تنافسية أهم الصادرات الزراعية المصرية "خلال الفترتين (١٩٩١ – ١٩٩٤) ، (١٩٨٥ – ١٩٩٨) ، **ندوة مستقبل الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الإقليمية**، "وزارة الزراعة ، مركز البحوث الزراعية ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، ٦ مايو عام ٢٠٠٠ ، ص ٧٤ – ٧٥.

11- FAO, "Expert Consultation On The Impact of a Changing..." **op. Cit. p**. 2.

a - DR. Lacovos Arisidou, "**The Impact of The Uruguay Round On Agricultural Development Policies In The Near east Region**, F.A.O.

and Ministry of Agriculture Land Reclamation, Cairo- Egypt . 1995. pp. 5 - 13.

b -Alan Matthews, **"Agricultural Trade Policy in a Changing Trade Environment: Issues of Important For The Near East Region"**, Nicosia - Cyprus. 5 - 8 December. 1994, pp. 9 - 11.

١٣- د/ منير فوده سبع، د/ عصمت شلبى، . مستقبل صادرات البطاطس المصرية فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية. ،ندوة، **مستقبل الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الإقليمية**، وزارة الزراعة- مركز البحوث الزراعية- معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، ٦ مايو عام ٢٠٠٠، ص ١١٦ .

١٤- د/محمود منصور "التحديات التى تواجهها الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية "، **ندوة مستقبل الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الإقليمية** "، وزارة الزراعة - مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مايو ٢٠٠٠، ص ٢٢ ، ص ٢٦ ، ص ٣٣ .

١٥- يرى رجال الأعمال ضرورة السير قدماً فى اتجاه التمييز والفصل بين المنتجات الغذائية المحورة وراثياً وتلك غير المحورة؛ تلبية لرغبة المستهلك واستعداده لدفع فرق أسعار النوعية .وخير مثال على ذلك ، شركة Novartis العملاقة فى سويسرا التى تسوق للمزارعين بذور منتجات معاملة بمواد تحوير وراثى ، والتى يتبعها فرع يتخصص فى غذاء الأطفال وهى شركة Gerber Baby Food، وهذا الفرع أعلن عدم قبوله أية منتجات محورة وراثياً للاستعمال فى أغذية الأطفال وتبعها فى ذلك شركة Heinz وهى إحدى الشركات الكبيرة التى تسوق أغذية الأطفال .أنظر :د/محمود منصور ، **المرجع السابق** مباشرة ص ٢٧ .

١٦- **المرجع السابق مباشرة** ، .ص ٢٦ .

١٧- الشرقاوى محمد حنفى، "تنمية الصادرات الزراعية إلى الأسواق الخارجية المختلفة "، المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين - **تنمية الصادرات الزراعية المصرية** - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، ٨-٩ مارس ١٩٩٧ ، القاهرة ، ص ١٠٣ .

١٨- -د/سعد نصار ، "التجارة الزراعية الخارجية المصرية العربية ونظرة حول آفاق تنميتها "، **الندوة القومية حول تنمية التبادل التجارى الزراعى بين الأقطار العربية** ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية - المنامة - البحرين ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ٣٥٠ .

١٩- د/عبد القادر ، د/بركات الفرا ، "التجارة بين مصر والدول العربية فى مجال السلع الزراعية **مذكرة خارجية رقم (١٥١٣)** معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٩٠ - ص - ١٥٩ .

٢٠- DR. Kelly Harrison & DR. Ali Saied, **"Crop Candidate Study Market Window Analysis** " An ATUT Technical Report, US/AID Project No. 263-0240 July 1996. P. 13.

٢١- د/ نبيل توفيق حبشى ، "**التجارة الخارجية الزراعية مع دول السوق الأوروبية المشتركة** "، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، يوليه ١٩٩٣ ، ص ٨٥ .

٢٢- عبد الوهاب هيكل ، "الأسواق الأمريكية والصادرات المصرية ، المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين- "**تنمية الصادرات الزراعية المصرية** "، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ٨ - ٩ مارس ١٩٩٧ ، القاهرة ص ٩٨ .

٢٣- د /محمود منصور "التحديات التى تواجهها الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء الاتفاقيات ". مرجع سابق - ص ١١ - ١٢ .

٢٤- -وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - مركز تنمية الصادرات المصرية ، **دراسة عن "موقف صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية والتوابل** 1995 "، ص ١ .

٢٥- Kees Janson, Micheal Reid, **Opportunities For Cut flower Exports from Egypt Economic Assessment ATUT Cut Flower Project**, February , 1999.

٢٦- -حسبت من بيانات وزارة الزراعة ، **نشرة الاقتصاد الزراعى ، ونشرات الدخل الزراعى** ، أعداد مختلفة، ومن بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بيانات التجارة الخارجية .

٢٧- -لمزيد من التفصيل حول نماذج التوقع الإحصائى المستخدمة فى التحليل انظر :

a - Abraham, B, & Ledolter, J. Statistical Methods For Forecasting: New York : Wiley, 1993.

b - Anderson, O. D. Time Series Analysis and Forecasting, London : Butter worths, 1976.

c - Younger, M.S.A, First Course in Linear Regression (2ed) . Boston: Ducbury Press, 1985.

28- Greenaway, D. and C. Milner, **Trade and Industrial Policy In developing Countries**, Macmillan Press, London, 1993, pp . 181 - 187.

٢٩- نبيل إمام ، "تصدير زهور القطف بين الواقع والطموحات "**نشرة التجارة الخارجية ، قطاع التجارة الخارجية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية** ، العدد الثانى ، نوفمبر ١٩٩٨ ، ص ٢٥ - ٢٩ .

٣٠- د / إمام الجمسى ، "**مصفوفة تحليل السياسات الزراعية** "، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مركز بحوث الاقتصاد الزراعى ، ١٩٩٨ .

٣١- DR. Ali A. EL-Saied & DR. Yousef A. Hossnie, "**Export opportunities of Cut Flowers and Herbs to The Major Markets in Europe**", Agricultural Technology Utilization & Transfer Projects (ATUT) Ministry of Agriculture and Land Recalamation-Cairo, March, 1998. Part 1-A.

٣٢- تمثل مشكلة الشحن مشكلة كبيرة فى مصر ، ويتدارس تلك المشكلة مع شركات الشحن أصرت هذه الشركات على أن عدم توفير كميات معقولة من تلك المحاصيل لا يمكنهم من إنشاء خطوط منتظمة بين أسواق التصدير ومصر، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار الشحن ، وصعوبة توفير الفراغات المطلوبة من جهة أخرى يصر المنتجون والمصدرون على أن ارتفاع تكاليف الشحن هو الذى لا يمكنهم من توفير الكميات المطلوبة لإنشاء الخطوط المنتظمة، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن بعض الدول المنافسة- خصوصا إسرائيل - تمكنت من خفض تكلفة الشحن لتصل إلى نصف قيمتها فقط مقارنة بنظيرتها فى مصر مما يعطيها مزية تنافسية كبيرة.

٣٣- نبيل إمام ، "تصدير زهور القطف بين الواقع والطموحات" ، نشرة التجارة الخارجية ، قطاع التجارة الخارجية **مرجع سابق** ، ص ٣٩.

٣٤- بدر صالح ، "النباتات الطبية والعطرية "**نشرة التجارة الخارجية ، قطاع التجارة الخارجية**، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ٢٤ ، ص ٣٠ .

٣٥- -حسبت من بيانات جدول رقم (٩) بالملحق الإحصائى.

٣٦- -حسبت من بيانات جدول رقم (٥) ، ورقم (٦) بالبحث.

٣٧- -حسبت من

International Trade Center . UNCTAD/WTO. "**Global Spice Markets Imports 1994 - 1998** ". September 2000.

٣٨- -معلومات من مقابلة شخصية مع أحد كبار المصدرين المصريين للنباتات الطبية والعطرية .

٣٩- -بدر صالح ، "النباتات الطبية والعطرية" ، نشرة التجارة الخارجية .. **مرجع سابق** . ص ٢٥-٣٠.

٤٠- **نشرة الاقتصاد الزراعى** - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - قطاع الشئون الاقتصادية ، الجزء الأول ، عام ٢٠٠٠ .

٤١-د/ محمود منصور ، د/إمام الجمسى ، "**دراسة أثر سياسات التحرر الاقتصادى على التركيب المحصولى فى الأراضى القديمة وفى الأراضى الجديدة**" . الجزء الأول . والجزء الثانى ، ١٩٩٩ ، ص ٢١٦ ، ص ٢٢٢ .

٤٢- د/ عمر محمد أحمد شريف ، "التحليل الاقتصادى والإحصائى لإنتاج وتصدير الزروع الطبية والعطرية بجمهورية مصر العربية ، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى** ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد السادس ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٥٩٢ .

٤٣- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - مركز تنمية الصادرات المصرية ، "دراسة عن موقف صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية والتوابل .. "**مرجع سابق** ، ص ١ - ٥.

٤٤- كـامل يونس "مشاكل تصدير النباتات الطبية والعطرية المصرية "**المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين - تنمية الصادرات الزراعية المصرية** ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ٨ - ٩ مارس ١٩٩٧ ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

٤٥- -مقابلة شخصية مع أحد كبار المصدرين المصريين للنباتات الطبية والعطرية .

46- DR. Ali. A. El -Saied & DR. Yousef A. Hossnei, "Export Opportunities of.." **op. Cit**. P. Introduction.

٤٧- مقابلة شخصية مع أحد كبار المصدرين المصريين للنباتات الطبية والعطرية.

٤٨- فى الولايات المتحدة الأمريكية وجدوا منذ حوالى ٥ سنوات أن استهلاك التوابل فى السوق المحلى محدود ، فقاموا بحملة دعائية لتشجيع استهلاكها محلياً بلغت تكلفتها حوالى ٥٠٠ ألف دولار حققت عائداً قدر بحوالى ٢٥٠ مليون دولار.

التعقيبات

تعقيب أ.د. على نجم على بحث أ.د. نجوى سمك

«كفاءة البنوك المصرية فى مواجهة المنافسة العالمية»

شكراً جزيلاً للدكتورة نجوى على هذا العرض للبحث الممتاز الذى أعدته فى موضوع صعب بالفعل. وقد كنت أتمنى لو أنها لجأت إلى أسلوب الزيارات الميدانية إلى البنوك؛ حتى تعرف بشكل عملى مدى قدرتها على المنافسة. بجانب ذلك لدى ملاحظتان على الدراسة: **الملاحظة الأولى**: خاصة باللغة التى صيغ بها البحث، والتى تشير الى وجود اتجاه متنام للتخلى عن اللغة العربية. أما **الملاحظة الثانية**: فتتعلق بالجداول التى وضعت فى نهاية البحث وكان ينبغى أن نضعها فى سياق البحث حتى يستطيع القارىء أن يعرف دلالتها بشكل مباشر. هذا على مستوى الشكل، أما على مستوى الموضوع أود الإشارة الى عدة نقاط: **أولها**: أن البحث ذكر أن الانفتاح تم فى بداية التسعينيات رغم أننا نعلم أن ذلك تم فى منتصف السبعينات. **وثانيها**: أن الورقة تقول فى أكثر من موضع «القطاع المصرفى»، رغم أن ذلك غير جائز علمياً؛ لأن التسمية الصحيحة هى «الجهاز المصرفى». أيضا الورقة أشارت كثيراً إلى G3 رغم أنها لم تأخذ هذا الوضع حتى الآن وكان ينبغى أن يتم التنويه إلى ذلك ولو فى الهامش. وفى جزئية أخرى تقول الورقة: إنه لم يعد المصدر الرئيس لأرباح البنوك يتحقق من عملية الاقراض المصرفى للمشروعات. وكنت أود أن تتضمن الورقة جدولاً لأداء البنوك فى هذا المجال، وأظن أن ذلك ليس صعباً، خاصة مع توافر بيانات دورية حول تلك الجزئية.

بخصوص ما ذكر فى البحث عن العولمة المالية، أود الإشارة إلى أن مفهوم العولمة لم يستخدم إلا حديثاً. وبالتالى لا أستطيع القول إن العولمة المالية هى التى أدت إلى الأزمة المصرفية فى شيلى عام ١٩٨١. أيضاً تقول **الدراسة**: إن «تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أدى إلى عبء أكبر على السياسة النقدية. وتمت مواجهته بطفرة من تدفقات الأموال». وهذا غير صحيح؛ فهذه التدفقات تمت لموازنة النقد المحلى بالنقد الأجنبى، وذلك بإصدار أذون خزانة أملاً فى امتصاص فائض السيولة، ولمواجهة عجز

الموازنة العامة للدولة بأموال حقيقية للدولة، وبسعر فائدة حقيقية. خلافاً لما كان يحدث فى السابق.

لاحظت أن الدراسات استخدمت مصطلح «الضريبة العامة للمنتجات» فهل المقصود ضريبة المبيعات؟ كذلك استخدمت مصطلح البنوك الشاملة، وهذا مصطلح يجرى استخدامه فى غير موضعه، إذ إن البنوك المصرية تعمل بهذا الأسلوب منذ قديم الأزل. ومن ثم ليس صحيحاً أن هناك تطور فى هذا الاتجاه. ومع ذلك أود الاشارة الى أن التمييز ينبغى أن يقوم بين بنوك تعمل فى مسائل عامة وأخرى تعمل مع شركات كبيرة. وأظن أن اختيار الدراسة لخمسة بنوك باعتبارها بنوك كبيرة أمر غير صحيح، لأن العدد كما يعلم الجميع أربعة بنوك وهو نفس الرقم الموجود فى فرنسا وبريطانيا.

والواقع أننى توقفت طويلاً أمام ما جاء بالدراسة حول وجود علاقة ما بين عدم السماح بافلاس البنوك فى مصر وضعف كفاءة البنوك. لا أعلم من أين جاءت الباحثة بهذه النتيجة؟!

د. نجوى سمك (توضيح):

إن غياب إجراءات الخروج من السوق تؤدى إلى استمرار وحدات لا تتمتع بالكفاءة اللازمة، مما ينعكس على وضع الجهاز المصرفى.

وقد أشرت فى التوصيات إلى أن تطبيق هذه الإجراءات يجب أن يتم بعد دراسة ظروف السوق المصرى.

د. على نجم (مواصلاً):

وهل تتصورى أن السماح بخروج تلك البنوك من السوق أفضل أم دعمها وتقويمها؟ كنت أتمنى أن تقوم الباحثة بعرض البدائل المتاحة. ولدينا مثال بنك الاعتماد والتجارة فمصر هى الدولة الوحيدة التى دعمته حتى قام من عثرته، وكان من نتائج ذلك أن زادت الثقة فى الجهاز المصرفى المصرى. كما أن ذلك حفظ مصر من الخسائر التى تعرض لها الآخرون. وأعتقد أن مصالح المجتمع، باعتباره صاحب الأموال المودعة فى تلك البنوك تقتضى منا أن نتعامل مع موضوع الخروج من السوق بحذر أكثر من ذلك.

د. نجوى سمك (توضيح) :

ما ذكرته فى البحث هو نفس ما تقول به النظرية الاقتصادية بشأن سوق المنافسة الكاملة. أما الحالة المصرفية المصرية فلها وضع خاص، أشرت اليه فى الورقة، خاصة فى التوصيات، حيث قلت إن تطبيق تلك النظرية فى البيئة المصرية غير ممكن فى الوقت الراهن.

د. على نجم (مواصلاً) :

ذكرت الدراسة أيضا أن ارتفاع معدل نمو الائتمان الحقيقى فى دول شرق آسيا. وأعتقد أنه لو كان ائتمان حقيقى ما حدثت الأزمة المصرفية. والمقصود بالائتمان الحقيقى أن يكون موظفاً بشكل جيد، وليس كما ورد بالدراسة.

كذلك قالت الدراسة: إن البنوك تعانى من نقص السيولة، والتوسع فى منح الائتمان. هنا ألاحظ وجود تعميم أكثر من اللازم؛ فالفترة من ٩٥- ١٩٩٩ تنقسم الى فترتين، الأولى ٩٥- ١٩٩٩ وكانت الأمور جيدة، أما فى الفترة التالية فهى التى شهدت أزمة، وذلك لأمرين: الأول: هو نقل أرصدة الهيئات الاقتصادية من البنوك إلى البنك المركزى وبنك الاستثمار القومى مما أفقد تلك البنود السيولة اللازمة لمنتج الائتمان، والثانى: هو إلزامها بوضع ١٠٠ ٪ على استيراد السلع التجارية.

ذكرت الدراسة أنه قد تم استثناء البنوك ذات الطبيعة الخاصة مثل البنوك الإسلامية والبنوك الأفريقية وبنك العمال. مع أن بنك العمال والبنوك الإسلامية مسجلة لدى البنك المركزى على أنها بنوك تجارية، والفارق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية هو أسلوب احتساب الفائدة، فالبنك الإسلامى يعتمد على العائد، فى حين أن البنك التقليدى يعتمد على المضاربة، إذن لا وجه للاستثناء.

ذكرت الدراسة أن طريقة تحديد القروض المتعثرة للمخصصات المقابلة تختلف من بنك لآخر. رغم أنها أشارت فى موضع آخر الى مقررات بازل الموحدة، وللقانون الذى يفرض على البنك المركزى أن يراجع مثل هذه الأمور. والبنك الذى يتلاعب فى ذلك تتم معاقبته بشكل قاس جداً على المستويين الداخلى والخارجى. وأى بنك لا يستكمل

مخصصاته على الشكل المحدد. لا ليسمح له من جانب البنك الأهلى لا بتوزيع الأرباح ولا بافتتاح أية فروع جديدة.

أخيراً لابد وأن أشير الى أن المؤشرات التى استخدمتها الدكتورة نجوى غير سليمة تماماً. وسوف أقدم لها قائمة بالمؤشرات التى أستخدمها فى عملى. وأعتقد أن اعتماد الدكتورة نجوى على معايير بعض الشركات قد أدت إلى استخلاص نتائج بعيدة عن الواقع. ولو كانت قد اعتمدت على تقييم من واقع البيئة المصرفية لاختلف التقييم.

تعقيب أ.د. حمدى سالم على بحث أ.د. عادلة رجب

«إمكانية زيادة القدرة التنافسية فى خدمة الشحن الجوى المصرى»

لقد تبين من هذه الدراسة أن أسعارنا فى مجال الطيران جيدة جداً، لكن الدول التى تنافسنا فى الأسواق تتبع النظام السعرى غير المعلن. وهذا يفقد المصدر المصرى القدرة على المنافسة تماماً، نظراً لأن ٧٥٪ من الصادرات المصرية يذهب إلى تكاليف النقل والتعبئة. ولذلك بدأت الحكومة المصرية تفكر فى السيطرة على تكاليف الشحن. وهذا متاح لنا وفقاً لاتفاقية الجات، وهذا هو السبب الذى ساعدنا على رفع صادراتنا من الأرز والبرتقال والخضروات والنباتات العطرية والطبية، ونحن نتمنى أن تزداد فوائد هذه السياسة.

المشكلة الحقيقية أنه لا توجد فراغات للنقل، فمصر للطيران لا توجد بها سوى ثلاثة طائرات؛ ولذلك سمح القانون بإنشاء شركات خاصة للشحن. ولكن ذلك لم ينعكس على أرض الواقع والموضوع مازال يحتاج إلى إجراءات. وهناك تفكير فعلى للاستفادة من نظم الشحن متعددة الوسائط مع شركات ألمانية، بحيث يتم نقل الصادرات المصرية إلى أقرب موانىء اليونان، ثم تنقل برياً إلى باقى الدول الأوروبية، وهذه الشركات تعمل بالفعل فى تونس والمغرب. مرة أخرى أؤكد أن مشاكل الشحن الجوى خطيرة جداً، وتشمل أوضاع الصالات والنقل اليدوى داخل المطارات.

وجدير بالذكر أن مصر للطيران تبرر عدم قيامها بهذا الدور، بأنها مؤسسة اقتصادية لا تملك إمكانيات التنفيذ. ومؤخراً اعتمدت الحكومة ٤٠٠ مليون جنيه لمشاركة المستثمرين فى تحمل الأعباء. وقد بدأت هذه السياسة بشكل تجريبى فى مجال تصدير الأرز والبرتقال. وقد تم تحديد نسبة هذه المشاركة وفقاً لجهد التوريد، ومدى ما تحقق من فوائد. أريد القول: إن هناك إجراءات حكومية بهذا الشأن لكن لابد من وضع ضوابط لذلك حتى لا تختلط الأمور وتذهب هذه المشاركة إلى من لا يستحق. ونحن نأمل أن يؤدى ذلك إلى النتائج المرجوة، وإن كنت أتفق مع الكثيرين على أهمية معالجة الجوانب الموضوعية التى تعوق الوصول إلى الأهداف المرجوة.

د. ليلى الخواجة:

ولماذا لا يقوم كبار المصدرين بإنشاء شركات طيران خاصة؟

د. حمدى (رد):

لقد تم ذلك، لكن الشركة التى تأسست قامت بتشغيل طائراتها فى أجواء غير مصرية. وقد عرفت مؤخراً أن هناك شركة جديدة سوف تبدأ فى العمل قريبا. ولكن ذلك الأمر تواجهه مشكلة، هى: أن موسم التصدير محدد ومعروف، ومن ثم يجب عند إنشاء شركة طيران أن أضع فى اعتبارى اقتصاديات التشغيل.

تعقيب أ.د. محمد توفيق على بحث د. حسن عبيد

«التنافسية وقطاع النيل البحرى فى مصر»

أ. د. محمد توفيق

سوف أتحدث عن ملاحظات عامة؛ فالنقل البحرى يشكل صناعة ضخمة تستثمر فيها مليارات من الدولارات؛ بهدف تسهيل عملية التبادل التجارى وتعلمون بالطبع أن ٨٠٪ من التجارة العالمية تنقل بواسطة البحر. ووفقا لإحصائيات منظمة الأونكتاد بلغ إجمالى ما نقل بحراً فى عام ٢٠٠٠ حوالى خمس مليارات و ٣٠٠ ألف طن، والحقيقة أن

التطورات الخطيرة التى حدثت فى مجال النقل البحرى بدأت مع مطلع التسعينات، وإن كان لها جذور منذ الستينات عندما أحدث الـ كونتينر نقلة هائلة فى مجال النقل عموماً. ومن السمات الأساسية للنقل البحرى اليوم أن التكلفة أصبحت كبيرة جداً بمعنى: أن السفن أصبحت غالية جداً، حتى أن ثمن سفينة الحاويات يصل الى ٧٠ مليون دولار. وهذا يقودنا بالطبع إلى السؤال: كيف تستطيع مصر أن تشترى سفن حاويات؟. لقد ظهرت الحاويات فى منتصف الستينات، وهى تسيطر حالياً على معظم طرق النقل البحرى. وتنقل معظم السلع وفقا لتنميط معين تم التوصل اليه، وأدى إلى ظهور مجموعة من الحاويات ذات المستويات المتدرجة بحسب الطول، والعرض، والارتفاع، وقد تطورت الحاويات حتى باتت تستطيع أن تحمل كل السلع، ونحن فى مصر دخلنا هذه الصناعة من خلال الموانئ وليس النقل البحرى. ففى عام ١٩٨٥ أفتتحت أول محطة لتداول الحاويات فى ميناء الإسكندرية، لكن فى ذات الوقت الذى كان الوزير يقص الشريط فيه، كانت المحطة أقل من المطلوب لأن عدد الحاويات تضاعف، وكان ينبغى أن نبدأ منذ عام ١٩٧٥، وقد أدى هذا التأخير إلى استمرار تخلفنا عن العالم، فحتى الآن نحن لا نملك غير سفينتين للحاويات (تم صنعهما بترسانة الإسكندرية لصالح شركة ألمانية لكن الشركة رفضت استلامهما لوجود عيوب فى التصميم، وتم إعطاؤهما للشركة المصرية للملاحة). الآن تؤجر الشركة السفينتين للشركات الأجنبية. هناك أيضا شركة ميرسك لديها سفينة حاويات لكن الشركة غير مصرية تماماً.

والواقع أن الحديث عن المنافسة فى مجال النقل البحرى بدأت منذ القرن الثامن عشر، عندما كان الأسطول البريطانى يحمل خيرات المستعمرات إلى لندن، وكانت هناك الشركة الشرقية للملاحة لنقل التجارة من الهند، وبعد ذلك كثرت الخطوط الملاحية ودخلت أطراف متعددة فى منافسة شرسة؛ الأمر الذى أدى الى تدهور الخدمة ورغبة الشركات المتنافسة فى تخفيض الأسعار لجذب العملاء. وحلاً لهذا الإشكال نشأ ما يعرف بالمؤتمرات الملاحية التى تقضى باتحاد الخطوط الملاحية العاملة فى منطقة معينة مع بعضها فى تعريفة واحدة للسلع، مع تحديد عدد مرات الإبحار... الخ. وقد نجح هذا الأسلوب الذى اقتصر على السلع الصلبة، وتنظيم عمليات النقل. اليوم أدت حالة الكساد التى حدثت مؤخراً إلى خلل ألجأ البعض إلى تخفيض تعريفة النقل.

فكانت النتيجة أن انهارت المؤتمرات الملاحية. وظهر ما يسمى بالتحالفات الملاحية التى يصل عددها إلى ٢٠ تحالف حالياً، وتضم أكبر الخطوط الملاحية. ولا يوجد بها أيا من شركات الدول النامية باستثناء شركة الملاحة الخليجية «الشركة العربية الموحدة للملاحة»، ويعد خط المينسك أعظم تلك التحالفات، وهذه التحالفات تنقل معظم التجارة البحرية. أما عن وضع مصر، فهناك دراسة قدمت لمجلس الشورى حول هذا الموضوع وتضمنت توضيحاً لحال النقل البحرى فى مصر. وهو حال لا يسر بكل المعايير. فمعظم السفن متقادمة. والإحصائيات تقول: إن تجارة مصر الخارجية وصلت فى عام ١٩٩٨ إلى ٥٢ مليون طن (صادر ١٤ مليون طن)، وفى ذلك تشغل خطوط أمريكا الشمالية حوالى ٢٠٪، وغرب أوربا ٦١٪، والبحر الأسود ١٠,٥٦٪، والشرق الاقصى ٩٪، وأمريكا الجنوبية ١٠,٦٪. فى هذا العام كان الأسطول التجارى المصرى يضم ١٢٩ سفينة أغلبها بضائع عامة (٨٢ سفينة)، و ١٧ سفينة صب جاف، و ١٦ سفينة صب سائل، وسبع سفن دحرجة، وثلاث حاويات فقط.

تعقيب أ.د. سلطان أبو على على بحث أ.د. طارق نوير

«تحليل المزايا التنافسية للصناعات الكيماوية فى مصر وبعض الدول النامية»

الواقع أن الدراسة أحاطت بجوانب الموضوع بشكل جيد، غير أنها تجاوزت بعض النقاط المهمة مثل: زيادة عدد العمالة، مع نقص كفاءتها فى مجال الصناعات الكيماوية.

كما أنها لم تتطرق إلى موضوع عدم استغلالنا الكامل للطاقة الإنتاجية. وكان ينبغى أن نضع مؤشرات توضح لنا ذلك الأمر قبل أن نحكم. بالنسبة للمؤشر المركب الذى قدمته الورقة لا أعرف هل كان التوصل إليه صحيحاً أم لا؟

لقد ذكرت الدراسة مجموعة من التوصيات، بعضها لا نختلف عليه إلا أن بعضها الآخر يحتاج إلى توضيح، فمثلاً أنا لم أعرف ما الفارق بين رفع المهارات البشرية من ناحية ورفع معدلات إنتاجية العامل المصرى من ناحية ثانية، وكلاهما ورد فى التوصيات. كذلك هناك توصية بتخفيض تكلفة المدخلات الأساسية لصناعة الكيماويات

وهذا أمر ضروري وحيوي، لكن يجب أن يرتبط بالاستخدام الأمثل للموارد وتكلفة الفرصة البديلة، وخصوصاً للسلع القابلة للتبادل الخارجي خاصةً وأننا نملك وضعاً اقتصادياً يعاني من الندرة في الموارد. والسؤال هو كيف نفعل ذلك؟.

أتفق تماماً مع التوصية الرابعة التي تطالب بتخفيض الأعباء المالية المحملة على الاستثمار والإنتاج بصفة عامة، وهذه الأعباء كثيرة في مصر بدون داع، ولا تتسق مع رغبتنا في دعم الصناعة. كذلك الأمر بالنسبة للتوصية السادسة أما التوصية السابعة فجاءت عامة جداً، وربما كان من الأجدى أن نحدد مدى فاعلية كل عنصر في تشجيع الصناعة المصرية. وأظن أننا كنا في حاجة إلى بعض المؤشرات الكمية التي توضح لنا الأهمية النسبية لهذه العناصر، بدلاً من الاكتفاء بطرحها. هذه الملاحظات لا تقلل من شأن البحث، وجهد الباحث الممتاز.

أ. د. محمد عبدالوهاب:

لقد أثار الدكتور سلطان نقطة مهمة تتعلق بإنتاجية رأس المال، وإنتاجية العامل ونحن نتحدث كثيراً عن العمالة الزائدة، إلا أنني أرى أن هذ المشكلة لم تقلل من قدرتنا التنافسية، ولكنها أضاعت علينا مزية تنافسية كان من الممكن أن نستخدمها، وتوضيحاً لذلك أقول: إن العدد الكبير من العمالة مازالت أجوره قليلة، خاصة في الصناعات التمويلية التي تقل فيها نسبة مكون الأجر في تكلفة الإنتاج. وكان يمكن أن نقضي على هذه المشكلة لو كان العامل بنفس كفاءة العامل الخارجي، بعبارة أخرى نحن أضعنا مزية كانت ممكنة لتقليل المزية التنافسية مع العالم. أريد أن أدخل الى جوهر الموضوع، وهو أننا بدأنا ننافس في ظروف لا تساعد على المنافسة. وعلى سبيل المثال لو أردت إنشاء مصنع هنا في مصر، سيتكلف ٢٠ إلى ٢٥ ٪ زيادة عن تكلفته في دولة مثل قبرص، وهذا الرقم في حد ذاته مكبل لقدراتي التنافسية. كذلك لابد وأن أشير إلى أن التكنولوجيا لا تأخذ حظها الحقيقي في هذا البلد، ونحن نتكلم عن التكنولوجيا والبحث والتطوير من باب ذر الرماد. وفي تقديري أنه اذا لم تكن هناك حركة باتجاه تطوير التكنولوجيا داخل مصر فلن نستطيع الاستمرار. نحن نستورد التكنولوجيا، ونستورد الآلات، ونستورد التدريب من الخارج، وبعد ذلك نذهب لننافس الذين صدروا لنا، أي أننا ننافسهم بإنتاجهم القديم. أريد

أن أقول: إنه لا توجد فى مصر سلع قابلة للتصدير العالمى، بالمعنى الحقيقى للكلمة. مثلاً نحن نصدر الزجاج المسطح بينماالذين منحونا رخصة إنتاجه وصلوا إلى إنتاج زجاج أكثر تطوراً.

كل ما قيل فى الورقة صحيح لكن الحل الصحيح لن يكون إلا بمواجهة جوهر الموضوع وهو التكنولوجيا. حتى الآن لا يوجد إعلان سياسى يؤكد أن التكنولوجيا هى المنطلق للتطور، وحتى الوزير الذى عين للصناعة والتنمية التكنولوجيه لا يتحدث مطلقاً عن التنمية التكنولوجية.

رد الدكتور طارق نوير:

بطبيعة الحال ستكون مهمة الرد على تعقيب الدكتور سلطان أبو على صعبة علىّ، إلا أننى سأحاول. فى البداية أقول إن تعريف الصناعة الكيماوية اعتمد على التعريف العالمى لها. أما ما يقصده بالنسبة لقطاع الأعمال العام فغير صحيح أن قطاع الأعمال العام هو الجهة الوحيدة التى تملك هذه الصناعات. أتفق مع سيادته فى ذلك لكننى أوردته وفقاً للمعلومات المتاحة. وفيما يتعلق بعلاقة توفر المزية التنافسية مع وضع الميزان التجارى أوضح أن ذلك يعتمد على المؤشر المستخدم، علماً بأن أحداً يقول، إن مصر تتمتع بمزية تنافسية فى مجال الصناعات الكيماوية بشكل عام. وجدنا ٨ مجموعات فقط، من أصل ٣٣ مجموعة، والمؤشر الذى استخدم لم يأخذ فى اعتباره جانب الواردات. هناك مؤشرات أخرى متعددة تدخل جانبى الصادرات والواردات. واذا أدخلنا جانب الواردات قد لا تكون لدينا مزية نسبية. لكننا اعتمدنا على مؤشر يركز على الصادرات فقط. أما عن انتاجية العامل وإنتاجية رأس المال، فالمؤكد أننى لو استخدمت مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فستكون النتائج أفضل. أما المؤشر المركب فكان الهدف منه هو المقارنة بين إنتاجية رأس المال، وإنتاجية العامل، وذلك عن طريق أسلوب الرتب. وقد ذكر الدكتور محمد عبدالوهاب أن انخفاض إنتاجية العامل لم يكن سبباً فى تراجع المزية النسبية، وهذا صحيح، الا أننى ذكرت إنتاجية العامل لتوضيح فارق استخدام التكنولوجيا ما بين مصر والدول الأخرى. وبخصوص السؤال حول الأهمية النسبية للصناعات الكيماوية بالنسبة للصناعات التمويلية، أشير إلى أنها تشكل ٤٠ ٪ من القيمة المضافة، وبناء على هذه النسبة

يمكن لنا معرفة أهميتها بالنسبة للاقتصاد المصرى، إذا علمنا أن الصناعات التحويلية تشكل ٢٠ ٪ فى الاقتصاد المصرى.

تعقيب أ.د. لبنى عبداللطيف على بحث د. هبة الله محمد الصادق «القدرة التنافسية للصناعة الهندسية: دراسة تطبيقية عن صناعة الأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية ذات الاستخدام المنزلى»

استكمالاً للنقاط التى ذكرت فى بداية الجلسة، حول أهمية مفهوم التنافسية، أود أن أضيف معلومة بسيطة، فهذا المفهوم يعد الأكثر بروزاً فى الدراسات الاقتصادية، ومرجع ذلك، أساساً هو أن هذا المفهوم يلخص كل المفاهيم والأهداف الاقتصادية المتعارف عليها. أما عن الورقة المقدمة، فلابد بداية من توجيه الشكر إلى الدكتورة لأنها تطرقت الى موضوع السلع الهندسية، وهى بالفعل من القطاعات المهمة، بل إننا نقول إنها قاطرة النمو للاقتصاد كله. كذلك أشكر الدكتورة هبة على الجهد الكبير الذى بذلته، خاصة فى مجال الجمع ما بين بيانات التجارة والصناعة، واستخلاص النتائج منها. كما أنها بذلت جهداً مشكوراً لجمع التصنيفات التكنولوجية للصناعات الهندسية. أما تعليقى على البحث فسوف يتركز على الأفكار العامة. وهنا أشير بداية إلى أن الدراسة بها اختيارات متعددة فالدراسة اختارت أن تبحث المنافسة من خلال قيادة التكلفة، بالمقارنة مع الدخول بمنتجات متنوعة فى السوق العالمى، ومع أن هذا الاختيار واضح فى الدراسة إلا أنها لم تشر إليه بشكل واضح، وهو ما قد يؤدى إلى وجود نوع من المجادلات حول بعض المحاور، التى كان يمكن تجاوزها لو قالت الباحثة أنها ستركز على قيادة التكلفة. كذلك اختارت الدراسة بشكل غير معلن أن تناقش التنافسية فى السوق الدولى وليس فى السوق المحلى، مع أنها أشارت فى المقدمة إلى الواردات من السلع محل التطبيق، إلا أنها لم تشر إلى ذلك الاختيار بشكل واضح. وبالتالى لم تجب الدراسة على السؤال الآتى: ماذا سيكون وضع مصر عندما يبدأ العمل بالسوق العربية المشتركة، التى ستجمعنا بدول متقدمة عنا؟ ثم ماذا سيكون موقف المنتج المصرى داخل السوق المحلى بعد انتهاء فترة السماح التى

حددتها منظمة التجارة العالمية؟؟.. اختيار ثالث اتبعته الدراسة، ولم تشر اليه فقد اختارت أن تقيس الإنتاجية بمفهوم مادى، أى بعد خروج السلعة من المصنع وتحميلها بجوانب ضعف لقطاعات أخرى داخل المجتمع.

بجانب ما سبق هناك عدة ملاحظات، أجد أنه من الضرورى طرحها، فالدراسة عندما اختارت بحث القيادة السعرية كمفهوم لتنافسية مصر على المستوى العالمى، وقعت فى مشكلة الاعتماد على إنتاجية العامل كمؤشر، مع أن هذا المؤشر لايدل فقط على إنتاجية العامل وإنما يضيف اليها عوامل أخرى مثل: الإدارة.. الخ، أى أننا لا نقيس إنتاجية العامل وإنما إنتاجية المنشأة فى ظروف اقتصادية معينة. وبالتالى لا يجوز أن نحمل العامل مسئولية تدنى الإنتاجية؛ لأنها مسئولية أطراف متعددة. يجب الاهتمام بهاجميعا حتى نرفع الإنتاجية، بعبارة أخرى نحن نحتاج إلى منظومة متكاملة لرفع الإنتاجية.

الحقيقة أننى كنت أتمنى أن تقوم الدراسة ببحث الأسباب التى أدت إلى تقليل إنتاجية العامل. وكذلك إنتاجية المنشأة، وبالطبع لا أضيف جديداً عندما أقول: إن منحنى المعرفة فى مصر متدنى جداً مقارناً بنظيره فى اقتصادات أخرى كالاقتصاد الماليزى أو الكورى. بعبارة أخرى أقول إن منحنى إنتاجية العامل هو مجرد دالة فى منحنيات المعرفة الخاصة بالمنشأة ومنحنيات المعرفة الخاصة بالمجتمع عموماً، وهذا يقودنا إلى موضوع التكنولوجيا، فنحن نحتاج إلى تكنولوجيا تتقارب مع مستوى المعرفة الموجودة؛ حتى نتمكن من استيعابها وتطوير معرفة خاصة بنا. الموضوع إذن لا يتعلق بالعامل وحده، وإنما بمنظومة متكاملة.

النقطة الثانية التى أود الإشارة اليها، هى: أن الصناعات الهندسية حظيت منذ بدايتها فى مصر باهتمام كبير من جانب الدولة باعتبارها قاطرة النمو، لأنها تنتج العدد والمعدات، وبالتالى فهى مادة تحديث للصناعات الأخرى، وهذا الاهتمام لم يعد قائماً، بل إننا نسينا لماذا كان الإهتمام بهذه الصناعات؛ رغم أنها تمثل ١٢ ٪ من القيمة المضافة للصناعات التحويلية، ولكن بمحتوى تكنولوجى مرتفع جداً. ومع ذلك نجد أننا لم

نستوعب هذا المحتوى التكنولوجى؛ ونتيجة لذلك لم نتمكن من الاستفادة منها بشكل يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى.

مشكلة الاقتصاد المصرى أنه لا يحكم بعقلية العصر، ويكفى أن أهم قطاع نملك فيه مزية نسبية- وهو قطاع الملابس الجاهزة- غير متشابك بالمرة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ونحن نعرف أن ٧٥٪ من القماش المصرى قماش مستورد. إذن أين تشابك الصناعات؟ أين كلام بورتر الذى يقول بضرورة وجود تشابك للصناعات عموماً. ولم يتحدث عن قطاع قائد أو غيره، إضافة إلى ذلك ألاحظ أن المفهوم التكنولوجى للصناعة لدينا مفهوم مخلوط، فنحن نقول إننا نقوم بتطوير تكنولوجى، وبحث علمى لعمل منتج مع أن هذا لا يمثل الهدف المطلوب من البحث العلمى. ولو كنا سندخل السوق العالمى كقائد للتكلفة، فهذا معناه أننا سنقلل تكلفة العملية الإنتاجية حتى أخفض الأسعار، لكن ذلك لن يتحقق بتخفيض الأجور لأنها فى الأصل منخفضة، وبالتالى لابد من التطوير التكنولوجى للعملية الإنتاجية.

النقطة الأخيرة تتعلق بالرصد الذى قامت به الورقة لرصد التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فقد كنت أتمنى أن تشير إلى تحول مواز حدث على مستوى المنظور فقد تحولنا من الفكر الصناعى إلى الفكر التجارى. من الإحلال محل الواردات إلى السوق المفتوح.. وشكراً.

أ. د. محمد عبدالوهاب:

الواقع أن ما قالته الدكتورة لبنى مهم للغاية، فالعامل بالفعل ليس مؤثراً فى العملية الإنتاجية، والمسئولية تقع بالأساس على الإدارة. والإدارة بدورها جزء من منظومة أكبر تتعلق بالحالة المصرية عامة. وقد ذكرت الدكتورة لبنى نقطة مهمة عندما أشارت إلى علاقة الصناعات الهندسية بالعدد والآلات والمعدات. وفى ذلك تملك مصر بالفعل ميزة تنافسية. وعلينا أن نوجه البحث العلمى لهذا الغرض؛ لأنه مجرد وسيلة لخدمة الاقتصاد والمجتمع.

نقطة أخرى مهمة، تتعلق بالقيمة المضافة للصناعة التكميلية أو التجميعية، فمثل هذه الصناعة تمثل البداية لأية صناعة حقيقية، ومصر تستطيع- وفقاً للعديد من الدراسات. أن تدخل إلى هذا المجال بشكل جيد. أما إمكانية دخولها إلى الصناعات المنتهية فأمر يحتاج إلى فترة أكبر، بعبارة أخرى الصناعة التكميلية أمر مهم للغاية من أجل تحقيق تنمية صناعية. وأذكر أن وزارة الصناعة قامت، فى مرحلة سابقة، بتنظيم ما يعرف بالمعارض السلبية؛ بهدف عرض ما لا نقوم بتصنيعه؛ كى يحاول المنتجون أن يسيروا باتجاه تصنيعه.

هناك تساؤل حول تأثير دخول مصر فى السوق العربية والمشتركة، وهنا أشير إلى أن التكامل الاقتصادى العربى يمثل أحد سبل الخروج من المأزق الاقتصادى لمصر. فهذا السوق سوف يساعدنا على التغلب على مشكلة الحجم التى سبق لآخرين وتجاوزها عن طريق ما يعرف بالإنتاج المرن. والتكامل العربى مهم جداً، لأنه سيخلق حالة لا يمكن التراجع عنها. أيضا هناك نقطة مهمة تتعلق بإنتاجية العامل، وأرجو أن نلتفت إلى أن الخيار المتاح أمامنا هو شراء آلات أبسط كى تستوعب عمالة أكثر، ولذلك نجد أن إنتاجية العامل أقل.

وفيما يتعلق بالبيئة، لم تعد النظرة إليها كما كانت فى السابق، اليوم هناك نظرة أخرى تقول إن تلوث البيئة أمر مقدور عليه باستخدام تكنولوجيا معينة. وفى تقديرى أن المشكلة القائمة لدينا تتعلق بسوء الإدارة، وسوء الرقابة البيئية على المصانع ونحن لسنا فى حاجة للالتزام بالمعايير الأوربية، لأن ذلك قد يؤدى إلى إغلاق المصانع القائمة. صحيح أنهم يتهموننا بتلويث البيئة العالمية، إلا أن الانصياع لمثل هذه الاتهامات سيضر بنا كثيراً، مع العلم بأننا نلوث البيئة بتكنولوجيا غربية. والحقيقة أن أوروبا لا تتخلى عن بعض الصناعات لمجرد أنها ملوثة للبيئة، ولكن لأنها لم تعد فى حاجة إليها. إنها تتخلى عن الصناعات التحويلية كلها، وهو ما تفعله دول أخرى مثل سنغافورة

رد/ د. هبة الصادق:

أتفق مع الدكتورة لبنى والدكتور محمد عبدالوهاب فيما ذكراه عن من تدنى إنتاجية العامل ترجع إلى عوامل أخرى متنوعة. وبالنسبة للقيمة المضافة للصناعة التجميعية

أقول: إننا لو تتبعنا تطور هذه القيمة خلال الفترة موضع الدراسة فسوف نجد أن القطاع الخاص حقق بروزاً فى النصف الثانى من التسعينيات. أما فيما يتعلق بالقدرة على عمل تكامل إنتاجى عربى، فهذا أمر مهم، وسوف يساهم فى حل مشاكل الصناعات الهندسية.

أ. د. لبنى عبداللطيف:

أتفق مع ما قالته الدكتورة علا حول ضرورة إضافة الأعباء الأخرى إلى المنتج لأنها ستحدد القدرة التنافسية، إننى أقول إن الاكتفاء بمثل هذا المنظور لن يؤدى إلى فائدة. فمن الضرورى أن تكون النظرة شاملة للجانبين.

تعقيب أ.د. على مصيلحى على بحث أ.د. علا الخواجة

«القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات المصرية»

مؤكد أنكم قد عرفتم من خلال متابعة عرض الدكتورة علا مدى الجهد الذى بذلته لإعداد هذه الدراسة. وسوف أعترض على شىء واحد مما ذكرته، فقد قالت، عند الختام: إن مصر تعانى من مشكلة عدم شفافية، والحق أن الأمر أوسع من ذلك، فنحن لا نملك قطاع معلومات، وكل ما حدث أن تكنولوجيا المعلومات فى مصر نمت بعيداً عن الحكومة وعلى أكتاف شركات خاصة. وهذا لا يمثل عيباً، وإنما تفسيراً للوضع الحالى. وعندما أنشئت الوزارة قبل عامين، كانت هناك خطة طموحة تقوم على عدة محاور.

وقبل أن أعرض تلك المحاور أود الإشارة الى أن الحقائق المقدمة فى الدراسة صحيحة بنسبة تقرب من ١٠٠ ٪، وان كانت هناك بعض الأرقام التى تحتاج الى تحديث خصوصاً من زاوية تكاليف إقامة الشبكات أو طاقتها. وبناء على ذلك فإن التحديات التى ذكرتها الدكتورة علا مهمة وموضوعية، فالسوق المصرى محدود بالفعل، ومصر لا تملك خريطة للسوق العالمى، وهناك غياب للابتكار والإبداع فى هذا المجال. وهذه مسئولية المنظومة التعليمية فى مصر، والتى تجعل خريج الهندسة والحاسبات غير قادر على دخول مجال العمل، وهو ما دفع الوزارة إلى عمل برنامج تدريبى لتأهيل الخريجين للعمل. والمعادلة التى ذكرتها الدكتورة علا حول الهدف من تخريج متخصصين فى

مجال المعلوماتية تستحق النقاش، فأنا أميل إلى سياسة عدم تشغيل الشاب إلا بعد إعداده؛ نظراً لأن هذا المجال حيوى ومستقبلى. وفى تقديرى أن تخريج هؤلاء الشباب يمثل ضرورة لخلق قاعدة بشرية مؤهلة لدخول مثل هذا المجال، والأهم أنها تساعدنا على الاختيار.

إضافة إلى أن الأسواق المحيطة بها تحتاج إلى مثل هؤلاء الخريجين نظراً لنقص العنصر البشرى فى هذا المجال. ولو لاحظنا لوجدنا أن مستوى الهجرة بين هؤلاء الخريجين قد ارتفع. والواقع أن مثل هذه الهجرة تمثل مزية لأنها تسمح لهم بالحصول على خبرات يمكن لنا أن نستفيد منها لاحقاً، خاصة وأن الدراسات تؤكد أن مصر سوف تعانى مستقبلاً من نقص فى العنصر البشرى.

البحث غاية فى الأهمية، لكن كل عنصر منه يحتاج إلى بحث مستقل. وأظن أن هناك معلومة لابد من ذكرها لكم، حيث إن وزارة الاتصالات قد أعدت قانوناً تتم مراجعته حالياً بوزارة العدل لإنشاء هيئة لتنمية تكنولوجيا المعلومات. وذلك بهدف إجبار الدولة على تقديم المساعدة المطلوبة للنهوض بهذا المجال. والحقيقة أننا تعبنا جداً مع وزارة المالية حتى توافق على هذه الفكرة. ونحن ندرك أن هذه الهيئة هى وحدها التى تستطيع عمل دراسة عن السوق العالمى. لدينا أيضا اهتمام بالدخول إلى مجال التجارة والتوقيعات الالكترونية، وحالياً تتم مراجعة قانون التوقيع الإلكترونى. معنى ما سبق أن الإطار التشريعى أمر مهم، والإطار المؤسسى لا يقل أهمية. وتوافر هذين الإطارين مسئولية الدولة بالدرجة الأولى. ويقينى أن ذلك وحده هو الذى يمكننا من توفير الخطط والبشر، والإمكانات التى تحقق لنا ما نصبو اليه.

بجانب ما سبق، لابد أن نركز على أهمية تعليم اللغة الإنجليزية بشكل صحيح، لأنها الوسيلة التى نستخدمها للاستفادة من الغرب. وهو ما أشار إليه البحث، كما أشار- بدقة- إلى السلبيات والإيجابيات، وطرق الخروج من الوضع الراهن وصولاً إلى الاستفادة الحقيقية من هذاالقطاع الذى نملك فيه فعلاً إمكانيات مبشرة، وستكون له نتائج مفيدة للمجتمع المصرى والاقتصاد المصرى بشكل عام. ويكفى هنا أن أشير إلى أن شركة كويتية قد تم افتتاحها مؤخراً ويعمل بها ١٢٠ شاباً مصرياً. هذا أمر يتكرر فى كثير من

الشركات العالمية، وهو أمر مبشر جداً. كذلك هناك بنية أساسية جيدة فى مصر. لكن الأمر يحتاج إلى جهد متواصل ودءوب من جانبنا، ودور الحكومة- كما سبق وذكرت- جزء رئيس فى دفع العاملين فى هذا القطاع، وتأهيلهم للمنافسة الخارجية. صحيح أن أحداث ١١ سبتمبر أثرت علينا، إلا أن النجاح الذى حققناه فى الفترة الأخيرة مكننا من تجاوز هذه السلبيات.

سيد إسماعيل- رئيس المجلس السلعى للبرمجيات والتكنولوجيا المتقدمة:

لقد لاحظت فيما قيل سواء من جانب الدكتورة علا، أو الدكتور على مصيلحى أن القطاع الخاص غائب تماماً، رغم أنه المطور العملى للبرمجيات. نعم الحكومة يمكن أن تقوم بدور، لكننا نتمنى من كل من يتطرق للبحث فى هذا المجال أن يلتفت الى دور القطاع الخاص؟.

بالنسبة لموضوع زيادة الطلب فى السوق المحلى، نحن نحتاج من الحكومة أن تعتمد فى ميزانياتها مبالغ محددة للإنفاق على تكنولوجيا المعلومات، كذلك نحتاج إلى دراسات تضع أمامنا نموذجاً محدداً للعمل فى مجال تكنولوجيا المعلومات. كذلك نحتاج لدراسة حول مدى تأثير إلغاء الجمارك والضرائب على تطوير وتنمية هذه الصناعة خلال الخمس سنوات المقبلة.

تعقيب أ.د. حسام شلبى على بحث أ.د. خديجة الأعسر

«القدرة التنافسية للصادرات المصرية لأهم السلع الزراعية غير التقليدية»

الواقع أن البحث فى مجال النباتات الطبية والعطرية أمر صعب للغاية؛ ولذلك تستحق دراسة الدكتورة خديجة كل تقدير. وقد سبق لى بالتعاون مع الدكتور أحمد شلبى أن أجرينا دراسة على صادرات مصر من النباتات العطرية والطبية، وقد تبين لنا أن صادرات مصر من النباتات الطبية والحبوب العطرية فى عام ١٩٩٩ أكثر من ١٢٠ مليون جنيه، أما بالنسبة للزيوت والعجائن فكانت تصل إلى ٨٠ مليون جنيه، أى أن صادرات

مصر كانت تصل فى ذلك العام إلى ٢٠٠ مليون جنيه. وبداية سوف أتكلم عن المشاكل التى تواجه تصدير النباتات العطرية، إلا أننى سأصل حديثى بالإشارة الى المزايا التى تملكها مصر مقارنة بالدول المنافسة، حيث إن لدينا مناخاً جيداً يحمينا من الكوارث الطبيعية، كتلك التى تحدث فى الهند وتركيا على سبيل المثال. أما أول المشاكل فتتمثل فى تذبذب الإنتاج، وتذبذب الأسعار، وهى ظاهرة طبيعية يمكن لنا أن نتعامل معها بجهد أكبر وبالتعاون مع سفاراتنا بالخارج. أيضا هناك مشكلة الضرائب، وقد سبق للحكومة أن وأعلنت أنها سوف تلغى الضرائب على النشاط التصديرى، لكن هناك من اعترض على هذا الاتجاه لأسباب متعددة مثل مخالفته للدستور، أو لاتفاقية الجات، أو لعدم القدرة على فصل ما يصدر عما لا يصدر. وأعتقد أن هذا أيضا لا يمثل مشكلة كبيرة، ولو كانت الحكومة جادة فى موضوع دعم التصدير فسوف تتخذ مثل هذا الإجراء حتى لو كان مخالفاً للدستور أسوة بالمزايا والاعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية، وفيما يخص مشكلة الشحن، أود توضيح أن النباتات العطرية ذات تكلفة شحن عالية، تصل الى ٢٠ ٪ من التكلفة الكلية. والسبب فى ذلك يرجع إلى أن شركات الملاحة تأتى مصر فلا تجد حركة كبيرة فتضع أسعاراً مرتفعة، وحل هذه المشكلة ممكن من خلال تقديم الحكومة دعماً لشحنات التصدير، أو تكثيف جهدنا لزيادة التصدير حتى نحصل على أسعار شحن تفضيلية. وهو ما حدث بالفعل خلال الفترة الماضية حيث زادت صادرات مصر من النباتات الطبية بنسبة ٧ ٪ نظراً لزيادة الطلب الخارجى عليها.

وتجدر الإشارة الى أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر فرضت علينا (مصر و ١٧ دولة أخرى) أن نسدد تأمين مخاطر حرب وبلغت فى حالتنا ٢٥٠ إلى ٥٠٠ دولار حسب حجم الشحنة. وهذه التكلفة تمثل ضعف التأمين الحالى، وكان ذلك بمثابة مفاجأة للمصدر، وكانت النتيجة أن اضطر إلى تحمل الزيادة بدلا من التخلى عن التزاماته.. وللأسف جاء تحرك الحكومة متأخراً جداً، فى حين أن اسرائيل تحركت بسرعة وتمكنت من الغاء هذا التأمين، اللهم إلا فى حالة قيامهم بالتصدير للدول العربية مع العلم بأن التأمين فى هذه الحالة لا يتجاوز ٧٥ دولاراً، هذا دور الحكومة. وبالنسبة لمشاكل الإجراءات نجد أن الجمارك مازالت بحاجة الى تطوير، سيما فى نظامى السماح المؤقت والـ Draw Back. فمازال المصدر يعانى عند استرداد الرسوم التى يسددها، وتصل الفترة اللازمة لذلك إلى حوالى عام ونصف. وأعتقد أن الحكومة نفسها لا تعرف كيف يمكن

حل هذه المشكلة، بل إنها صعبت الموضوع عندما أصدرت قائمة بيضاء لشركات قالت إنها ملتزمة. وكانت النتيجة أن ظهرت باقى الشركات فى صورة سيئة أمام عملائها الأجانب.

بجانب ذلك، هناك مشكلة اسمها المعمل المركزى لتحليل متبقيات المبيدات، والذى أنشىء قبل خمس سنوات كمعونة من الحكومة الفنلندية، ثم انتقل إلى الحكومة المصرية بعد ثلاث سنوات. وكان الهدف فيه أن تكون المنتجات المصرية خالية من المبيدات أو على الأقل فى حدود المسموح به. إلا أن المعمل فرض رسوماً إجبارية على جميع الشركات المصرية، وذلك لزيادة حصيلته، دون أن يقدم خدمة مقابل ذلك. والواقع أن هذا الإجراء والذى صدر به قرار وزارى أدى إلى تعطيل حركة الصادرات المصرية، كما أدى الى زيادة التكلفة المفروضة عليها. يكفى أن تعرفوا أن هذه التكلفة تصل إلى ٢٥٠ جنيهاً للشحنة من الصنف الواحد. أما اذا كانت الشحنة تضم أربعة أصناف فكل صنف له رسمه الخاص به. ورغم أننا نطالب منذ ثلاث سنوات بالغاء هذا القرار إلا أننا لم نجد استجابة.

نقطة أخرى أود إثارتها، وهى تتعلق بموضوع التسويق، ففى السابق كان التسويق يتم عن طريق شركات صغيرة، وبالتالى كنا نصدر لكل سوق من خلال أكثر من أربعين شركة لكن مع حركة الاندماجات المتزايدة، أصبح حجم الشركات أكبر وعددها أقل، بل وأصبحت الشركة الواحدة موجودة بأكثر من دولة. مما يتيح لها أن تفرض شروطها على الدول المصدرة. إذن لابد وأن تقوم الدولة بنوع من تنظيم عملية تصدير النباتات العطرية والطبية، حتى لا نجد أنفسنا مضطرين لترك زراعة مثل هذه النباتات والاتجاه إلى زراعات أخرى لا توجد بها نفس الصعوبات.

تعقيب أ.د. أحمد شلبى على بحث أ.د. خديجة الأعسر

بالإضافة إلى ما ذكره الدكتور حسام هناك مجموعة نقاط أود الإشارة اليها. وأولها أننى أشكر الدكتورة خديجة على ما قدمته؛ نظراً لأن المعلومات المتاحة فى هذا المجال

نادرة للغايه، أما اذا انتقلت إلى الحديث عن أوضاع النباتات العطرية فى مصر، فلابد من تأكيد أن مصر تملك مزية نسبية فى هذا المجال، وإن كانت هناك حاجة إلى مراجعة بعض الجوانب، مثل: مدى صحة ما يقال عن رخص العمالة بمصر. وكذلك ما يقال عن انخفاض أسعار المنتج المصرى. لأن التطورات التى حدثت فى السنوات الماضية أدت إلى ارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية. كما أن كثيراً من الدول المنافسة قامت بإدخال الميكنة إلى هذا المجال مما أدى إلى تراجع أهمية عنصر العمل. وهنا لابد أن أشير إلى حقيقة مهمة، فقد كانت مصر تحتل منذ ١٥ عاماً المركز الثانى فى مجال إنتاج وتصدير النباتات العطرية، أصبحت اليوم تمثل المركز الـ ١٥ أو الـ ١٦، وبالتالى لابد من بذل مجهود أكبر فى بعض المجالات مثل الميكنة الزراعية.

من المزايا النسبية المهمة لمصر أن نسبة الصادرات من النباتات الطبية تتجاوز ٩٠٪ من حجم الإنتاج. وهذا يرجع إلى قلة الطلب المحلى، ورغم أن ذلك يمثل مزية الا أننا نحتاج إلى زيادة الطلب المحلى كى يحمينا عن تطلبات السوق العالمى. لدينا أيضا ميزة أخرى تتمثل فى أن النباتات الطبية لم تدخل فى نظام الحصص الموجودة فى بعض الاتفاقيات الدولية. وهذا يجعل إمكانيات مصر كبيرة. وإلى جانب ذلك علينا أن نركز على ما تؤكده كافة الدراسات حول الزيادة الدائمة فى الطلب العالمى على النباتات الطبية، سيما مع وجود اتجاه عالمى للعودة إلى طب الأعشاب، وهناك من يتوقع أن تصل مساهمة الأعشاب الطبيعية فى صناعة الدواء من ٢٥٪ إلى ٣٧٪ خلال الأعوام الثلاثة القادمة.

ومن المجالات المفتوحة أمامنا، تصدير النباتات الطازجة، ونحن مؤهلون بحكم المناخ وقربنا من الأسواق العالمية أن نحقق نجاحاً فيها. والملاحظ أن المزية النسبية الأهم مقارنة بمحاصيل أخرى مثل الأرز والقصب، أن النباتات الطبية تحتاج إلى كميات مياه منخفضة. ونحن نعلم أن الاتجاه العالمى الحالى يرجح أن تكون القيمة بما يدره لتر المياه. والملاحظ كذلك أن تلك النباتات تتسم بأنها كثيفة العمالة وهذا أمر مهم لنا فى مصر.

بالنسبة للتوصيات التى ذكرتها الدكتورة خديجة أود أن أضيف نقطة بسيطة، فنحن نركز- منذ بدأنا العمل فى هذا المجال- على حوالى ثمانية أنواع تصنف ضمن النباتات

الطبية منخفضة القيمة. وبالتالى لابد من الاهتمام بنباتات أخرى خاصة تلك التى تدخل فى تركيب الدواء. وفى هذا الإطار أشير إلى أنه لا يوجد فى مصر تصنيف علمى دقيق للأنواع التى بمصر؟ ومن المهم أن نبدأ فى ذلك، وأن نعمل على تطوير ما لدينا مع العمل لتنشيط السوق المحلى. والحقيقة أننا- ورغم كل هذه الأجواء- نجد أن صوت المصدر هو المسيطر، وذلك على حساب المنتج، وهذا ما جعل منتج النباتات الطبية لا يحصل على كثير من الحقوق والمزايا التى حصل عليها منتجو بعض المحاصيل الزراعية. والحل فى تقديرى هو أن يكون هناك تنظيم نشيط للتعبير عن هؤلاء المنتجين.

ومن المهم أن أكرر ما ذكرته سابقاً عن استعداد السوق العالمى لاستقبال أى توسع مصرى فى مجال إنتاج النباتات العضوية، وبالتالى علينا أن نهتم بهذا المجال مع ملاحظة أن الحكومة لن تقوم بكل ما سبق، وإنما يجب على العاملين فى هذا المجال أن يتحركوا بنشاط أكبر، حتى يستفيدوا بالفرص المتاحة أمامهم، وأمام الصادرات المصرية.

قائمـــة الإصـــدرات

اسم الكتـــاب	المحـــرر	الاصـــدارات
أولاً : سلسلة رؤى جديد :		
١ – العدد الأول ..... (نفد)	د. علا أبوزيد	يناير ١٩٩٦
٢ – العدد الثانى ..... (نفد)	د. صلاح سالم زرنوقة	ابريل ١٩٩٦
٣ – العدد الثالث	د. صلاح سالم زرنوقة	يوليو ١٩٩٦
٤ – العدد الرابع ..... (نفد)	د. صلاح سالم زرنوقة	ديسمبر ١٩٩٦
ثانيا : سلسلة محاورات التنمية:		
١ – العدد الأول ..... (نفد)		يونيو ١٩٩٥
٢ – العدد الثانى ..... (نفد)		سبتمبر ١٩٩٥
٣ – العدد الثالث ..... (نفد)		يونيو ١٩٩٦
٤ – العدد الرابع ..... (نفد)		أكتوبر ١٩٩٧
٥ – العدد الخامس ..... (نفد)		ديسمبر ١٩٩٨
٦ – العدد السادس (باللغة الانجليزية)		مايو ١٩٩٨
٧ – العدد السابع		

اسم الكتاب	المحرر	الاصدارات
ثالثا : سلسلة كراسات التنمية :		
١ - العدد الأول : مفهوم السببية الهيكلية ..... (نفد)	د.حازم حسنى	نوفمبر ١٩٩٥
٢ - العدد الثانى : الأزمة المالية فى الدول الصناعية الجديدة. (نفد)	أ. د. عمر محيى الدين أ. د. مصطفي كامل السيد	١٩٩٨
٣- العدد الثالث : قضايا ابستمولوجية مشتركة. ..... (نفد)	د. حازم حسنى	مايو ١٩٩٦
٤ - العدد الرابع : ترشيد استخدام مياه الرى ..... (نفد)	د. عماد الشافعى	يناير ١٩٩٩
٥ - العدد الخامس : دراسة نقدية للمنهج الفيثاغورى. ..... (نفد)	د. حازم حسنى	ديسمبر ١٩٩٦
٦ - العدد السادس : الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر	د. راجى أسعد د. ملك رشدى	١٩٩٩
٧ - العدد السابع : حرية الإعلام الإليكترونى الدولى وسيادة الدولة	د. بسيونى حمادة	٢٠٠١
٨ - العدد الثامن : دور نظام التعليم والتدريب المهنى فى النهوض بالعمالة العربية فى دول مجلس التعاون الخليجى	د. علا الخواجة	نوفمبر ١٩٩٩
٩ - العدد التاسع : تصاعد الاتجاهات الاشتراكية فى أوروبا الشرقية (الظاهرة والأسباب)		
١٠ - العدد العاشر : التنمية الزراعية والمياه مع إشارة خاصة لمصر (مسح مرجعى)	د. ماجدة صالح	
١١ - العدد الحادى عشر : القدرات التنافسية لصناعة البرمجيات المصرية ..... (نفد)	د. علا الخواجة	إبريل ٢٠٠٢
١٢ - العدد الثانى عشر : إمكانية زيادة القدرات التنافسية فى خدمة الشحن الجوى المصرى (نفد)	د. عادلة رجب	٢٠٠١
١٣ - العدد الثالث عشر : Child Labor in Egypt: The Policy and Institional Set-Up.	د. ليلى البرادعى	مارس ٢٠٠٢
١٤ - العدد الرابع عشر : الحكمانية والهيئات الدولية فى مجال التعاون التنموى	د. ليلى البرادعى	مارس ٢٠٠٣

اسم الكتاب	المحرر	الاصدارات
رابعاً : سلسلة قضايا التنمية:		
١ - القمة الاجتماعية : الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية. ..... (نفد)	د. علا أبو زيد	١٩٩٦
٢ - الأمم المتحدة وقضايا الجنوب ..... (نفد)	د. عطية حسين أفندى	١٩٩٦
٣ - شركاء فى التنمية : الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادى فى مصر. .....(نفد)	د. عالية المهدى	١٩٩٦
٤ - العشوائيات ونماذج التنمية ..... (نفد)	د. على الصاوى	١٩٩٦
٥ - Aspects of Structural Adjustment in Africa and Egypt.	د. عالية المهدى	١٩٩٧
٦ - الأحزاب والتنمية فى الوطن العربى وخارجه.	د. مصطفى كامل السيد د. صلاح سالم زرنوقة	١٩٩٧
٧ - الانتخابات البرلمانية فى دول الجنوب ..... (نفد)	د. صلاح سالم زرنوقة	١٩٩٧
٨ - المشاركة فى التنمية.. نموذج المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى (توشكى)	د. محمد رئيف مسعد د. صلاح سالم زرنوقة	١٩٩٧
٩ - مصر مابعد المعونات ..... (نفد)	د. مصطفى كامل السيد د. صلاح سالم زرنوقة	١٩٩٨
١٠ - العرب ونظام عالمى جديد ..... (نفد)	د. مصطفى كامل السيد د. صلاح سالم زرنوقة	١٩٩٨
١١ - القاهرة فى لحظة تحول.	د. مصطفى كامل السيد د. آصف بيات	١٩٩٨
١٢ - مصر واقتصاد عالمى جديد ، التقسيم الدولى الجديد للعمل ومكانة مصر فيه.	د. مصطفى كامل السيد	١٩٩٨

اسم الكتاب	المحرر	الاصدارات
١٣ - المرأة والتنمية ..... (نفد)	د. هبة نصار	١٩٩٩
١٤ - الفساد والتنمية : الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية ..... (نفد)	د. مصطفى كامل السيد د. صلاح سالم زرنوقة	١٩٩٩
١٥ - حقوق الإنسان فى مقررات التعليم الأساسى فى مصر	د. مصطفى كامل	٢٠٠٠
١٦ - Globalization and the South Economic and Social Implications. (نفد)	د. مصطفى كامل السيد	٢٠٠٠
١٧ - تجارب ناجحة للتنمية فى مصر	د. نجوى عبدالله سمك	٢٠٠٠
١٨ - العرب وأفريقيا.. فيما بعد الحرب الباردة	د. صلاح سالم زرنوقة	٢٠٠٠
١٩ - خصخصة البنوك فى مصر (بالاشتراك مع الاهرام الاقتصادى) (نفد)	د. صلاح سالم زرنوقة	٢٠٠٠
٢٠- شباب الباحثين ومستقبل التنمية فى مصر (مصر فى عيون شبابها الأول)	د. حنان قنديل	٢٠٠١
٢١ - ماذا جرى فى الريف المصرى؟	د. مصطفى كامل السيد	٢٠٠٢
٢٢- الشركات الدولية والتنمية فى مصر بالاشتراك مع الاهرام الاقتصادى	د. صلاح سالم زرنوقة	٢٠٠٢
٢٣- مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر (رؤية شبابية) (مصر فى عيون شبابها الثانى)	د. عبدالعزيز شادى	٢٠٠٢
٢٤- العولمة والوطن العربى.	د. صلاح سالم	٢٠٠٢
٢٥- قضية الصادرات فى مصر.. آراء المصدرين (بالاشتراك مع الاهرام الاقتصادى)	د. ليلى الخواجة	٢٠٠٢
٢٦- Facing Social Consequence of Structural Adjustment in the Arab World and Latin America.	د. مصطفى كامل السيد	٢٠٠٢
٢٧- صور المجتمع المثالى نماذج التنمية لدى القوى السياسية فى مصر	أ. كرم خميس	٢٠٠٣

اسم الكتاب	المحرر	الاصدارات
٢٨- استراتيجيات التنمية الأفريقية فى ظل الليبرالية الجديدة ... آفاق الشراكة من أجل التنمية فى افريقيا	د. مصطفى كامل السيد د. مايكل لانج	٢٠٠٣
٢٩- Neo-Liberalism & African Development Strategies Prospects of the New Partnership for African Development- NEPAD-.	د. مصطفى كامل السيد د. مايكل لانج	٢٠٠٣
٣٠- البحث العلمى والتنمية فى مصر	د. صلاح سالم زرنوقة	٢٠٠٤
٣١- صور المجتمع المثالى (الجزء الثانى) نماذج التنمية فى فكر القوى الاجتماعية فى مصر	د. مصطفى كامل السيد	٢٠٠٤
٣٢- شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة: تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية	د. مصطفى كامل السيد	٢٠٠٤
٣٣- تجدد القيادة والتنمية فى الوطن العربى (مصر فى عيون شبابها الثالث)	د. صلاح سالم زرنوقة د. عبدالعزيز شادى	٢٠٠٤
٣٤- السماوات المفتوحة "آثار فتح المجالات الجوية فى العالم على النقل الجوى فى مصر" (بالاشتراك مع الاهرام الاقتصادى)	د. عادلة رجب	٢٠٠٤
٣٥- العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية	د. اعتماد علاّم	٢٠٠٤

اسم الكتاب	المحرر	الاصدارات
خامسا : سلسلة مكتبة التنمية :		
١ - الوظيفة الاقتصادية للدولة ، دراسة فى الأصول والنظريات	أ. معتز بالله عبدالفتاح	١٩٩٨
٢ - الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر	د.جلال معوض	١٩٩٨
٣ - القطاع الأهلى والتنمية الاقتصادية فى مصر (نفد)	د. نجوى عبدالله سمك	١٩٩٩
٤ - صندوق النقد الدولى والاصلاح الاقتصادى فى الدول النامية (نفد) (بالاشتراك مع الاهرام الاقتصادى)	د. زينب عبدالعظيم	١٩٩٩
٥ - القوات المسلحة والتنمية فى مصر	د. لواء. جمال مظلوم	١٩٩٩
٦ - الدور السياسى والثقافى للمجتمع المدنى فى مصر (بالاشتراك مع الاهرام الاقتصادى) نفد	د. احمد ثابت	٢٠٠٠
٧ - الدولة والتنمية فى مصر	د. حسنين توفيق	٢٠٠٠
٨ - دور القطاع الخاص فى التنمية فى مصر	د.على سليمان	٢٠٠٠
٩ - العرب فى إسرائيل (الواقع والمستقبل)	د.صلاح سالم زرنوقة	٢٠٠١
سادساً : سلسلة منتدى التنمية :		
١- دليل تدريس التنمية فى الجامعات المصرية (نفد)	د. صلاح سالم زرنوقة	١٩٩٨
٢- International Aspects of the Arab Human rights Movement	د. مصطفى كامل السيد د. هنرى ستايتر	٢٠٠٠
٣- الأبعاد الدولية لحركة حقوق الإنسان العربية	د. مصطفى كامل السيد د. هنرى ستايتر	٢٠٠٠

اسم الكتاب	المحرر	الاصدارات
سابعا : سلسلة تقرير التنمية الشاملة :		
١ - تقرير التنمية (العدد الأول) (نفد)		١٩٩٨
٢ - تقرير التنمية (العدد الثانى)		٢٠٠٢/٩٩
٣- ملخص تقرير التنمية (باللغة الانجليزية)		٢٠٠٢
ثامنا : دورية نداء الجنوب :		
١ - نداء الجنوب (العدد الأول)		ديسمبر ٢٠٠٠
٢ - نداء الجنوب (العدد الثانى)		يناير ٢٠٠٢
تاسعا : سلسلة دور الدولة فى عالم متغير:		
١ - الاصلاح السياسى والمؤسسى للدولة المصرية	د. مصطفى كامل السيد	يناير ٢٠٠٤
ملحـــــوظة : للحصول على مطبوعات المركز يمكن التوجه إلى مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة - الدور الثالث.		